الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
كليـــــة الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
Faculté des lettres et langues
Département de la langue et lettres arabe

الرقم: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

(تخصص: لسانيات تطبيقية)

منهجية مصطفى غلفان في نقد الكتابة اللّسانيّة العربيّة

"دراسة تحليليّة"

مقدمة من قبل:
الطّالبة: نادية تازير.

إشراف:
الأستاذ: عبد الباسط ثماينية.

اللّجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبـــــــة	مؤسسة الانتماء	الصفة
حـــدة روابحـــــيـــة	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيســـــا
عبد البـــاسط ثماينيـــة	أستاذ مساعد	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
نبيـــــلة قرينـــــــي	أستاذ محاضر ب	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2021/2020م.

الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
كليـــــة الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
Faculté des lettres et langues
Département de la langue et lettres arabe

الرقم: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

(تخصص: لسانيات تطبيقية)

منهجية مصطفى غلفان في نقد الكتابة اللّسانيّة العربيّة

"دراسة تحليليّة"

مقدمة من قبل:
الطّالبة: نادية تازير.

إشراف:
الأستاذ: عبد الباسط ثماينية.

اللّجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبـــــــة	مؤسسة الانتماء	الصفة
حـــدة روابحـــــيـــة	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيســـــا
عبد البـــاسط ثماينيـــة	أستاذ مساعد	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
نبيـــــلة قرينـــــــي	أستاذ محاضر ب	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2021/2020م.

بسم الله الرحمن الرحيم

* شكـــــر و عـــــرفان *

بسم اللّه الرّحمان الرّحيم، والصّلاة والسّلام على رسوله الكريم.

الحمد للّه الّذي هدانا إلى هذا البحث، وجعله مشرقًا...وأخرجه إلى النّور بعد أن كان مجرّد عنوان.

أُسدي جزيل الشّكر وجميل العرفان إلى الوالدين الكريمين على فضلهما عليّ، ودعمهما إيّاي، وأسأل الله – عزّ وجلّ – رضاهما عنّي، ورضاه عنهما.

شكرٌ خاصٌّ للزّوج الفاضل على دعمه لي من نواحي متعدّدة.

أتقدّم بأسمى عبارات الشّكر إلى كلّ من كان سببا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، وأوّل من يذكر، هو الأستاذ المشرف: "عبد الباسط ثماينيّة"، الّذي شقّ لي الطّريق لخوض غمار البحث؛ أسأل اللّه أن يجزيَــه خيرًا عنّي.

ثمّ أقدّم شكري الخالص إلى أساتيذ القسم ، والأساتيذ أعضاء اللّجنة المناقِشة لتفضُّلهم عليّ بقبول مناقشة الرّسالة.

والحمد والشّكر للّه أوّلاً وآخراً على نعمه التّي لاتعدّ ولا تحصى، ومنها هدايتي إلى إتمام هذا العمل، وأسأله علمًا نافعًا، لي، ولكلّ من أعانني.

ملخّص

تُجمِع معظم الدّراسات النّقدية اللّسانيّة على تعدّد مسارات اللّسانيات العربيّة في رحاب النّظريّة اللّسانيّة العربيّة أحيانًا، وعلى هامشها أحيانًا أخرى، فقد أحدث التّحوّل اللّغوي الذّي قادته العلميّة توتّرًا تسرّب إلى مرحلة التّلقّي، أفرز إشكالاً حضاريًّا، وأزمة تحتمي تحت ظلّ مشكلاتٍ نظريّة ومنهجيّة، جعلت اللّسانيات العربيّة تَطَأُ ميزان النّقد.

وتسعى الدّراسة إلى المقاربة النّقديّة للّسانيات العربيّة من منظور مصطفى غلفان، قراءةً، وتمحيصًا للنّظر في الطروحات التّي قدّمها، والبدائل المقترحة للنّهوض بمستوى الدّرس اللّساني العربي، ثمّ الوصول إلى أنجع الحلول وفق رؤية فاحصة ترُوم الدّقّة، والموضوعيّة.

Abstract:

Mast Cirtical studies agree on the multiplicity f Arabic Linguistics ways in the context of western Linguistics theory some times.

So, the linguistics trans formation led by the scientific Geated tension, that spilled over to the stage of veceiving. Cause a civilized problem, and a crisis take caver under theoretical and meth odological problems which made the Arabic Linguistics in the balance of criticism

The study aims to Critically compare of Arabic Linguistics from "Mustafa Galfan's" point of view reading and scrutinizing to consider the proposals made by him, and the means to improve the level of the Arabic Language lesson then reach the most effective solutions according to a special view have accuracy and objectivity.

مقـــدمـــة

بسم الله الرحمان الرّحيم.

الحمد للّه ربّ العالمين، والصّلاة و السّلام على أشرف المرسلين، سيّدنا محمد (صلى اللّه عليه وسلّم)، و على آله و أصحابه، ومن تبعه إلى يوم الدّين، وبعد:

دَرَجَ الباحثون العرب على تلقّي علوم العربيّة اِعتمادًا على زخمٍ من المؤلّفات القديمة، فتعزّزت في أنفسهم القيمة التّمجيديّة للتّراث العربيّ الّذي عَلاَ صَرْحُه في عصورٍمضَت، وما إن وفدت اللّسانيات إلى البلاد العربيّة، حتّى توافد على نقلها بعض الباحثين، الّذين عبَّدوا الطّريق للّغة العربيّة سيْرًا بها نحو العلميّة، فَلَقيَ هذا الأمر صعوبةً في مراحله الأولى؛ إذ لم يُتقبَّل بحكم أنّ العربيّة لغة القرآن الكريم، لذلك فإنّها سيّدة اللّغات الّتي لا يمكن إخضاعها لتصوّراتٍ دخيلةٍ.

وبعد فترة من الجدال، اِنفتحت الرّؤى إلى أنّ اللّغة مركز اِهتمام العلوم بشتّى مشاربها، وأنّه لا يمكن إنكار التّفاعل الحاصل بينها وبين تلك العلوم، وهذا يُسوِّغ لها أن تُدرس علميًّا دون أدنى حرجٍ.

من هنا أصبح البحث اللّسانيّ مركزَ الإستقطاب الّذي تتمحور حوله الأبحاث اللّغويّة العربيّة، الّتي عرفت من خلاله مقارباتٍ تحليليّةً لمختلف الظّواهر، وفق مناهجَ جديدةٍ تضمن لها الدّقّة، والموضوعيّة.

والجدير بالذّكر أنّ الأبحاث اللّسانيّة العربيّة عرفت تشتّتًا فكريًّا تجذبه تيارات مختلفة، ليطغَى عليها التّفكير الحضاريّ من جهة، والحداثيّ من جهة أخرى، فتميل الكفّة بالباحثين تبعًا للحمولة الفكريّة، والشّحنة الثّقافيّة، الّتي تمتزج بالفكر العلميّ لديهم، فأفرزت الدّراسات اللّسانيّة اِتجاهاتٍ ثلاثة، ليتفرّق، بعد ذلك، الباحثون بين متوجِّهٍ إلى مُسايرة النّظريّات الحديثة، ومتمسّكٍ بالتّراث العربيّ، ومُوَفِّقٍ بين الإتّجاهين يَستغلّ التّحليلات اللّغويّة لصالح التّراث العربيّ.

وبعد فترةٍ، تطوّرت الأبحاث كمًّا، لتبلغ مبلغ البحر، إلاّ أن النّوع لا يغدو أن يكون نقطةً من فيضٍ من يمّ.

وفي سياق القديم، والحديث، ظهر صراعٌ فكريّ بين الباحثين، تسبّب في إحداث إشكالٍ ثقافيّ أسهم في تحويل اللّسانيّات العربيّة من بحثٍ علميٍّ إلى إشكالٍ ثقافيٍّ.

ونتج عن هذا الإشكال ظهور خطاباتٍ لسانيّة نقديّة، مهمَّتها مراقبة العلم، وتطوّراته، وطرائق سيره، محاولةً منها سدّ النّقص الذّي أصاب اللّسانيّات في العالم العربيّ، من طريق التّقويم، وبثّ الوعي العلمي في ساحة الأبحاث العربيّة، بغية الإرتقاء بالنّوعيّة البحثيّة، والإرتقاء باللّسانيّات العربيّة إلى مصاف العلميّة.

فقد تصدّى لهذه المهمّة مجموعة من الباحثين، منهم من كان نقده ضمنيًّا، ومنهم من أفرد له أبحاثًا بعينها، فكان على رأسهم النّاقد المغربيّ **"مصطفى غلفان"**، الّذي كانت له النّظرة الثّاقبة تُجاه الممارسة اللّسانيّة نظريًّا ومنهجيًّا، فمكّنته من تمحيص الأفكار البحثيّة، وتصنيفها، وإبراز مظاهر الأزمة اللّسانيّة في البلاد العربيّة، ليقترح بعد ذلك بدائلَ يرى أنّ من شأنها توجيه البحث اللّسانيّ العربيّ نحو العلميّة، و تخليصه من الجدال العقيم الّذي لا يعود عليه بالفائدة.

من هنا ينطلق البحث مُعْتَزِمًا ولوج السّاحة النّقديّة للكتابات اللّسانيّة العربيّة، في محاولةٍ لرصد جملة من الأهداف تمثلت في الآتي:

- الوقوف عند أهمّ القضايا النّقديّة الخاصة باللّسانيات العربيّة، ورصد سلبياتها من منظور "مصطفى غلفان".

- تسجيل العوائق النّظريّة و المنهجيّة الّتي سَرَت بالكتابة اللّسانيّة العربيّة نحو الأزمة.

- تمحيص آراء النّاقد، ووضعها في ميزان النّقد.

- النّظر في البدائل المقترحة لحلّ الأزمة اللّسانيّة العربيّة.

وتتوسَّل الدّراسة عمومًا، القراءة الموضوعيّة النّاقدة لطروحات النّاقد، ومحاولة اِقتراح بعض الحلول الّتي توجّه مسار الدّرس اللّسانيّ العربيّ نحو العلميّة.

وإنصافًا للجهود المبذولة في هذا المجال، وجبت الإشارة إلى الدّراسات السّابقة، الّتي كانت من بينها:

- مذكّرة ماستر "لأميرة عزّوز"، بعنوان: "**الخطاب اللّسانيّ عند مصطفى غلفان**"، و الّتي تهدف إلى: تقديم عرض حول أحد أعلام الدّرس اللّسانيّ العربيّ البارزين، وتبيان وجهة نظره تُجاه اللّسانيّات العربيّة، بالإقتصار على الوصف و التّحليل، فكانت الدّراسة أقرب ما تكون إلى القراءة.

- بحث مقدّم لنيل شهادة الماجستير، ل"ياسين بوراس"، من جامعة تيزي وزو، بعنوان: "**البحث اللّسانيّ في الفكر العربيّ المغاربيّ المعاصر**"، ويهدف إلى تبيان الإتجاهات اللّسانيّة(البنويّة ،والتوليديّة التّحويليّة، والوظيفيّة) للبحث اللّسانيّ المغاربيّ، مع ذكر أهمّ الكتابات، والتّمثيل لذلك بأبحاث "الحاج صالح"، وكان ذلك وفق منهج وصفيّ.

- إضافة إلى بعض المقالات التّي لا تشترك مع البحث إلاّ في بعض أجزائه ، وقد جاءت وصفيّة، تعرض ما جاء في مؤلّفات "غلفان"، فاقتصرت على جزءٍ بعينه، لإقتضاء المقام.

- ويضيف البحث في هذا الموضوع، قضايا أساسة مستنبطة من فكر النّاقد، ثمّ ترتيبها منهجيًّا، ونظريًّا، بحسب نسبة التّعالق، إعتمادًا على التّحليل، ثمّ النّقد المستند إلى الموضوعيّة العلميّة بعيدًا عن التّعصب.

وتنقسم أسباب إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتيّة، وأخرى موضوعيّة.

فأمّا الذّاتيّة، فتتمثل في إستهواء الباحثة البحث في مجال اللّسانيّات العربيّة، وخوض التّجربة البحثيّة في عقر دارها.

وأمّا الموضوعيّة، فإنّها نبعت من تساؤلٍ عن صعوبة هذا المجال، حين رأت الباحثة ما يتداوله الباحثون في إحدى صفحات مواقع التّواصل الإجتماعي، وكان إنطلاقًا من فكرة "الحاج صالح"، الّتي مفادها أنّ الباحث في اللّسانيّات العربيّة يجب عليه أن يدرس التّراث، و المناهج الحديثة.

إضافة إلى أسبابٍ أخرى تكوينيّة نظريًّا، ومنهجيًّا، اِنطلقت من تساؤل مفاده: ماهي هاته اللّسانيات، وما علاقتها بالتّراث؟

وتكمن أهميّة البحث في:

- حاجة الدّرس اللّسانيّ العربي إلى التّقويم المنهجيّ، و الوعي النّظريّ، الّذي لا يخلو من الموضوعيّة، و الطرح الابستمولوجيّ.

- بثّ الوعي العلميّ بين الباحثين، ودفعهم نحو ضبط الفكر على المستويين: المعرفيّ، و المنهجيّ.

- إبراز القيمة النّقديّة العلميّة في ميدان اللّسانيّات العربيّة.

من هنا تُطرح الإشكاليّات الآتيّة:

- ما هو النّقد اللّسانيّ؟ وماهي المنطلقات الفكريّة للنّاقد "غلفان"؟

- ماهي حدود العلاقة بين اللّغة العربيّة، و اللّسانيّات؟ وبين التّراث، واللّسانيّات؟.

- كيف تعامل "غلفان" مع قضيّة التّراث، والتدريس الجامعيّ؟.

- هل توجد لسانيّات عربيّة؟ وإذا كانت كذلك، ماهي هاته اللّسانيّات؟ وماهي أبعادها العلميّة؟.

ولهذه الإشكاليّة فرضيّات يُرصدها البحث في الآتي:

- النّقد اللّسانيّ "لغلفان" نقد مؤسّس، له منطلقات نظريّة ومنهجيّة.

- تكمن العلاقة بين اللّغة العربيّة و اللّسانيّات في أنّ اللّغة العربيّة جزء من الظّاهرة البشريّة العامة، أمّا التّراث، ففيه من التّشابه مع اللّسانيّات ما يُوقِع الدّارس في الاِرتباك.

- تعامَل "غلفان" مع التّراث، وباقي القضايا، اِنطلاقًا من تفكيرٍ علميٍّ محضٍ.

- في السّاحة اللّسانيّة العربيّة، تتفرّق الأبحاث، لكن منها ما يندرج ضمن لسانيّات العربيّة.

وللتّحقّق من هذه الفرضيّات، جاء عنوان البحث موسومًا ب: **" منهجيّة مصطفى غلفان في نقد الكتابة اللّسانيّة العربيّة "دراسة تحليليّة ".**

وقد اِقتضت طبيعة الموضوع المنهج الوصفيّ، الّذي يتخلّله النّقد، وذلك من أجل رصد الظّواهر المدروسة، والمتمثّلة في القضايا النّقديّة، و تحليل المعطيات الّتي ترمى إليها، ثمّ نقدها بحسب الزّاويّة التّي يُنظر منها، مع تحرّي الدّقة، والموضوعيّة في ذلك.

ولتطبيق هذا المنهج، كانت هندسة الخُطّة كالآتي:

- مقدّمة تعرّف بالموضوع، وترصد أبعاده.

- فصلٌ أوّلٌ بعنوان: "**أسس النّقد و مرجعيّاته عند مصطفى غلفان**"، والّذي يضّم خمسة أجزاء، تُعرّف بالمصطلحات، والنّقد اللّسانيّ، ثمّ النّاقد، وتُسجّل مرجعتيّه النّقديّة، ثمّ تُصنّف بعض الكتابات اللّسانيّة.

- فصلٌ ثانٍ، موسوم بـــ: **"مقاربة نقديّة لواقع اللّسانيات العربيّة من منظور "مصطفى غلفان"،** واِندرج ضمن إطاره خمسة أجزاء، كانت أولها: العلاقة بين اللّسانيّات و اللّغة العربيّة، ثمّ: المصطلح اللّسانيّ في الثّقافة العربيّة، ويَليه غلفان وقضيّة التّعامل مع التّراث، ثم: اللّسانيّات العربيّة وتعليميّة اللّغة، وأخيرًا اللّسانيّات العربيّة من الأزمة إلى اِقتراح البدائل.

وذُيِّلت الدّراسة بخاتمة سجّلت أهمّ النّتائج المُتوصَّل إليها.

وككلّ بحث، يتعرّض صاحبه لمجموعة من الصعوبات، يمكن تسجيل بعض العوائق التّي واجهت البحث، ووقفت أمامه حجْرة عثرة، منها:

– صعوبة اِستقراء المدوّنات، لتكوين فكرٍ صائب، على اِعتبار أنّ البحث النّقدي للنّقد اللّساني(نقد النّقد)، يتطلّب تمحيصًا، وثباتًا، والرّويّة في الحكم على العمل.

- كما أن الموضوع فيه نوع من الجدّة، فهو غير متداول في جانبه التّطبيقي، الشّيء الّذي يستدعي تكوين الفكر الذّاتي، ومحاولة إيجاد ما يدعمه علميًّا و موضوعيًّا.

- إضافة إلى ذلك، فإنّ المكتبة تفتقر للمصادر، والمراجع في هذا المجال.

أمّا عن المصادر و المراجع المعتمدة، فقد كان أهمها:

- مؤلفّات مصطفى غلفان، ومقالاته، ومنها:

- اللّسانيات العربيّة الحديثة: دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة.

- اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج.

إضافة إلى مؤلفات أخرى منها:

- بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، لعبد الرّحمان الحاج صالح.

- بحوث ودراسات في علوم اللّسان.

- قضايا إستمولوجيّة في اللّسانيات، لحافظ إسماعيل علوي، امحمد الملاّخ.

وختامًا، لا يسعنا إلاّ قول: **الحمد للّه الذّي بنعمه تتم الصّالحات.**

فصلٌ أوّلٌ

تمهيد:

بعد ظهور العلم الغربيّ الجديد الذّي اُصطُلِح عليه بـــ "اللّسانيات"، توافد عليه الباحثون من كلّ صوبٍ، وحدب لمواكبة التّطورات التّي طرأت على هذا المجال، وكانت هذه حال الباحثين العرب، إذ بدأت بوادر التّلقّي بِانتقال بعض الباحثين إلى الدّول الغربيّة لتلقّي هذا العلم، وحين العودة شرعوا في التّعريف به من طريق التّرجمات، و المؤلّفات.

وما إن قطعت الأبحاث العربيّة أشواطًا في المجال اللّساني، حتّى فاضت المؤلّفات كمًّا، فظهر في السّاحة اللّغويّة نقّاد لسانيّون اِضطلعوا بمهمّة النّقد، في محاولةٍ لنقل الدّرس اللّساني العربي إلى مستوًى نظريٍّ، ومنهجيٍّ محدّدٍ، ومضبوط، يخضع للشّروط العلميّة، ليخرج من طور التّأمل الذّاتي، وكان من بين النقاد "مصطفى غلفان" الّذي تحمّل عبء التّجربة.

فما هو النّقد اللّساني؟ وماهي المنهجيّة المتبعة في هذا النّقد؟

أولاً: مفهوم المنهجيّة:

1- المنهجيّة لغة:

لكلّ علم منهج يعمل على تنظيمه، وترتيب مادّته، من أجل الوصول إلى المبتغى بطريقة سليمة، وواضحة، إلاّ أنّ هذا المفهوم لا يخرج عن المعنى الخاص الّذي أخذته لفظة "منهج"، فلا توجد تعريفات لغويّة لكلمة، منهجيّة، لكنّها تشترك جذرًا، ودلالة مع المنهج، و المنهاج، فقد جاء في "الوسيط".

«(نَهَجَ) – نَهَجًا، ونَهَجةً: تتابع نَفَسُه من الإعياء...(أنهَج)، الطّريقُ: وضَح و استبان، و- الدّابةَ: سار عليها أو عملِ حتى أعيت...(انتَهَجَ الطّريقُ): اِستبانَهُ وسلكهُ...(المِنهاجُ): الطّريقُ الواضح...و- الخُطّة المرسومة».[1]

يدّل الجذر اللّغوي (ن هـــ ج) بعد تشكيله، على التّتابع، والسّير، والاِستبانة، كما يدلّ على وضوح الطّريق، والخطّة التّي يسلكها شخص ما.

2- المنهجيّة اِصطلاحًا:

تعرّف المنهجيّة في الاِصطلاح على أنّها: «علم المنهج وهي تعتني بالبحث في أيسر الطّرق للوصول إلى المعلومة مع توفير الجهد والوقت، وتُفيد كذلك معنى ترتيب المادّة المعرفيّة وتبويبها وفق أحكام علميّة مضبوطة لا يختلف عليها أهل الذّكر».[2]

---

[1] شوقي ضيف وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدّوليّة، القاهرة، مصر، ط4، 2003م، مادّة (ن هـــ ج) ص:957.

[2] بدوي محمد، المنهجيّة في البحوث والدّراسات الأدبيّة، دار الطّباعة للمعارف و النّشر، سوسة، تونس، ط1، 1998م، ص:09.

وهذا يعني أنّ المنهجيّة أشمل من المنهج، وبالإضافة إلى أنّ المنهجيّة تُيسّر طريق البحث، فإنّها تعمل على ترتيبه وفق طريقة علميّة دقيقة، وبالتّالي فإنّها تصل إلى النّتائج المبنيّة على أسس واضحة.

وتعرّف المنهجيّة أيضًا« بأنّها الوسيلة و الطّريقة التّي يعتمد عليها الباحث لإنجاز بحثه وتحقيق هدفه، أو أن يُحدّد هدفه، أو أهدافه، التي عمد إلى تحديدها مسبقًا، ففي البحث العلمي يشترط عادة في الباحث أن يحدد هدفه، أو أهدافه، التّي يسعى غلى تحقيقها من إجراء بحثه مسبقًا».[1]

ومن هنا فإنّ المنهجيّة هي الطريقة المتّبعة من طرف الباحث في مساره البحثيّ، للوصول إلى الأهداف المرجوّة التي سبق له أن خطّط لها، ويروم الوصول إليها.

فالمنهجيّة، إذن، هي خطوة مهمّة للبحث العلمي، لأنّها تنظّمه وفق تصوّرٍ معيّن، وفرضيات مسبقة، عادة ما تكون قابلة للتّحقيق إذا كان تحديد الأهداف مبنيًّا على أسس علميّة.

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، منهجيّة البحث العلمي، دار اليازوري العلميّة، عُمان،(د ط)،(د ت)، ص:06.

ثانيًا: تعريف النّقد:

1- النّقد لغة:

تعجّ معجمات اللّغة العربيّة بلفظة "النقد"، فقد جاء في الصّحاح نقد: نَقَدْتُه الدّراهم، ونَقَدتُ له الدّراهم، أي: أعطيته، فانتقَدَها، أي: قبضها. ونَقَدْتُ الدّراهم وانتَقدْتُها، إذا أخرجتَ منها الزّيفَ، والدّرهم نَقْدٌ، أي: وازِنٌ جيّدٌ، وناقدْتُ فلانًا، إذا ناقشتُه في الأمر»[1].

يبيّن التّعريف أنّ النقد يعني تمييز الرّديء من الجيّد، وخرِاج الشّيء من الزّيف إلى الحقيقة، أمّا إذا كان النّقد خاصّاً بالأشخاص، فإنّه يعني المناقشة.

أمّا في المعجم الوسيط فقد وردت كلمة نقد كالآتي: «(نقد) الشيءَ – نقْدًا: نقَرهُ ليَخْتبِره، أو ليميّز جيّده من رديئه، يُقال: نقدَ الطائرُ الفخَّ، ونقدْت رأسَه بإِصْبعي، ونقد الدّراهم والدّنانير، وغيرهما نقدًا: وتَنقادًا: ميّز جيّدها من رديئها، ويُقال: نقد النّثْرَ، ونقد الشّعر: أظهَر مافيهما من عيْب أو حُسن».[2]

نستشفّ من القول أنّ النّقد: هو الإختبار، ويكون من طريق اللّمس لمعرفة الجيّد، من الرّديء، فالنّقد لا يعني دائمًا إظهار العيوب، بل هو إبداء الرّأي تُجاه شيء، ولو كان حسنًا.

فالنّقد، إذن، هو عمليّة فرز الجيّد من الرّديء من طريق اللّمس ،أو الإحساس، وذلك لإظهار العيوب، أو المحاسن، وقد يكون ذلك ناتجًا عن المناقشة.

2: النّقد اِصطلاحًا:

[1]- الجوهري (إسماعيل بن حماد، ت 393 هـــ)، تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح: محمد محمد تامر، وآخرون، دار الحديث، القاهرة، مصر، (د ط)،2009، مادّة (ن ق د)، ص: 1161.

[2] - شوقي ضيف، وآخرون، المعجم الوسيط، المرجع السّابق، مادّة (ن ق د)، ص: 944.

تشترك التّعريفات اللّغويّة مع الإصطلاحيّة في دلالة النّقد، الذّي يعني « تلك العمليّة التّي تزِنُ، وتُقيِّم، وتُحكمُ، وخلافًا لبعض الآراء، لا يتعامل مع العيوب فحسب، فالنّقد الحصيف يحدّد خاصيّات الجودة، وخاصّيات الرّداءة، الفضائل، والنّقائص، وهو لايعلن الإطراء أو الإزدراء، بل يُقابل بين مظاهر الإختلاف ومظاهر التّمييز، ثمّ يُصدِر الحكم المتأنّي».[1]

يُشير التّعريف إلى أنّ النّقد عمليّة يضطلع بها شخص ليُوازن بين عملين، ثمّ يُعطي الحكم، ولا يُشترط أن يكون النّقد سلبيًّا، بل إنّه قد يكون إيجابيًّا.

أمّا النّقد السّديد فيكون موضوعيًّا، إذ يرصد مواطن الجودة، ومواطن الرّداءة، ليفصل في الأمر، بإصدار الأحكام المتروّية.

ويُعرّف أيضًا بأنّه:« الدّراسة الفاحصة بقصد التّعرف على مستوى الجودة أو الضّعف وتقدير القيمة الحقيقيّة للمنقود من حيث المزايا و المثالب، والمحاسن والمعايب».[2]

نستنتج أنّ النّقد ليس فقط إصدار الحكم، بل هو دراسة بأكملها، وهذا ما يجعله أمرًا معقّدًا، لأنّه يتطلّب الفحص الدّقيق من أجل الكشف عن القيمة العلميّة للمنقود، ووزنه المعرفيّ، والمنهجيّ.

والملاحظ أنّ التّعريفات اللّغويّة تتقاطع مع الإصطلاحيّة الدلالةً، لأنّ كلاهما يُركّز على التّمحيص، و الحكم.

[1] عيسى علي العاكوب، التّفكير النّقدي عند العرب، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط5، 2005، ص21، 22.

[2] محمد صالح سمك، في التدريس للتّربيّة اللّغويّة وإنطباعاتها المسلكيّة وأنماطها العلميّة، دار الفكر العربي،(د ط)، 1997م، ص:556.

ثالثًا: مصطفى غلفان في سطور:

1- نشأته، ودراسته:

"مصطفى غلفان"، ناقد وباحث لساني مغربي، وأستاذ في التّعليم العالي، من مواليد 9 ماي1952م، بالدّار البيضاء، متحصّل على دكتوراه السّلك الثّالث في اللّسانيات العامّة في جامعة باريس، وكان ذلك سنة 1980م، ثمّ دكتوراه في اللّسانيات من جامعة الحسن الثّاني، بعين الشّق، الدّار البيضاء، بعد إحدى عشرة سنة.[1]

ويُعدّ من بين أهمّ الباحثين اللّسانيين الّذين عرّفوا القارئ العربي بأساسيات اللّسانيات الغربيّة، من خلال كتاباته اللّسانيّة، حين رصد البدايات الأولى لنشأة اللّسانيات، ومفهومها، ثمّ أهمّ المدارس، والإتّجاهات اللّسانيّة، معتمدًا في ذلك منهج الوصف، والتّحليل لأبرز الأسس التّي قامت عليها.[2]

عمل أستاذاً للتّعليم العالي ، في مراحل سابقة ، بكلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة ، بمراكش، ثمّ بالدّار البيضاء ، عين الشّق ، وكان عضواً للهيئة الإستشاريّة بمجلّة الدّراسات المعجميّة ، بالرّباط، بالمغرب، كما كان عضواً سابقاً في عددٍ من مجموعات البحث، بكليّات الآداب المغربيّة.[3]

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات البنويّة: منهجيّات و إتجهات، دار الكتاب الجديد المتحدّة، بيروت، لبنان، ط1، 2013م، صفحة ما بعد الغلاف.

[2] أحلام سعيدي ، مصطفى غلفان وجهوده في تقديم اللّسانيات للقارئ العربي : قراءة في بعض كتاباته، مجلّة المقرئ للدّراسات اللّغوية النّظريّة ، والتّطبيقيّة، العدد:05 ، المجلّد 03، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، 2019 م ، ص:02 .

[3] مصطفى غلفان ، اللّغة واللّسان والعلامة عند سوسير في ضوء المصادر الأصول ، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2017م، صفحة مابعد الغلاف .

2- مؤلّفاته:

ألّف "غلفان" كتبًا كثيرة، ومقالات منشورة في المَجلاّت المحكّمة، إضافة إلى ما قدّمه في المؤتمرات، فنشر مايزيد عن عشرين دراسة علميّة في تخصّص: اللّسانيّات العامّة، ولسانيات العربيّة، فكان منها ما يأتي:

● اللّسانيات العربيّة الحديثة: أسئلة المنهج، عمان، دار وِرد للنّشر و التّوزيع، منشورات فريق البحث في اللّغة والتّواصل، والحجاج، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة اِبن زهر، أكادير،2011م.

وقد اِحتوى هذا الكتاب، ثمانيّة فصول، عالج فيها بعض القضايا اللّسانيّة، لاسيما ما تعلّق منها بالتّراث، وهو كتاب مفيد جدًّا، يُوضّح الرّوية المنهجيّة لكلّ باحث لسانيّ.

● اللّسانيات العربيّة الحديثة، دراسة نقدّية في المصادر، والأسس النّظريّة والمنهجيّة، الدّار البيضاء، منشورات كليّة الآداب، عين الشّق، 1998م، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،2017.[1]

ولا يقلّ هذا الكتاب أهميّة عن سابقه، فهو كتاب مجْتزأ من رسالته للدّكتوراه، يحتوي تسعة فصول، تطرّق فيها "غلفان" إلى مسألة التّراث، وكيفيّة التّحليل اللّساني، ثمّ رصد الاِتّجاهات الكبرى للبحث اللّساني: البنوي، والتّوليدي التّحويلي، والتّداولي.

●اللّسانيات في الثقافة العربيّة الحديثة، حفريات في النشأة والتّكوين، الدّار البيضاء، مكتبة المدارس، المغرب،2006م.

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات البنويّة، المرجع السّابق، صفحة مابعد الغلاف.

اِحتوى هذا الكتاب سبعةَ فصول، اِختصّت بالحديث عن بدايات اللّسانيات عند العرب، وأهمّ المؤلّفات، كما عالج فيها بعض القضايا، مثل: كيفيّة الاِرتقاء باللّغة العربيّة، إضافة إلى تتبُّعه للنّشاط اللّغوي قبل الظهور الفعليّ للّسانيّات، ثمّ ملابسات ظهور هذه الأخيرة، والمشكلات التّي وقفت أمامه، مثل: المصطلح، والتسمية...

- اللّسانيات التّوليديّة: الأسس النّظريّة و المنهجيّة، عمان، كنوز المعرفة،2016.
- اللّسانيات التّوليديّة2: تطوّر النّماذج التّوليديّة، عمّان، كنوز المعرفة، 2016.
- لسانيات سوسير في سياق التّلقي الجديد، بيروت، دار الكتاب المتّحدة،2017.[1]

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات البنويّة، المرجع السّابق، صفحة مابعد الغلاف.

رابعًا: النّقد اللّساني الإبستمولوجي:

1- النقد اللّساني:

بعد ظهور اللّسانيات بفترة زمنيّة، ظهر نوع جديد من النّقد سُمي بالنّقد اللّساني، الذّي يشترك مع النّقد في المفهوم العام، لكنّه يختص باللّسانيات، حيث يُعرّف هذا النّقد تعريفاتٍ كثيرةً منها مايأتي:

« العمل النّقديّ شبيه من حيث بنيته العامّة بالحوار العادي سوى أنّ الأول أكثر ضبطًا لشروطه وأصوله وإن كان الثّاني لايخلو منها، كلاهما يتبع طرقًا اِستدلاليّة محدّدة قد تكون أكثر وضوحًا في الحوار العلمي.[1]

وهذا يدلّ على أنّ النّقد اللّساني يقوم على الحوار، لكن هذا الحوار مبنيّ على نقاش علميٍّ ينأى عن الذّاتيّة، ويقدّم مبرّرات تستند إلى مبادئ من شأنها توضيح المقصود.

و« التّحليل النّقديّ السّليم هو الّذي يستطيع أن يخلق بينه وبين العمل المستهدف نقدًا حوارًا علميًّا مثمرًا تكون له نتائج نظريّة ومنهجيّة أو تطبيقيّة في مجال معرفيّ معيّن».[2]

وهذا الحوار البنّاء في مجال النّقد، يُسهم في إعطاء نتائج فعّالة، لأنّه لا يكون جدالاً، بل إنّ النّاقد يُعطي وجهة نظره العلميّة، الّتي لا يمكن للآخر الطّعن فيها، فإن رفَضَها يأتي بحجّةٍ مؤسّسةٍ تدحض الأولى، ليُتوصل بعد ذلك إلى حل.

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة: دراسة نقديّة في المصادر و الأسس النّظريّة والمنهجيّة، جامعة الحسن الثّاني- عين الشّق، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم:04، ص:57.

[2] المرجع نفسه، ص:56.

ويُقصد به أيضًا:« تلك الجهود التّي مهّدت لمراجعة الأعمال اللّسانيّة الّتي تناولت اللّغة العربيّة وقضاياها في ضوء المنجز اللّسانيّ الغربيّ، وكانت الغاية منها فحص الإنتاج اللّسانيّ العربيّ من خلال النّظر في أسسه، ومبادئه، وقضاياه، ومرجعيّاته الفكريّة، ونتائجه التّي توصّل إليها».[1]

وهذا النّوع من النّقد، يختصّ بالثّقافة العربيّة، بعد أن بلغت المؤلّفات حدّا معرفيًّا معتبرًا، ليتسنّى بعد ذلك قراءتها، وتمحيصها، ثمّ رصد الخلل الذّي أصابها، وإعطاء بدائل منهجيّة، ونظريّة لتقويمها.

أمّا النّقد اللّسانيّ المؤسّس، والّذي يندرج في إطاره نقد "غلفان"، فهو« قليل جدًّا في السّاحة اللّسانيّة العربيّة، بل إنّ الباحث لا يكاد يجد للممارسة النّقديّة المؤسّسة سوى نماذج قليلة، اِستطاع أصحابها الدّخول في حوار جدّيّ ونقاش عميق مع الكتابة اللّسانيّة العربيّة الحديثة».[2]

وهذا ما أتاح لهم الاِستمراريّة، والقدرة على تتبّع أعمال اللّسانيّين العرب، و«يعتمد النّقد في هذا النّوع من الكتابة على محدّدات نظريّة ومنهجيّة تضمن للنّاقد تماسكًا واضحًا، من خلال الرّبط بين المقدّمات والنّتائج، وصياغة الأسئلة والإشكالات قبل أن يتّجه للإجابة عنها بِاعتماد الاِنسجام و التّماسك في التّحليل ممّا يستجيب لقيد النّسقيّة».[3]

ويحتاج النّقد اللّسانيّ إلى البراعة، والرّؤية الثّاقبة للمسألة المدروسة من جانبيها؛ النّظريّ، والمنهجيّ، وذلك اِستنادًا إلى أسس واضحة، وطرح أسئلة تتعلّق بالموضوع، والنّتائج التّي يجب أن تكون من وراء هذا النّقد.

---

[1] زكموط بوبكر، حسيني بوبكر، النّقد اللّساني في الثّقافة العربيّة المعاصرة: مفهومه، صوره وبعض نماذجه، مجلّة إشكالات في اللّغة والأدب، العدد:05، المجلد:09، 2020، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص:206.

[2] المرجع نفسه، ص:207.

[3] حافظ إسماعيل علوي، احمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللّسانيات، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص:194.

وقد اِنتمى "غلفان" إلى هذا النّقد، فاضطلع بمهمّة المراقبة العلميّة للكتابات اللّسانيّة العربيّة، محاولاً إعادة البريق للأبحاث اللّسانيّة، وتهيئتها لمواكبة العصر.

2- الابستمولوجيا:

الابستمولوجيا مصطلح مقترض من اللّغات الأجنبيّة، يتكوّن « من كلمتين يونانيّتين Epistémé ومعناها: علم، وLogos ومن معانيها: علم، نقد، نظريّة، دراسة...فالإبستمولوجيا، إذن، من حيث الاِشقاق اللّغوي هي علم العلوم أو الدّراسة النّقديّة للعلوم».[1]

فالابستمولوجيا بالمعنى اللّغوي تعني العلم بعلم آخر، أو نقده، وهي تشترك مع التّعريف الإصطلاحي الذّي وضعه "لالاند" ، الّذي يرى أنّها «الدّراسة النّقديّة لمبادئ تخلُّف العلوم، ولفروضها ونتائجها، بقصد تحديد أصلها المنطقي (لا السّيكولوجي) وبيان قيمتها وحصيلتها الموضوعيّة»[2]

يتَّضح أنّ الابستيمولوجيا تعقِب العلوم إذا كانت تُعاني التّخلّف، فهي تراقبها، وتنظر في منطلقاتها، ثم تضع لها فرضيات، لتقترح بعد ذلك نتائج يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

ويجب التمييز «بين دراسة مناهج العلوم كدراسة وصفيّة وبين الابستيمولوجيا من حيث إنّها دراسة نقديّة تبحث، فضلاً عن المناهج، في الأسس والنّتائج».

وبهذا تتفرّق الابستيمولوجيا عن الوصف، لتندرج في إطارٍ نقديٍّ، له ضوابطه ، وأسسه العلميّة.

---

[1] -محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانيّة المعاصرة وتطوّر الفكر العلمي، مركز دراسات للوحدة العربيّة، بيروت ، لبنان، ط2 ، 2002، ص:18 .

[2] -المرجع نفسه، ص:18.

وبالنّظر إلى الممارسة الفعليّة للإبستمولوجيا « يمكن الكشف عن أوجه التّداخل بينها وبين بعض الحقول المعرفيّة المتاخمة لها ومن ذلك: "فلسفة العلوم" و"نظريّة المعرفة" و"الميتودولوجيا " و"تاريخ العلوم"... ففي ضوء هذا التّداخل بين هذه الفروع المعرفيّة يمكن الإهتداء إلى طبيعة الممارسة الإبستمولوجية عامة وإبستمولوجيا اللّسانيات خاصة».[1]

يتّضح أنّ الابستمولوجيا تشترك مع مصطلحات أخرى تتشابه معها مفهومًا لأنّ جميعها ينتمي إلى المعرفة، إلاّ أنّ الإبستيمولوجيا ليست فلسفة، ولا تاريخ، وهي لا تُنَظِّر أيضاً للعلوم، بل تهتمّ بأسس العلم ، ومبادئه العامّة، والظّروف التّي تطوّر فيها.

أمّا ابستمولوجيا اللّسانيات فهي «تهتمّ بالمعرفة اللّسانية ، بغية تقويمها من جهة أسسها ومبادئها المصرّح بها أو المسكوت عنها».[2]

فقد تكون المبادئ المعتمدة للمعرفة اللّسانيّة، معلومة ، كأن يُصرّح الباحث بالمنهج المتّبع ، والغاية التّي يرجو الوصول إليها ، وقد تكون خفيّة، لم يُصرّح بها الباحث.

[1] حافظ إسماعيلي علوي ، امحمد الملاّخ ، قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيات، المرجع السّابق ، ص22.

[2] المرجع نفسه: ص: 26.

خامساً: المرجعيّة الفكريّة للنّقد وعلاقتها بالكتابة اللّسانيّة:

1- المرجعيّة الفكريّة للنّقد اللّساني عند غلفان:

بنى " مصطفى غلفان" لنفسه توجُّهاً فكريًّا جعله قطب الرّحى الذّي ينطلق منه لغربلة الكتابات اللّسانيّة ، وتمييز القابل منها للعلميّة من غيره.

وكوْنُ النّاقد قد دَرس العلم ، وفهم مبادئه، وأُسسه النّظريّة، والمنهجيّة، أفضى به إلى إرساء توجّهٍ نقديٍّ ابستيمولوجيٍّ كان بمثابة المنظار الذّي يتفحّص الكتابات اللّسانية العربيّة قصْد توجيه مسارها ، وتقويمه.

إنّ اللّسانيات « بمعناها العلمي الدّقيق ، لم تدخل العالم العربي بصفة جدّيّة إلاّ بعد الأربعينيّات، حيث تمّ إيفاد عددٍ من المصريّين للتّكوين في هذا العلم بالمدارس الأوروبيّة والأمريكيّة» [1]

وبالتّالي فهي علم جديد تعذّر على الكثيرين فهم مبادئه الأساسة، لكن "غلفان" كانت له نظرة ثاقبة في هذا المجال ، الأمر الذّي أخرجه من دائرة الفهم الخاطئ لهذا العلم الذّي أفرز أزمة التّراث، فأضحى « إعمال المفاهيم اللّسانيّة في التّراث أصعبُ من تحصيل هذه المفاهيم في حدّ ذاتها وإدراكها في مصادرها أو نشرها بلسان غير اللّسان الذّي أُكتُشفت فيه».[2]

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبيّة ودلاليّة ، دار توبقال، الدّار البيضاء، المغرب، ط3، 1993، ج1، هامش: 19، ص:51.

[2] عز الدّين مجدوب، المنوال النّحوي العربي: قراءة لسانيّة جديدة ، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، سوسة، تونس، ط1، 1998م، ص:42.

بل إنّ إعمال هاته المفهومات ، له من الصّعوبة ما « يُضاهي صعوبة إبتكارها من أصلها لأنّه يقتضي من الباحث إدراكاً لحقائق العلم في خصائصها المجرّدة وفي ماهيتها الصّرف مهما كانت الملابسات الطّارئة التي تحفُّ بها أو الأعراض التّي تتنكّر بها».[1]

وينطلق "غلفان" في تحديد العمل السّوي من وضع تصوّر للبحث اللّساني العربي الحديث، وذلك بطرح مجموعة من الأسئلة، و «يتأسّس هذا التّصور على الإنخراط المطلق في المنطلقات النّظريّة والمنهجية المشتركة بين مختلف الإتّجاهات اللّسانيّة الحديثة مهما تباينت أُطُرها النّظريّة والمنهجيّة، وفي مقدّمة هذه المنطلقات المنهجيّة، أنّ موضوع اللّسانيات هو دراسة بنية الألسن الطّبيعيّة في مختلف مستوياتها في إطارٍ نظريٍّ محددٍ وفق منهجٍ مضبوط».[2]

وهو بهذا يدعو إلى فهم المنطلقات التّي تحكم اللّسانيات بمختلف إتّجاهاتها ، ولا يطلب التّوغل في الأُطر التّي تحكم كلّ اتّجاه على حدة، وهذا، طبعا، في البداية ،لأنّ « التّعامل مع التّراث عملٌ فكريّ – على الرّغم ممّا قد يكون له من أهميّة معرفيّة من وجهات أخرى – يقع على هامش اللّسانيّات وليس في صلبها، لكونه من النّاحية المبدئية لا يندرج مباشرة، ضمن مهام اللّسانيّات وإن تحرّينا الدّقّة، قلنا إنّه لا يدخل في موضوعها الوحيد والحقيقي الذّي هو اللّسان في ذاته ومن أجل ذاته».[3]

وهنا يحتاج الباحث إلى المنطلقات اللّسانيّة التّي تُقوِّم عمله، لأنّ معرفته بالتّراث لوحدها لا تكفيه ليشقّ طريق البحث اللّساني ، بل إنّها قد تتّجه نحو مساراتٍ أخرى غير لسانيّة؛ فالحياد عن تحليل اللّغة في ذاتها، وخدمة لها، يُخرج البحث من الإطار اللّساني إلى أُطرٍ أخرى معرفيّة.

---

[1] – عز الدّين مجدوب، المنوال النّحوي، المرجع السّابق ص:42، 43.

[2] - مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، دار ورد الأردنيّة للنّشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013م، ص:09،10.

[3] Ferdinand de saussure , cours de linguistique générale, Paris, Payot, 1974,1916.

دعا دو سوسير إلى «دراسة اللّغة في ذاتها دراسة وصفيّة تبحث في نظامها وقوانينها، دونما الاِهتمام بجوانبها التّاريخيّة التّطوريّة الزّمانيّة»[1]، وهو الهدف الأساس لتأسيس النّظريّة اللّسانيّة، لأنّ اللّغة هي الموضوع الوحيد للدّرس اللّساني على اِختلاف مدارسه فلا يقتصر الأمر على البنويّة فقط، لأنّ الاِختلاف يكون في المعطيات الدّاخليّة، أمّا المبدأ العام فهو مشترك، يقول تشومسكي:

« Agrammer of a Language puports to be a description of the ideal speaker-hearer's Intrinsic comptencre »[2]

– ومفاده القول أنّ: القواعد اللّغويّة العامّة تهدف لأن تكون وصفًا للكفاءة الحقيقيّة للمتكلّم السّامع المثالي.

والكفاءة هنا تُعنى بتوليد اللّغة، وإنشاء جملٍ جديدة لامتناهية.

فالوصف لا يختصّ فقط بالنّظريّة البنويّة، بل تمتد ظلاله إلى جميع النّظريات اللّسانيّة الأخرى، إذ إنّ «الفكرة الأساسة في النظريّة اللّغوية هي المستوى اللّغوي فالمستوى اللّغوي سواءً كان مستوى الوحدات الصّوتيّة (فونمكس)، أو المستوى الصّرفي (المورفولوجي) أو بنية العبارة إنّما هو جوهر مجموعة من الوسائل الوصفيّة المتوفرّة لبناء أنظمة القواعد»[3]، إذ لا يمكن بناء نظام مترابط إلاّ إذا كانت الاِنطلاقة من الصّوت، فالصّرف...لتتضافر المستويات اللّغويّة، فتُكوّن الجملة، ثمّ النّص.

[1] – شفيقة العلوى، محاضرات في المدارس اللّسانيّة المعاصرة، أبحاث للتّرجمة و النّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان،ط1، 2004م، ص:09.

[2] - Noem chom sky, Aspects of theory of syntax, the M.I.T. press,Massachuse Hs Institute of Technology Cambridge, Massachus Hs,1965 ,p:04.

[3] – نوام تشوميسكي، البنى النّحويّة، ترجمة: يوسف يوئيل، مراجعة: مجيد الماشطة، سلسلة المائة كتاب، دار الشّؤون الثّقافية العامّة، بغداد، العراق،ط1، 1978، ص:13.

وبما أنّ اللّسانيّات علم حديث النّشأة، فهو يتّجه «بصورة أساسيّة إلى أن يكون علمًا وصفيًّا، أي أن يصف الظّاهرة اللّغويّة وصفًا موضوعيًّا يعكس حقائق اللّغة كما هي في الإستخدام الفعلي بعيدًا عن المنطق الفلسفي والإتّجاه المعياري الذّي كان سائدًا في الدّراسات اللّغويّة القديمة»[1]

يُشير القول إلى أنّ موضوع اللّسانيات هو وصف الظّواهر اللّغويّة، وهذا الوصف ينأى عن الذّاتيّة، وبالتّالي فإنّ له ضوابط منهجيّة علميّة تُحدّد إتّجاهه، فيُصبح أكثر دقّة، «وهذه الدّقة هي وليدة العمل المنتظم والمبرمج برمجة واضحة»[2]

كانت هذه مبادئ عامّة للّسانيات، الّتي إنطلق منها غلفان في نقده للدّرس اللّسانيّ العربي، معتمدًا على الأسس الابستمولوجيّة.

2- تصنيف الكتابات اللّسانيّة العربيّة من منظور غلفان:

يصنّف "غلفان" الكتابات اللّسانيّة العربيّة ضمن ثلاثة أُطُرْ، وكان ذلك تبعًا للموضوع، والمنهج المتّبع، والغايّة، لكنّه وجد صعوبة في التّصنيف لعدّة أسباب، منها «أنّ اللّسانيّ العربي الواحد قد يأخذ بأكثر من موقف دفعةً واحدة، أو ينتقل من موقف إلى آخر خلال فترات حياته العلميّة».[3]

إضافة إلى التّطوّرات « التّي عرفتها النّظريّات اللّسانيّة فقد عرف الخطاب اللّساني العربي بدوره إتجاهات متعدّدة»[4]، كانت إسقاطًا للإتجاهات الغربيّة.

وقد إشتمل التّصنيف ثلاثة خانات كانت كالآتي:

[1] – يحي عبابة، آمنة الزّغبي، علم اللّغة المعاصر، مقدّمات وتطبيقات، دار الكتب الثّقافية، الأردن، ط1، 2005، ص:15.

[2]- خالد محمود جمعة، اللّسانيّات وجديد سوسير، مجلة علامات، الجزء:19، المجلد:05، النّادي الأدبي الثّقافي،جدّة،مارس،1996م، ص:183.

[3] - مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السّابق، ص:85.

[4] - المرجع نفسه، ص:85.

✓ موضوع الإشتغال؛ ويأخذ بدوره ثلاثة إتجاهات.

- النّظريّات اللّسانيّة: المبادئ، و الأعلام...
- التّراث اللّغوي العربي القديم: التّصوّرات، وطرائق التّحليل، والمفهومات، والمصطلحات.
- اللّغة العربيّة الفصحى أو إحدى اللّهجات الخاصّة بها.[1]

✓ أمّا المنهج المتّبع فتفرّق بدوره إلى ثلاثة مناهج:

- المنهج التّعليمي التّربوي: ويقدّم المعرفة إلى القارئ العربي.
- منهج القراءة او إعادة القراءة: ويختصّ بقراءة التّراث.
- المناهج العلميّة الحديثة، وتنتمي إلى اللّسانيّات، منها: الوصفي والتّاريخي، والمقارن، والتّقابلي...[2]

✓ التّصنيف من حيثُ الغاية، وكان كالآتي:

- تبسيط المعرفة اللّسانيّة وتقريبها إلى القارئ المبتدئ.
- التّوفيق بين التّراث العربي القديم، والنّظريات اللّسانيّة.
- إقتراح وصف، أو تفسير جديدين للظّواهر اللّغويّة.[3]

ونتج عن هذا التّصنيف ثلاثة أنواع من الكتابات وهي:

* الكتابة اللّسانيّة التّمهيديّة(التبسيطيّة)، ولسانيات التّراث، ولسانيات العربية.[4]

*صنّف "غلفان" الكتابة اللّسانيّة العربيّة ضمن هاته الأطر ليُميّز مايقع منها في مركز اللّسانيات من الآخر الذّي يقع على هامشها، فتوصّل إلى أنّه هناك مجموعتين للكتابة اللّسانيّة.

---

[1] مصطفى غلفان، "اللّسانيات العربيّة: رؤية منهجيّة في المصادر والأسس النّظريّة، مؤتمر موسوم بـــ: أعمال النّدوة الدّوليّة حول اللّغة العربيّة والنّظريّات اللّسانيّة: الحصيلة والآفاق، فاس، المغرب، 2007، ص:63.

[2] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السّابق، ص:90، 91.

[3] – المرجع نفسه. ص: 91.

[4] مصطفى غلفان، المرجع السّابق، ص:64.

● كتابات لسانيّة مركزيّة:

ويصطلح عليها "غلفان" ب "لسانيّات العربيّة"، وتعتمد اللّغة العربيّة موضوعًا لها، وتهدف إلى التّطبيق الحقيقي عليها ، إذ لم تبدأ في الظهور إلاّ مع مطلع السبعينيّات، وهي كتابات قليلة، لكنها تعدّ مرجعًا أساسًّا للدّراسات اللّغويّة داخل الجامعات وخارجها.[1]

وتصبّ هاته الكتابة في اِتجاهاتٍ ثلاثة: اِتّجاه بنويّ وصفي، واِتّجاه توليديّ تحويليّ، واِتّجاه تداوليّ وظيفيّ.[2]

وهذا النّوع من الكتابات يستند إلى المبادئ النّظريّة والمنهجيّة التّي جاءت بها اللّسانيّات.

● كتابات لسانيّة هامشيّة:

ويعدّها غلفان كتابات على هامش لسانيات العربيّة وتضمّ نوعين:

✓ الكتابات اللّسانيّة التّمهيديّة:

وهي الكتابة الّتي تتّخذ ماتقدّمه النّظريّات الحديثة موضوعًا لها، وتعتمد المنهج التّعلمي القائم على الوضوح، والبيان، والشّرح...

وتروم تقديم اللّسانيات بطريقة بسيطة تيسيرًا للمعرفة.[3]

وتبسيط المعرفة ليس دائما هو الغاية النّهائيّة لكثير من الكتابات اللّسانيّة التّمهيديّة، إضافة إلى التّعريف بالمبادئ العامة للّسانيات، ومناهجها، والإتّجاهات الكبرى فيها، فقد يكون الهدف من

[1] مصطفى غلفان: اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السّابق، : 171، 172.

[2] المرجع نفسه، ص: 172.

[3] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: رؤية منهجيّة في المصادر والأسس النّظريّة، المرجع السّابق، ص: 64.

وراء هذه الكتابات هو ربط المفهومات، والنّظريات اللّسانيّة الحديثة بالتصوّرات العربيّة القديمة، من خلال المقارنة.[1]

وعمومًا فإنّ هذا النّوع من الكتابات يُعرّف باللّسانيّات، وله الفضل في دخولها إلى العالم العربيّ.

✓ لسانيّات التّراث:

يتّخذ هذا النّوع من اللّسانيّات التّراث العربيّ موضوعًا لدراساته المتنوّعة، لكنّه يسعى إلى قراءة التّصورات اللّغويّة القديمة، وإعادة تأويلها وفق ما توصّل إليه البحث اللّسانيّ الحديث، والتّوفيق بين نتائج الفكر اللّغويّ القديم، واللّسانيّات.[2]

خلاصة:

إنّ البحث في اللّسانيّات العربيّة ليس بالأمر اليسير، الذّي يحتاج إلى معارف ساذجة، وتصوّراتٍ لا تمتُّ للعلميّة بصلة، فهو أمر معقّد يتطلّب تسخير المعارف منهجيًّا ونظريًّا للتّحليلات اللّغويّة، والوقوع في شبكة المعرفة العّامة أخرج توجّهات الباحثين اللّسانيّة من علميتها، فأصبحت تلك الأبحاث في تكاثر مستمر، ينمو يومًا بعد يومٍ، وهذا أفضى ببعض الباحثين ذوي الفطنة، إلى السّعي إلى الحدّ من مشكلة مسّت العلميّة من كلّ جانب، فاحتاجت إلى نقد لسانيّ ابستمولوجيّ يروم تصنيف الأبحاث اللّسانيّة، ووضعها في إطارها الصحيح، ليتسنّى للباحثين تقويم أعمالهم ومناهج البحث لديهم، اِنطلاقًا من تصوّراتٍ دقيقة وأسئلة ترسم معالم الأبحاث، وتحدّد أهدافها.

من هنا أصبح النّقد اللّسانيّ ملازمًا للبحث اللّساني، يراقبه عن كثب، ويُسجّل ماله، وما عليه.

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، الرجع السّابق: ص:05.

[2] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: رؤية منهجيّة في المصادر والأسس النظريّة، المرجع السّابق، ص:65.

فصلٌ ثانٍ

تمهيد:

لقد فاضت دراسات العرب من بحور لغويّة متعدّدة، فأفرزت مؤلفات لاتعدّ، ولاتحصى في هذا المجال، لكن هاته الدّراسات لم تكن تفصل التّخصّصات عن بعضها البعض، بل كان اِختلاط اللّغة بالأدب، والنّحو بالصّرف...

ولّما ظهرت الدّراسة العلميّة للّسان البشريّ، نالت الأبحاث، في هذا المجال، حصّة الأسد، وهذا بالنّظر إلى الكمّ الهائل من والمؤلّفات، لكن ذلك لم يوضع في ميزان النّقد لتنقيّته من الشوائب.

والجدير بالذّكر أنّ النّاقد اللّساني "مصطفى غلفان" قد كرّس دراساته لهاته المهمّة الصّعبة، والتّي أدرجها ضمن الإسهامات الأوليّة لدّراسة مختلف الجوانب الفاعلة في التّجربة اللّسانيّة العربيّة.

وفي محاولةٍ لضبط الأسس النّظريّة والمنهجيّة للكتابات اللّسانيّة العربيّة، عالج "غلفان" قضايا متعدّدة كانت المنطلق الأوّل والأساس الذّي يجب الوقوف عنده بُرهةً، لتكوين فكرٍ سليم، واِتّجاه صائب نحو دراسة لسانيّة محضة.

- فما هي أهم القضايا التي جاءت بين دفّات مؤلفات النّاقد؟

- وماهي المشكلات التّي واجهت الدّرس اللّساني العربي؟

- وماهي البدائل المطروحة لتجاوز تلك المشكلات؟

أولا : العلاقة بين اللّسانيات و اللّغة العربيّة :

تطوّرت الدّراسات اللّسانيّة في مسارٍ لغويٍّ شبيه بالدّراسات اللّغوية القديمة ،إلا أنّ اللّسانيات اِنفردت بخصائص علميّة يفتقر إليها التّراث العربي ّ، كان أوّلها الدّراسة العلميّة للّغة ، على اِعتبار أنّها ظاهرة بشريّة عامّة.

فبرغم أنّ العرب درسوا نظام اللّغة العربيّة ، إلا أنّهم لم يحلّلوا مكوّناتها وفق المستويات التّي جاءت بها اللّسانيات – وإن بحثوا في خباياها وتفاصيلها – إضافة إلى أنّ دراسات العرب اِنحصر تطبيقها على اللّغة العربيّة فقط، فكانت نظرتهم إلى اللُّغة نظرة ضيّقة تُمجِّد اللّسان العربيّ، فلا تنظر إليه على أنَّه جزء من اللّسان البشريّ عامَّة.

وحين ظهرت اللّسانيّات في العالم العربي، رفض أصحاب اللّغة العربيّة إسقاط نظريّاتها على لغتهم خوفاً عليها من التّحريف، وكان ذلك اِنطلاقاً من توجّهات فكريّة، وضغوط حضاريّة أسهمت في اِنحيازهم ورفضهم لهاته النّظريّات.

ولغة القرآن لا يمكنها أن تتبع أيّ تصوّر حديث لا ينتمي إلى القطر العربيّ، هذا ما جعل العرب يحتاطون، ويحذرون المناهج الجديدة ،حيث رأوا أنه لا يمكنهم المجازفة ، وخوض التّجربة في هذا المجال.

وبعد فترة أدركوا الأبعاد العلميّة للنّظريّات الغربيّة، الأمر الّذي أدّى ببعض الباحثين الواعين إلى تخطّي الفكر الحضاريّ، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة الّتي تُسهم في ردّ الاِعتبار إلي اللّغة العربيّة الّتي طالما كانت لغة علميّة بامتياز، إذ يمكنها اليوم أن تسَع ما وسِعته باقي اللّغات.

إذا كانت هذه أهمّ ميزات الدّراسات اللّغوية القديمة، فما هي حدود العلاقة بين اللّسانيات، واللّغة العربيّة؟

1: اللّسانيات علم دخيل على اللّغة العربيّة :

اِرتبط التّفكير اللّغوي العربي بالمجال الدّيني بالدّرجة الأولى، هذا ماسلّط على اللّغة العربيّة أضواء القداسة التّي أدت بالباحثين إلى التعامل بحذرٍ مع كُنْه هاته اللّغة، وبنياتها، على حين أنّ بعض الباحثين رَامُوا دراستها دراسة علميّة اِنطلاقًا من بنياتها المختلفة.

وقد أدّى الخوف على اللّغة العربيّة من الأفكار الدّخيلة إلى« سوء فهم العلاقة بين اللّغة العربيّة (كمعطيات) والنّماذج اللّسانيّة المقترحة في اللّسانيات لرصدها وتحليلها إلى إصدار جملة من الأحكام غير السّليمة حول طبيعة اللّسانيات، وترويج كثير من المغالطات المنهجيّة التّي لاتمتُّ بصلةٍ للبحث اللّساني والعلمي على حدٍّ سواء»[1].

يرصد "غلفان" حدود العلاقة بين اللّغة العربيّة واللّسانيات، التي تُعدّ علاقة طبيعيّة مرِنة،

لا تشُوبها صعوبة، إذ إنّ دراسة اللّغة العربيّة دراسة علميّة يجب أن ينطلق من تفكير سليمٍ، وفهمٍ صائب، كما لا يجب أن يخضع لأحكامٍ مسبقة تؤدّي إلى سوء فهم تلك العلاقة، فالاِنطلاقة الخاطئة تُلقِي ظلالها على مرحلة نموّ الدّرس اللّساني العربيّ، فتجعله أسيرًا لتلك الأحكام المبدئيّة التّي تنأى بالكليّة عن الدّرس اللّساني، وتندرج ضمن المغالطات المنهجيّة.

ومن أهمّ الأحكام التعسفيّة التّي أدرجها غلفان « القول بطغيان نحو الإنجليزيّة واللّغات الهنديّة ــالأوروبيّة الأخرى مثل الفرنسيّة وهيمنتها على التّحليل اللّساني العربي ممّا أدّى إلى اِستنتاجات في غير محلّها كالقول مثلاً بأنّ تطبيق النّظريات اللّسانية المعاصرة على اللّغة العربيّة ليس أكثر من إسقاط نحو الإنجيليزية على نحو اللّغة العربيّة» [2].

[1] مصطفى غلقان، اللّسانيات العربيّة :أسئلة المنهج، المرجع السابق، ص:33.

[2] المرجع نفسه، ص : 33.

يتّجه "غلفان" إلى أنَّ أهمّ الأحكام الّتي تقطع الصِّلة بين العربيّة، واللّسانيات ،هي القول بطغيان النّحو الغربيّ، وهيمنته على الدّراسات اللّسانيّة، وهذا، طبعًا، يولِّد توجّهًا فكريًّا مفاده أنَّ أيّة دراسةٍ لسانية للُّغة العربيّة ستكون حتمًا تابعة للدّراسات الغربيّة، والنّتيجة الحتميّة الّتي لا مفرّ منها، هي أنّ النّحو العربي سيخضع بدوره لسلطة النّحو الغربي (نحو الإنجيليزيّة، والفرنسيّة...).

فالعلاقة متعدّيّة بين النّحو و اللّسانيات؛ حيث إنّ النّحو الغربيّ يؤثر في التّحليل اللّساني، ومن ثمّ يُطبَّق هذا الأخير على النَّحو العربي، فيُصبح خاضعًا لتأثير النّحو الغربي من طريق إسقاطه عليه عبر جسر التّحليل اللّساني.

يحاول غلفان تخليص الفكر العربي تجاه اللّغة من الإيديولوجيا، ودَفعِه نحو العلميَّة البحتة، لأنَّ كثيرًا من الباحثين، يرفضون العلاقة القائمة بين اللّسانيات، التّي تبحث في المبادئ المشتركة التّي تحكم اللّسان البشري، وبين اللّغة العربيّة، الّتي يَعدّونها نمطًا خاصًّا لا تلائمه النّماذج اللّسانية على اِختلاف أنواعها.

ويبدو جليًّا أنَّ موقف الباحثين طُبع بطابعٍ ذاتيٍّ، يحمِل حبرًا لغويًّا، يُعبِّر عن قُدسيّة اللّغة العربيّة، ويرفض تطبيق المناهج الغربيّة، هذا ما أدَّى إلى « اِنعدام إشعاع الفكر اللّساني في وطننا العربي »[1].

فالعربي له « رؤية من القداسة تجاه لغته النَّوعيّة، وتجاه عمليّة درس اللّغة ذاتها، كما نشأ سياج من المحظورات ترسّخت بموجبه عقد الاِستغناء»[2].

فمشكلة تلقّي اللّسانيات، ليست حبيسة المعرفة العلميّة فحسب، بل يخرج ذلك إلى المواقف الإيديولوجيَّة المرتبطة باللّغة العربيّة، والرّفض المُسبق لأبجديات العلم الحديث، لاسيما أنَّه قد أرسى

[1] عبد السّلام المسدّي ، اللّسانيات وأسسها المعرفيّة، الدار التونسية للنشر، تونس، (د ط) ،1986 ،ص:12.

[2] المرجع نفسه، ص:13.

معالمه حديثاً في الثّقافة العربيّة.

2- مكانة اللّغة العربيّة بين سائر اللّغات:

لا مراء أنّ اللّغة العربيّة هي لغة الدّين الإسلامي، لكن البعض جعلها العقيدة نفسها التّي لا يمكن المساس بها، كما رأو أنَّ للعربيّة خصائص فريدة من نوعها، والحقيقة أنَّها ليست «لغةً متميّزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالإعتماد على النّظريات "الغربية" التّي بُنيت لوصف لغاتٍ أوروبيّة، بل العربيَّة كسائر اللّغات البشريّة»[1].

وهذه الرّؤية ناتجة عن واقع البحث اللّغوي القديم، الّذِي خلَّف إرثًا غزيرًا، شاملاً لمختلف علوم العربيّة، تبعه فيضٌ من الدّراسات الحديثة، إذ « يكاد يجزم النّاظر بأن العرب بين قديمهم وحديثهم قد أتوا كليًّا على لغتهم جمعًا وتمحيصًا ثمّ دراسة وتنظيمًا حتَّى عدّت علومهم في اللّغة مضرب الإِكتمال »[2].

فغَدَوْا مقتنعين بإنجازاتهم، رافضين تقبُّل أفكارٍ غربيّة، مهما بلغت درجتها العلميّة، والسّبب أنها دخيلة لا تلائم العربيّة لغة القرآن الكريم.

والحقيقة أنّه « لا أحد يمكن أن يجادل في المكانة التّي تحظى بها اللّغة العربيّة في ثقافتنا، وهي مكانة تستمدّ مشروعيتها من إِعتبارات دينيّة وقوميّة وحضاريّة ونفسيّة، ومن هذا المنطلق كان التّحفّظ على اللّسانيات، شأنها في ذلك شأن كلّ وافدٍ جديد »[3].

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبيّة ودلالية، المرجع السّابق، ص:56.

[2] – عبد السلام المسدّي، اللّسانيات و أسسها المعرفية،المرجع السابق ص:13.،12

[3] – حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة: دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التلقي و إشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص: 91.

فقد دَرَجَ الباحثون العرب على إيلاء الأهميَّة البالغة للّغة العربيّة لأنَّ جُلَّ الدّراسات القديمة كانت خدمةً للقرآن الكريم، لكن هذا لا يمنع تقبّل النّظريات الحديثة، مادامت لاتمسّ العقيدة بشيء.

أراد "غلفان " أن يصل إلى نتيجة تخدم اللّغة اللّغة العربيّة في ذاتها، فقد رأى أنّ اللّسانيّات علم يمتاز بالشّموليّة، حيث إنَّ نتائجه صالحة لأنّ تُطبّق على أيّة لغةٍ من اللّغات الطّبيعيّة، لذلك يستنكر الرّأي الذّي يُسَلِّم بأنّ اللّسانيّات لا تصلح إلاّ للتّحليل الإنجليزي، وما يتقاطع معه من لغاتٍ أوروبيّة، لكنّه يُشجّع، في المقابل، الكتابات الّتي طبّقت مبادئ اللّسانيات، وفرضيّاتها على اللّغة العربيّة.

فقد « عملت هذه التّحليلات اللّسانيّة الجديدة للّغة العربيّة على تصحيح كثير من الأحكام المسبقة عن اللّغة العربيّة و المتعلّقة بكونها " لغة معقّدَة" أو "لغة غير طبيعيّة" »[1].

يُثبت "غلفان" من خلال بعض الكتابات اللّسانيّة الجادّة، أنَّ اللّغة العربيّة لغة طبيعيّة مِطواعة، تستجيب للتّحليل العلميّ، ويرى أنَّ هذه التّحليلات تُفنِّد الأحكام الّتي لازمت أفكار الباحثين في مسألة اللّغة العربيّة، وقضيّة تعقيدها، وقداستها، وفي هذا الصّدد يضرب المثل بأعمال بعض الباحثين بقوله: « يبيِّن الفحص الدّقيق لأعمال الفاسي الفهري التّوليديّة و أعمال المتوكّل الوظيفيّة زيف الإدّعاءات القائلة بأنَّ تطبيق اللّسانيات يفرض على اللّغة العربيّة قواعد خارجةً عن طبيعتها»[2].

لقد أثبتت هذه الأعمال نجاعة التَّطبيق اللِّسانيّ على العربيّة، وكانت مرآة تعكس شعاع الدّرس اللّسانيّ العام على الخاصّ، وتُظهِر العيوب التي تشوب أفكار الباحثين العرب تُجاه لغتهم، وخصوصيّتها.

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السّابق، ص:37 .

[2] المرجع نفسه، ص:37.

ويرى "غلفان" أنّ العلاقة بين اللّسانيّات واللّغة العربيّة علاقة تلازميّة تكامليّة،كان قد فهمها بعض الباحثين، فساقتهم إلى « إغناء لسانيات العربيّة بمعين نظري ومنهجي جديد بعيدًا عن أيّ إسقاط أو تقليد أعمى بعكس مايدّعيه رافضوا تطبيق اللّسانيات على اللّغة العربيّة أو المقلّلون من قيمة بعض الأعمال اللّسانيّة التّي يُعَوَّلُ عليها كثيرًا في إنعاش الحركة اللّسانية العربيّة »[1].

يوضّح غلفان أنَّ الكتابات اللّسانيّة الجديدة، مثل: كتابات "الفهري" و "المتوكل"، من شأنها أن تُثري لسانيّات العربيّة – بالمعنى الدّقيق للمصطلح – وهذا يُسهم في النّهوض بمستوى اللّغة العربيّة، ويُلبسها ثوب العلميّة من طريق الأساسين؛ النّظريّ، والمنهجيّ، من دون الوقوع في فخّ التّقليد الأعمى.

فالإلتزام بمبادئ اللّسانيّات يَظهر في « كتابات الفاسي الفهري التّي حقّقت قفزة نوعيّة في الدّرس اللّساني العربي الحديث »[2] ، و لم تكن مسخاً، ولا تحريفًا للّغة العربيّة.

يطرح "غلفان" آراء منهجيّة، من شأنها الارتقاء باللّغة العربيّة لبلوغ مصاف العلميّة، وهو بذلك يحاول إزالة الغبار عن الأبحاث اللّغويّة العربيّة، لتصلها أضواء الدّراسات اللّسانيّة، وهذا يبدأ من التّفكير الموضوعي الخالي من الأحكام المسبقة، التّي تتعالى عن السّير وسط آفاق العلوم الحديثة، لتكُون نبراسًا لها في وصف اللّغة وصفًا جديدًا، بحجّة التّباعد التّام بين العربيّة واللّغات الأخرى.

وتنعدِم المسوّغات العلميّة التّي تؤكّد هذا النّكران، لأنّ القوانين اللّسانيّة– على حدّ تعبير "مازن الوعر"– « مستنبطة من دراسة اللّغات البشريّة المتساويّة، وهذه المبادئ والقوانين إنَّما هي أكثر دقّة وشموليّة وعلميّة من تلك القوانين التّي تخصّ كلّ لغة من لغات العالم، ولا يمكن للعربيّة

[1] – مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة، أسئلة المنهج، المرجع السّابق ،ص:38 ،37.

[2] – المرجع نفسه، ص: 111.

أن تكون طفرة خارجةً عن هذا القانون العلمي، إلاَّ إذا أراد المرء تقديسها وعزلها عن حركة الحضارة الإنسانيّة"[1].

لذلك لا يمكن عدُّ اللّغة العربيّة لغةً فاضلة، ومنفردة، لا يمكنها الخضوع لأيّ تحليل جديد، لأن أصحابها إذا سلكوا نهج القداسة، والتّمسّك بالإرث اللّغوي بطريقة ذاتيّة، سوف يُخرِجونها من إطار القوانين العلميّة، ولن تعبُر أيّ جسرٍ لاكتشاف ما أستُحدِث من العلوم.

ولعلّ البحث الأوّلي عن الخصائص المشتركة بين اللّغات من منظورٍ دينيٍّ، واِجتماعيٍّ، وثقافيٍّ...سينجرُّ عنه مشكل حضاريّ يؤدّي إلى تعدّد الآراء، فيزداد الخوف على اللّغة العربيّة، ومن ثمّ الرّجوع إلى الأصل الأوّل، والتّنازل عن خوض غمار البحث فيما هو جديد.

من الملاحظ أنّ "غلفان" قد أدرج أسماء لبعض الباحثين اللّسانيّين الذّين اِستطاعوا اِستيعاب مبادئ اللّسانيات، ثمّ تطبيقها على اللّغة العربيّة، كما أشاد بأعمالهم النّاجحة، فهم لم يتوانوا لحظة عن تطبيق المناهج الغربيّة على اللّغة العربيّة، وهذا لا يفسَّر بأنّهم ليسوا غيُورين على لغتهم، فإذا قُرئت مؤلّفاتهم، تجد الباحث منهم يتغنّى بلغته العربيّة، و يُمجِّدها بطريقة غير مجحفة، على عكس الرّافضين للتّجديد.

ينبع رفض التّجديد من إغلاق جميع الأبواب على الأبحاث اللّغويّة العربيّة، كي لا تتسلّل إليها رياحٌ غربيّةٌ، وهذا يوضّح جليًّا أنّ اللّسانيّات في الفكر العربيّ تيار يهدّد اللّغة العربيّة « فالألسنة مثلاً هي دراسة اللّهجات ومقارنتها بالفصحى، والقرآن نزل بالفصحى وبالتالي فلا فائدة للألسنةِ»[2].

[1] حافظ إسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات :حصيلة نصف قرن من اللّسانيات في الثقافة العربيّة، الدّار العربيّة للعلوم، ناشرون، منشورات الإختلاف، دار الأمان، الرّباط،ا لمغرب، ط1، 2009، ص: 131.

[2] نعمان عبد الحميد بوقرة، "الدراسات اللّسانية في المملكة العربيّة السعوديّة، دراسة وصفيّة تأصيليّة في ضوء التلقي العربي للمناهج اللّسانية الحديثة، عالم الكتب الحديث، إربد، لبنان، ط1، 2011، ص:26.

هذه النظرة السلبيّة تؤدي إلى اِنزلاقٍ منهجي لن يفيد العربيّة في شيء، لأنّ الدّراسة العلميّة للّغة العربيّة قد تخرج عن إطار الدّين، فلو كانت اللّغة العربيّة هي الإسلام نفسه، لما تعلّمها الأجانب، لذلك يجب التّمييز بين دراسة القرآن، ولغة القرآن.

تزخر السّاحة اللّغوية العربيّة بالتّطبيقات اللّسانية، وقد دعا "غلفان" إلى ضرورة التّطبيق على اللّغة العربيّة، لكنّه لم يتطرّق إلى التّطبيق على القرآن الكريم، والحديث النّبوي الشّريف، وربّما يتمثّل السّبب في التّخوّف على العقيدة الإسلاميّة ولغتها، وهو أمر ليس بالهيّن، إذ يستوجب التّعامل معه الحذّر الشدّيد.

يمكن أن تُلائم بعض النّماذج اللّسانيةِ اللّغةَ العربيّة، في كثير من الأحيان لكن هذا لا يمنع وجود نماذج غير ملائمة لها، فقد «لا نقبل هذا التّحليل اللّساني للّغة العربيّة من هذا المنظور اللّساني أو ذاك لأسباب ذاتيّة وموضوعيّة، لكن من المؤكّد أنّ التّحاليل اللّسانيّة الجديدة في مختلف الأطر النّظريّة، على الرّغم من قلّتها العدديّة، تفتح أمام الدّرس اللّساني العربي المعاصر آفاقًا واعدةً لطرح إشكالاتٍ جديدةٍ، وتقديم مقترحات غنيّة وبنّاءة بشأن وصف جديد للغة العربيّة »[1].

يتّضّح أنّ "غلفان" قد أدرك أنّ التّحليل اللّسانيّ شامل لكلّ اللّغات، بما في ذلك اللّغة العربيّة، لكنّه لا ينفي عدم صلاحيّته أحيانًا، وقد ذكر أنّ الأسباب قد تكون ذاتيّة، أو موضوعيّة، لكنّه لم يشرح تلك الأسباب تفصيلاً.

من البديهيّ أنّ رفض أيّ تحليلٍ لسانيّ للأسباب المذكورة آنفا، سوف لن يكون اِعتباطًا، بل إنّ الرّفض له أسبابه الخاصة، لاسيما إذا تعلّق الأمر بالقرآن الكريم، والحديث النبويّ الشّريف، وكل ما يخص العقيدة الإسلاميّة.

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السّابق. ص: 38.

لكن الباحث العربي غير مضطرٍّ إلى دراسة مايخصّ عقيدته إن خاف الوقوع في الخطأ، بل إنّ العربيّة تزخر بالمؤلّفات بشتّى أنواعها، لذلك وجب عليه تنظيم فكره تُجاه اللّغة العربيّة، ومحاولة التّخلص من التّقوقع على الذّات، والنظّر إلى اللّسانيّات وفق منطق عقلانيٍّ علميٍّ مفاده أنّ « اللّغة التّي يدرسها علم اللّغة ليست الفرنسيّة أو الإنجليزيّة، أو العربيّة، ليست لغة معيّنة من اللّغات،

إنّما هي اللّغة التّي تظهر وتتحقّق في أشكالٍ لغات كثيرة ولهجات متعدّدة، وصور مختلفة من صور الكلام الإنساني »[1].

فاللّغة العربيّة ماهي إلاَّ موضوعًا للدّرس اللّساني، مثلها مثل باقي اللّغات الأخرى، وعلاقتها به علاقة الجزء بالكلّ.

وعلى هذا ينبغي الإلتزام ببعض الشّروط الّتي تضمن تأسيس علاقة بين اللّسانيّات، واللّغة العربيّة، فهناك « بعض القواعد العامّة والمبادئ الأساسيّة التي يجب أن تتوافر في كل بحث يريد لنفسه صفة "اللّسانيّة" أو طابع العلميّة، غير أنّ هذه المبادئ ليست قواعد منهجيّة بقدر ماهي "إزالة" لبعض الأوهام أو "المعرفة الخاطئة" حول أمور تتعلّق باللّغة وطبيعتها وعلاقة المتكلّم بقواعد لغته »[2].

يُقصي "غلفان" الأبعاد الحضاريّة؛ من ثقافة، وتراث...من الدّراسة اللّسانيّة، فهو يرى أنّ أهمّ الشّروط الواجب توفّرها في البحث اللّسانيّ، هي تصفيّة الفكر العربي من الأفكار غير الموضوعيّة، ونزع كلّ معرفة لغويّة تزيغ عن العلميّة، إذا تعلّق الأمر بطبيعة اللّغة، وقواعدها.

[1] – محمود السعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربي، دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ص: 49.

[2] – مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامّة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، (د ط)، 2010م، ص: 199.

ويجب على الباحث أن يُدرك أنّ اللّسانيّات تُعالج « كلّ الألسن بِاعتبارها أنساقًا للتّواصل، ومن هنا فإن "الدّوارج" أو اللّهجات هي فعلاً ألسنة بالمعنى العلميّ، وتستحقّ من العناية والدّرس مايستحقّه اللّسان الوطني و الرّسمي »[1].

وبما أنّ اللّسان البشريّ يتمثل في اللّغة المنطوقة، فإنّه سوف يدخل حيز الدّراسة اللّسانيّة، مثله مثل اللّغة العربيّة الفصحى، وعلى الباحث التّحلّي بروح العلميّة، كما يُشترط أن يكون:

«موضوعيًّا" وإن لم تكن هناك موضوعيّة مطلقة" كما هو الشّأن في سائر المجالات العلميّة الأخرى»[2]، لأنّه لا يمكن ضبط اللّغة ضبطًا دقيقًا مثل الرّياضيّات، وسبب ذلك هو الجانب الدّلالي الذّي لا يمكن حصره في دائرة القوانين العلميّة.

وآخر شرط للباحث – حسب "غلفان" – هو الوعي بأنَّ « اللّسانيات ليست ممارسة لغويّة معياريّة، ليس اللّسانيّ مجمعًا لغويًّا أو نحويًّا يقوم بدور " الدّركيّ" يأمر بهذا الإستعمال اللّغوي أو ينهي عنه، فليس للّسانيّ سلطة على اللّسان أيًّا كانت طبيعة هذه السُّلطة، إنّ دور اللّساني هو الوصف أو/و التّفسير من دون إبداء الرّأي من النّاحية المعياريّة»[3].

يذهب "غلفان" إلى أنّ الباحث في اللّسانيّات، يجب عليه الإلتزام ببعض الشّروط النّظريّة، والمنهجيّة، التّي تُسهم في نجاح البحث، وهذا بإدراك موضوع الدّرس أولاً، والمتمثّل في اللّسان الفصيح، والدّوارج، ثمّ التّعامل معه بموضوعيّة، وإن لم تكن مطلقة.

[1] - مصطفى غلفان، في اللّسانيّات العامة، المرجع السابق، ص:200,199.

[2] - المرجع نفسه، ص: 200.

[3] – المرجع نفسه، ص: 199.

ويوضّح أيضا أنّ اللّسانيّ لا يعمل عمل الدّركيّ، من ناحية المراقبة، فدوره يقتصر على الوصف، والتّفسير، أو على أحدهما فقط، لكن إبداء الرّأي، وإعطاء الأوامر، سوف يكون من عمل المجامع اللّغويّة، والنّحاة.

وهذا الرّأي يوجّه الباحث اللّسانيّ منهجيًّا، ثم نظريًّا، كي لا يقع في اِنزلاقٍ يُفضي به إلى بحث معرفيّ خالٍ من الشّروط العلميّة.

إنّ أهمّ شرط يجب التّركيز عليه هو الموضوعيّة، الّتي من شأنها وضع سياجٍ فاصلٍ بين العلم، والمعرفة، والإيديولوجيا.

فاللّغة العربيّة لغة طبيعيّة و ظاهرة اِجتماعية نسقيّة، تتقاطع مع اللّغات الأخرى في معظم

خصائصها، ولا يمكن إخراجها من إطار العلميّة لأسباب ذاتيّة، أو حضاريّة، من دون تمحيصٍ لكلّ ما اِستجدّ من الدّراسات.

هذا، ولابدّ من الفهم الواعي الذّي يفيد، ويستفيد من المناهج الغربيّة، وذلك بإلغاء التّفكير المُسبق في التّناقض الذّي قد يعتري المعرفة اللّسانيّة العامّة، واللّغة العربيّة محلّ الوصف، على اِعتبار أنّها معرفة خاصّة تتجزّأ من اللّسان البشري عامّة، كما لايجب التّسليم المطلق بالتّلاحم بين العربيّة والقرآن الكريم ، وأنّ أيّة دراسة جديدة للّغة العربيّة تؤثّر سلبًا على العقيدة، فمن خاف على هاته الأخيرة جَنَفًا، يتجنّب التّطبيق على القرآن الكريم، وماتعلّق به، ويَمضي في إثراء لغته، والكشف عن خصائصها، لإخراجها إلى السّاحة العلميّة، فاللّغة تحيا بالاِستعمال، وتموت بالإهمال.

وهذه خطوة منهجيّة جدّ مهمّة، من شأنها الإرتقاء باللّغة العربية، فإذا تمكّن الباحث من الفهم الصّائب للعلاقة بين اللّسانيات، واللّغة العربيّة، سوف يُدرك أنّ اللّسانيات تعزل اللّغة عن أيّ تفكيرٍ حضاريٍّ.

فلا بدّ من التّخلّص من الموقف الإيديولوجي، والتّخلّي عن كلّ ما يؤثّر على منهج الدّراسة اللّسانيّة، والنّتائج المتوصّل إليها، وهنا لا يُطلب وضع حدّ فاصل بين اللّغة والذّات والمعتقدات، وإنّما يُطلب التّمييز بين ماهو علميّ، وماهو إيديولوجيّ.

. **ثانيا: المصطلح اللّساني في الثقافة العربيّة:**

1- المصطلح اللّساني بين التعدّد المفهومي والترجمة :

تعدّ ظاهرة الاِضطراب المصطلحيّ من أهم الإشكالات التّي واجهت الثقافة العربيّة المعاصرة، لاسيما ما اِعترى الدّرس اللّساني من خلطٍ في المفهومات، واِضطراب في التّرجمات، الشّيء الّذي أدّى إلى زعزعت مكانة اللّسانيّات، فهاته الأخيرة رُفِضت بشتّى مشاربها، فما إن تلقّاها الباحثون، حتّى أَلْفَوْا تعقيدًا منهجيًا، وإشكالاً مصطلحيًّا في ثَبْت المصطلحات اللّسانيّة، ومفهوماتها، ووقفوا أمام مشكلة التّعدد النّاجم عن التّرجمات، ومشكلة الاِضطراب المفهوميّ، فلم تتحدّد- إلى اليوم- مفهومات تضبط الدّرس اللّساني، ولا مصطلحات تُحدّد منهجيّته.

وبما أنّ اللّسانيات قد شقّت طريقها إلى ثقافات متعدّدة، منها العربيّة، كان لزامًا فهمها أولاً في منشئها، ثمّ الّتصدّي للتّرجمة، ونقل المصطلحات، والمفهومات، وهذا طبعًا من أجل تأسيس نظريّ، ومنهجيّ سليم.

درج الباحثون العرب على اِستعمال المصطلحات التّي تتعدّد بها مجالات أبحاثهم، من طبٍّ، وهندسة، وفيزياء...، وهذه حال الدّراسات اللّغويّة، من ذلك: النّحو، والصّرف، والعروض...،

إذ لا يمكن فهم العلم من دون الإحاطة بمصطلحاته، والمفهومات الدّالة عليها.

ولّما وَفَدَت اللّسانيات إلى الثّقافة العربيّة، كان لزامًا ترجمة المصطلحات التّي يضُمّها جهازها المفهوميّ، سواءً أكانت أساسةً، أم ثانويّة، وبهذا أُسْنِدَ للتّرجمة دور رئيس «في التّعريف باللّسانيّات

وإدخالها إلى الثّقافة العربيّة، وقد أشاد جلّ مترجمي الكتب اللّسانيّة الغربيّة إلى العربيّة بأهميّة اللّسانيات وقيمتها في الغرب وحاجة العرب إليها»[1].

وهذا يوضّح أنّ التّرجمة أسهمت في التّعريف بثقافة الآخر، وتقريب العلوم الحديثة إلى القارئ العربيّ، وتعريفه بها، وتبيان أهميّتها.

لكن «رغم تعَدّد العناوين اللّسانيّة المترجمة للعربيّة وتنوّعها، فإنّ الثّقافة العربيّة في اِعتقادنا لم تُواكب دائمًا ترجمة كل الإصدارات السّابقة الحديثة ،خاصّة منها تلك التّي تشكّل نقطة تحوّل كبرى في الدّرس اللّساني العام أو التّي لها طابع تطبيقيّ صرف وتتطلّب من القارئ العربي مهارات إضافيّة»[2] .

يذهب غلفان إلى أنّ للتّرجمة دوراً مهمّاً في التّعريف باللّسانيّات، لكن أعمال المترجمين العرب- رغم تعدّدها – باتت لاتسدُّ النّقص الذّي يعتري هذا العلم في ميدان العربيّة ؛ ذلك إنّ إمكانات التّرجمة لم تَسِرْ جنبًا إلى جنبٍ مع ما اُستّحدِث من فكر، ومصطلحات.

ويرجع هذا النّقص إلى التّأخر في تلقّي هذا العلم، والسّبب هو موقف الباحثين منه، واِنقسامهم بين رافضٍ، ومؤيّدٍ، الشّيء الّذي أسهم في تأخّر الدّراسات اللّسانيّة العربيّة، وبالتّالي تأخّر نقل المصطلحات في هذا المجال.

ولا يمكن أن « ننكر أبدًا اِحتياج العربيّة إلى مصطلحات – فأيّ لغة في الدّنيا – يمكن أن تكتفي بما لديها من المصطلحات؟ كما أنّنا لا ننكر ضخامة هذا الإِحتياج »[3].

---

[1] - مصطفى غلفان، اللّسانيات في الثقافة العربيّة: حفريات النشأة والتكوين، شركة النّشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006، ص:147.

[2] – المرجع نفسه، هامش:2،ص:148.

[3] – عبد الرحمان الحاج صالح، "البحث اللّغوي و أصالة الفكر العربي"، مجلّة الثّقافة، العدد:26، أفريل – ماي 1975م، وزارة الإعلام والثّقافة بالجزائر، ص:25.

وبهذا أصبحت اللّغة العربيّة تتأخّر أدراجًا، و لم تستطع تدارك الفرص الضّائعة في المجال اللّسانيّ، و لم يستطع العرب السّيطرة على الجهاز المفهوميّ للمصطلحات «فلا مناص إذا، لكل كتابة لسانيّة تروم النّجاعة التّبليغيّة وتسعى إلى تحصيلها من ضبطٍ لمجالها المفاهيمي الذّي عليه مدارها، لأنّ المصطلح بوصفه وحدة لغويّة ورداء المفهوم اللفظي يُسهم من حيثيات الدّقة، والوضوح»[1].

فضبط المجال المفهومي لا يُحصِّل العلم فحسب، بل يعمل على ضبطه و إخضاعه للدّقّة المتناهيّة، وهذا لن يتحقّق إلاّ بفهم العلم بجميع مشاربه في ثقافته أولاً، ثمّ إنّ سرعة التّطوّر العلمي تسهم بطريقة فعّالة في اِنفلات السّيطرة على المصطلحات، فأصبحت «مشكلة ترجمة المصطلح العلمي اللّساني تتلخّص بالسّباق الزّمني المرتبط بمواكبة التطوّرات العلميّة الجارية في العلوم الإنسانيّة والطّبيعيّة على حدٍّ سواء»[2].

وليست التّرجمة فقط السّبب الرّئيس وراء تراجع الدّراسات اللّسانيّة، بل إنّ صياغة المصطلح اللّساني كيفًا، ونوعًا ترهن العلم ذاته، وتُغلق عليه دوائر الإنفتاح، و التّطور.

و«نتيجة الاِجتهادات الفرديّة الّتي كانت تتسابق في التّفرد بالمصطلحات اللّسانيّة اِتّسمت عمليّة صياغة المصطلح اللّساني بالتّعسفيّة، والعفويّة، التّي لا تستند إلى مبادئ وضوابط منهجيّة ، ولا مراعاة للّبس والخطورة المصاحبة لهذا التّعدد»[3].

فالاِجتهادات الفرديّة لا يمكنها الإلمام بمصطلحات العلم داخل اللّغة العربيّة ، وخارجها، وهذا يؤدي – لامحالة – إلى التّعسّف في وضع المصطلحات، فقد لا تُلائم المفهوم الذّي حُمِلت

[1] – جيلي محمد الزين، حنيش السعيد، "الكتابة اللّسانيّة العربيّة التّمهيديّة ونقل المفهوميّة"، مجلة الآداب واللّغات والعلوم الإنسانيّة، العدد:07، جانفي، 2021، جامعة عبد الرّحمان ميرة، بجاية، ص:71.

[2] – مازن الوعر، "مشكلات التّرجمة في المصطلح العربيّ"، مجلة علامات، ج48، م12، ربيع الآخر 1424هـ– يونيو 2003 م، كليّة اللّغة العربيّة، جامعة أم القرى، مكّة، ص:44.

[3] – مصطفى غلفان، اللّسانيات في الثقافة العربيّة، المرجع السّابق، ص:152.

عليه، لعدم اِستِنادها إلى ضوابطَ منهجيّةٍ يسير عليها واضع المصطلح، وينجم عن ذلك ،التّعدد المصطلحي، الذّي ينعكس سلبًا على العِلم، وفهمه، كما يخلق هذا الأمر اِجتهادًا، وتنافسًا بين اللّسانيين لنيل الشّهرة، والتّفوق العلميّيْن.

فارتباط وضع المصطلحات بالاِجتهاد الفردي «يجعلها عرضة لكثير من المنافسة الذّاتية بين العاملين في الحقل اللّساني، فالمصطلح اللّساني بصفة عامّة مرتبط بأسماء اللّسانيين العرب، كلّما ذُكر هذا المصطلح ذُكر واضعه، وهذه ظاهرة تكاد تتفرد بها الثّقافة العربيّة»[1].

وهذا واضح من خلال المصطلحات المستعملة للمفهوم الواحد، إذ تُستعمل «لفظة اللّسانيات تارة وعبارة علم اللّغة تارة أخرى و أحيانًا أخرى عبارة الدّراسات اللّغويّة »[2].

واِستنادًا إلى ما سبق يمكن الوصول إلى أنّ الجهود الفرديّة لا يمكنها أن تَلقى رواجًا في رحاب الثقافة العربيّة، بل إنّها تولّد شحناتٍ سالبةً بين الباحثين، فيسعى الجميع لنيل تاج الرُّقَيْ في المجال المصطلحيّ، فعادةً ما يرتبط المصطلح بواضعه، فينتقل اِهتمام الباحثين من التَّفكير العلمي إلى تفكير تشوبه الذّاتيّة، ممّا يقودهم إلى مضمار السّباق، فيتناسَوْا المصلحة العامّة.

يستنكر "غلفان" اِستعمال مصطلحات مختلفة، للدّلالة على اللّسانيات، وجَعْلِها مرادفة لها، وهذا ما اِتجه إليه الباحثون العرب، فيري "حجازي" أنّ هذا العلم يُطلق عليه « عدّة تسميات، منها: فقه اللّغة: بمعنى علم اللّغة المقارن، أو بمعانٍ أخرى، وعلم اللّغة بمعنى: علم اللّغة العام، وعلم اللّسان، أو اللّسانيّات(الجزائر)، والألسنيات، والنّحو المقارن، واللّغويات »[3].

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات و اللّغة العربيّة، المرجع السّابق، ص:226.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات في الثّقافة العربيّة، المرجع السّابق، ص:148.

[3] محمود فهمي حجازي، علم اللّغة العربيّة: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التّراث واللّغات السّامية، وكالة المطبوعات، الكويت، (د ط)، 1973 ، ص:48، 47.

فهذه التّسميات تختلف بِاختلاف القطر العربيّ، فالباحث من البيئة المصريّة، وهو يستعمل لفظة "علم اللّغة " للدّلالة على "اللّسانيّات"، والمصطلح الأخير نشأ في الجزائر على يد "الحاج صالح"، الذّي قال عن لفظة "علم اللّسان" «نرى أن نُخصص هذه الكلمة لهذا الغرض وأن نقول (اللّسانيات) مثلاً كما نقول الرّياضيات أو البصريات» [1] ، فالياء المشدّدة تخصّ النّسبة؛ لسان، ولسانيٌّ، نسبة إلى اللّسان، أمّا الألف والتّاء فتدلّ على العلميّة.

وأراد الباحثون تعميم هذا "المصطلح" على جميع الدراسات الحديثة، فـــ «في النّدوة التّي عقدت بتونس فيما بين 12 و 19 ديسمبر 1978، نرى الإتّفاق بين الحاضرين من المشتغلين بالدّراسات اللّغويّة على تسمية "علم اللّغة" بِاسم "اللّسانيات"»[2]، ويُضيف "تمّام حسّان " «غير أنّني أفرّق بين مصطلحات جرى اِستعمالها فعلاً على أقلام المؤلفين لأوضّح الفارق بين كلّ منها والآخر ومن هنا أحتفظ مؤقّتًا بمصطلح "علم اللّغة"»[3].

ويبدو أنّ الباحثين أنفسهم لا يستطيعون التّملّص من اِستعمال لفظةٍ، واِستبدالها بأخرى مُتّفَقٌ عليها، وربّما يرجع السّبب إلى الإعتياد، أو التّعصّب في اِستعمال المصطلحات، فرغم التّوضيح الّذي أقرّه صاحب "الأصول" – وهو بحث حديث النّشأة – لِاستعمال كلمة "علم اللّغة" بعد النّدوة العلميّة، إلاّ أنّ القارئ قد يُصيبه إرباك جرّاء تعدّد المصطلحات، لذا كان عليه اِستعمال مصطلح "اللّسانيّات" بين قوسين، بعد لفظة "فقه اللّغة".

والجريد بالذّكر أنّ اِستعمال "فقه اللّغة" للدّلالة على "اللّسانيّات" قد أُستُبعد كلّ البُعد، بل إنّه يدُلّ على الدّراسات اللّغويّة القديمة فقط، فالباحثون قد أطلقوا على اللّسانيّات « طائفة من

[1] - عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر،(دط)، 2012م، ص:38.

[2] – تمام حسّان، الأصول: دراسة إبستمولوجيّة في الفكر اللّغوي عند العرب، النّحو– فقه اللّغة– البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، (د ط)، 2000م، هامش: 01، ص: 237.

[3] - المرجع نفسه، هامش 01، ص:237.

الأسماء مثل: علم اللّغة-الألسنيّة- اللّسانيات-اللّسانيّة- الدّراسات اللّغويّة- ولا يزال المحدثون يختلفون حول هذه الأسماء، وإن كانوا يتّفقون على العزوف عن وضعها تحت اِسم "فقه اللّغة"»[1]، وهذا بعد مرور فترة معتبرة، لأنّه في بادئ الأمر، وعند تلقيّ اللّسانيات، اِنقسم الباحثون إلى فريقين اِثنين « فريق يسوّي بين "فقه اللّغة" و"علم اللّغة"، وآخر يفرّق بينهما، لكن المشكلة بقيت في قاعات الجامعات وفي الأبحاث اللّغوية على العموم، لأنّ الفريق الأوّل اِتّصل- في الأغلب العام- بالمنهج العربي القديم و لم يتّصل اِتّصالاً وثيقًا بالمنهج الحديث" [2].

وهذا ناجم عن الوقوف الجامد أمام العلم الجديد الوافد من الغرب، والتّأمّل في مدى صلاحيّة تطبيقيه على اللّغة العربيّة، وما إن اِسترسل الباحثون في الكتابات اللّسانية، حتّ أدركوا الفرق الواضح بين "فقه اللّغة" و "اللّسانيّات"، وكان هذا مدار أبحاثهم في بادئ الأمر، كما كانت هذه المسألة تُطرح في بدايات كثيرٍ من المؤلّفات التّي اِضطلعت بالبحث في الدّراسات اللّغويّة، وتطوّراتها ما بين القديم، والحديث، فقد «واجه العرب مشكلة المصطلحات اللّسانيّة منذ تصدّوا لهذا العلم الحديث، بالتّلقيّ والتّمثّل ومحاولة الإنشاء والوضع، ولقد كان شأن جيل اللّسانين الأوائل مع علمهم كشأن كلّ من اِختصّوا بحقول المعارف الأخرى مع ما اِختصُّوا به مغالبة المتصورات ومراودة المفاهيم بمختلف السُّبُل الاِصطلاحيّة»[3].

فقد تصدّى الباحثون العرب، لاسيما روّاد اللّسانيّات في العالم العربيّ، لكلّ ما استجدّ من مفهومات، للظّفر بالمصطلحات المناسبة لها، لكنّهم لم يركّزوا على المشكلة الأساسة التّي تكمن في كيفيّة التّلقّي، وماصاحبها من مشكلات حضاريّة ، و إيديولوجيّة.

---

[1] – تمام حسّان، الأصول، المرجع السابق، ص: 242.

[2] – عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1972، ص:11.

[3] – عبد السلام المسدي، قاموس اللّسانيات: عربي – فرنسي-فرنسي-عربي، مع مقدّمة في علم المصطلح، الدّار العربيّة للكتاب، تونس،(د ط)،1989 ،ص:73.

و« رغم تعدّد المصطلحات المتعلّقة بتسمية مجال البحث اللّغوي الحديث، فإنّ معظم التّسميات الجديدة تُطلق على الحركة اللّغويّة الجديدة التّي بدأت في أوروبا وأمريكا منذ بداية القرن العشرين ، ولا يتردّد بعض الدّارسين العرب في إدراج أعمال اللّغويين العرب القدامى تحت اِسم "اللّسانيّات" رغم دلالة هذه التّسمية ووضوحها على الأقل مقابل اللّفظ الفرنسي Linguistique»[1].

يوضّح "غلفان" أنّ تعدّد التّسميات للّسانيات، العلم الذّي ظهر حديثًا في الغرب، مشكل في حدّ ذاته، لكن الغريب في الأمر أنّ الدّارسين العرب لم يكتفوا بذلك، بل طوّعوا هاته التّسميات لتشمل كلّ مايخصّ اللّغة، فأدرجوا الأبحاث القديمة ضمن المجال الجديد تحت مصطلح واحد.

و« الغاية الأساس من وراء تداول هذه التّسميات بهذه الكيفيّة والاِستعمالات الملتبسة هي الموقف الحضاري الهادف إلى تبيان أسبقيّة الفكر اللّغوي العربيّ القديم على نظيره الغربيّ في مجال اللّسانيات وأنّ اللّسانيّات ماهي إلاّ اِستمرار للدّرس العربي القديم »[2].

ويُشير "غلفان" إلى أنّ أزمة المصطلح ليست أزمة تعدّد أتت عشوائيًّا بسبب الجهود الفرديّة، واِنعدام التّنسيق بين الباحثين فحسب، بل إنها تتعدّى حدود العلم لتصل إلى مسألة الحضارة؛ ذلك إنّ الاِستعمالات المختلفة لمصطلح "اللّسانيّات" آتت أكُلَها، فأثمرت اِتجاهين؛ أحدهما لسانيّ حديث، والآخر تراثيّ يُريد إثبات نجاعة الدّرس اللّغويّ القديم.

في هذه الرؤية يستشهد "غلفان" بأحد أقوال الباحثين الذّي يُورِدُ مصطلح "لسانيات سيبويه"، ويستكر على آخر اِستعمال المصطلح نفسه لأعمال اللّغويين القدامى، أمثال الجرجاني...، ويُقِرّ أنّ اللّسانيّات علم حديث، له ثقافته، ولا يمكن نسبته إلى الدّراسات القديمة.

[1] مصطفى غلفان، اللظّسانيات في الثّقافة العربيّة ، المرجع السّابق، ص: 153,152.

[2] – المرجع نفسه، ص:153.

واِستنادًا إلى هذا، فإنّ رؤية غلفان النّقديّة تنحى المنحى السليم، فمصطلح "اللّسانيات" يختبئ وراء خلفيّةٍ حضاريّةٍ من شأنها أن تُلقِي به إلى فوضى عارمة، ليس على مستوى الدّوال فقط بل تتعدّاها إلى المدلولات، ممّا يَخلق صراعًا بين الباحثين، ويُولّد تياراتٍ، واِتجاهات تختلف في الأسس النّظريّة، والمنهجيّة لدراسة هذا العلم.

و لم يذكر "النّاقد" أزمة المصطلح التّي لامست الدّرس اللّغوي الغربي في بعض جوانبه، فأصبح يعاني التّعدّد، إذ «تسلك المباحث اللّغويّة عند الغربيّين تحت أسماءٍ متعددة، فنجدها مرّة تحت اِسم (Philologie) وأخرى تحت اِسم (Linguistique) وثالثة تحت اِسم (Grammaire)... وأمّا (اللانغويستيك) فهي كلمة تؤرّخ أغلبُ الكتب ظهورَها لأوّل مرّة بعام 1933...ومهما يكن فإنّ الكلمة تطلق اليوم على العلم الّذي يجعل من اللّغة موضوعًا للدّراسة»[1].

وهذا يولِّد الفهم الخاطئ للمصطلح عند بعض الدّارسين المشتغلين بالعلم، والّذين لم يدرسوه في ثقافته، فالأسماء التّي تُطلق على الدّراسات اللّغويّة في البيئة المنقول عنها، تؤثّر مباشرة في الدّراسات اللّغويّة في البيئة النّاقلة، وهنا يتسلّل المشكل الحضاري الغربي إلى العربي من طريق النّقل الأعمى، ومن دون سبقٍ للتّمحيص، لاسيما إذا كان المُترجم جاهلاً باللّسانيات في ثقافتها، وإطارها المعرفي.

لكن رغم هذا الطّرح المُتطرَّق إليه، فإنّ "الناقد" قد تنبّه إلى مسألة مهمّة، يجب عدم إغفالها فـــ «هذا الضرب من البحث العربي لا يقتصر على القضايا المنهجيّة المتعلّقة بالمصطلحات، وإنّما يتعدّاها ليشمل المسائل الجوهريّة في البحث اللّغوي حيث يتحول النّظر اللّغوي عن موضوعه

[1] – محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللّغة، دار الشّرق العربي، بيروت، لبنان، ط4، 1969، ص:07.

الأساس ليبحث في من عالج هذه القضية أو تلك قبل غيره »[1]

وهذا يعني أنّ الأسباب الحضاريّة كان وقعها أحدّ على المصطلح من الأسباب المنهجيّة ، فقد يتحوّل فكر الباحثين من التّركيز على قضايا اللّغة إلى البحث في أسبقيّة واضع المصطلح، فيتحوّل البحث اللّسانيّ عن مساره لينحني إلى اِتجاهات أخرى.

وعالج "النّاقد" مسألةً أخرى تسير جنبًا إلى جنبٍ مع التّرجمة، والّتي تمثلت في التّعريب، وأكّد أن العرب مازالوا يلجؤون إلى « بعض المصطلحات المعرّبة كليًّا لتستعمل في نهاية القرن العشرين "الفونيتيكا الأكوستيكيّة" و "الرّموز الفونيتيكيّة" و "الألفبائيّة الفونيتيكيّة" و "الفونولوجيا"... واللاّئحة طويلة»[2].

«وليس هذا فحسب، بل تتمّ الاِستعانة في حالات كثيرة باللّفظ الأجنبيّ لدعم مصداقيّة المقابل العربي المقترح:

- "الصورة الصوتيّة" أو ألوفون.

- "الصورة الصرفية" ألومورف.»[3].

يضع غلفان يده على جرحٍ مصطلحيّ أصاب الثّقافة العربيّة، إذ لايزال يترف أخلاطًا شكّلت مفهوماتٍ متباينةً، ويُقرّ بأنه « رغم التّوصيات العامّة والخاصّة والاِقتراحات الصّادرة من هنا

[1] – مصطفى غلفان، اللّسانيات في الثقافة العربيّة الحديثة، المرجع السّابق، ص:153.

[2] – مصطفى غلفان، "طبيعة المفهوم اللّساني وتحديده في معجم اللّسانيات الحديثة"، مجلة المعجميّة العربيّة: قضايا وآفاق، سلسلة المعرفة اللّسانيّة، دار كنوز المعرفة، عمّان، الأردن، ط1، 2014، الجزء الأوّل، ص:218.

[3] – المرجع نفسه، ص: 218.

وهناك عن أفراد ومؤسسات وهيئات أكاديميّة »[1]، مازال العرب يتّخذون التّعريب أداةً لوضع المصطلح، وكأنّ ألفاظ العربيّة اِنقرضت، فقد أعطى لائحة طويلة للمصطلحات المعربّة في "معجم اللّسانيات الحديثة"★

ثم وضّح أنّ العرب، وإن اِستخدموا الألفاظ العربيّة، فسوف يدعمونها بمصطلحٍ أجنبيٍّ يقابله لإزالة اللّبس، وهذا يعني أنَّ المصطلحات العربيّة لاتحقّق الكفاءة في المجال اللّساني.

يطرح "غلفان" قضايا المصطلح، ويُعطى حلولاً إمّا بارزة، أو ضمنيّة من خلال تحليلاته للواقع اللّساني العربي، وكان لزامًا أن يعرّج على هذه القضيّة في محاولةٍ منه لضبط الدّرس اللّساني العربيّ منهجيًّا، ونظريًّا، لكن المشكلة خَطَت حدود الدّرس اللّساني «وأصبحت هذه المصطلحات تكوّن مشكلا قائم الذّات، عوضًا عن أن تكون مساعدًا يقرّبنا من العلم الدّخيل علينا والذّي يجد فيه الطّالب والمختص بعض محنة»[2].

في نظرةٍ عميقة لمشكلة المصطلح، عالج "النّاقد" المسألة حضاريًّا، ودعا إلى التّوحيد المصطلحيّ، و التّمييز بين المفهومات، وإلغاء الجهود الفرديّة في هذا المجال، وهذا الضّبط المنهجي يمكنه أن يسمو بالدّرس اللّساني العربي.

لكن مشكلة التّعريب الّتي طرحها تبقى في شقٍّ منها قائمة، "فالنّاقد" يُنكر على الباحثين الاِستعانة بالمصطلحات الأجنبيّة إلى جانب المصطلح العربي المُستقر، لكن تبقى هناك ثغرةٌ لا يمكن سدّها تمامًا، تنجم عن التّطور السّريع.

---

[1] – مصطفى غلفان، طبيعة المفهوم اللساني وتحديده في معجم اللسانيات الحديثة، المرجع نفسه، ص:218.

★ – هو معجم ألفه مجموعة من الباحثين: سامي عياد حنا، وأخرون، وهو معجم ثنائي (أنجليزي عربي)، صدر سنة 1997، ينظر مصطفى غلفان، المرجع نفسه، ص:211.

[2] - رشاد الحمزاوي، العربيّة والحداثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص:90.

ويكمن العجز عن سدّ النّقص المصطلحيّ العربيّ- وهذا مالم يتطرّف إليه غلفان- وراء «مشكلة اللّغة العلميّة والمصطلحات»[1].

وتندرج تحت إطار هذه المشكلة «مشاكل جزئيّة ذات خطر عظيم منها الكارثة القاسية التّي أصابتنا في لغتنا منذ أن قصرت مهمتها على أداء المعاني الشّعريّة الخطابيّة و أجبرت رغم أنفها على ترك المعاني العلمية »[2].

فقد عرفت اللّغة العلميّة تطوّرًا كبيرًا بلغ أوجه في العصور الوُسطى، حين صاحبت الإكتشافات، والإختراعات العلميّة، لكنّها سرعان ما إنكبّت في عصر الإنحطاط، فلم يعد العرب يهتمون بها، وإنصبّ إنشغالهم على الشّعر، «وليس الذّنب على اللّغة بل على النّاطقين بها إذ بتضييقهم لمجال اللّغة الفصحى وقصرها على التّعابير الأدبيّة البحتة تصير الألفاظ غير محدودة المعاني لأنّ الخيال الشّعري يقتضي ذلك»[3].

وتراجع اللّغة العلميّة كان في عصر الإنحطاط، إذ إنّه كلّما قلّت نسبة الإختراع، قلّت نسبة الإهتمام بالمصطلحات.

وبما أنّ التّطورات العلميّة بما فيها اللّسانية، نشأت في بيئة غربيّة، فإنّ العرب كان عليهم جمع ثروة لغويّة تساير هذا التّطوّر، فلجأوا إلى عدّة آليات لوضع المصطلحات اللّسانية، لكنّ تأخرهم في هذا المجال يتطلّب جهودًا مكثّفة للّحاق بالرّكب.

[1] – عبد الرحمان الحاج صالح، "مدخل إلى علم اللّسان الحديث : تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه"، مجلة اللّسانيات، مجلة أكاديميّة متخصّصة في علوم اللّسان وتكنولوجياته، العدد:01، المجلّد:27، جوان:2021، مركز البحث العلمي و التّقني لتطوير اللّغة العربيّة، الجزائر،ص:12.

[2] – المرجع نفسه، ص:12.

[3] – المرجع نفسه،ص:12.

2- *اللّسانيات العربيّة: من دلالة المصطلح إلى إستقرار المفهوم :*

أولى الدّارسون العرب العناية باللّسانيات على إختلاف إتّجاهاتها، وعلى رأسهم البعثات الّتي غادرت البلاد العربيّة إلى الدّول الغربيّة، لتعود بعد ذلك راسِمةً معالم اللّسانيّات من طريق الكتابات التّمهيديّة، لينتقل بعد ذلك هذا العلم إلى اللّغة العربيّة، فسلك الباحثون مناحيَ متعدّدة في دراسة اللّغة، من هنا إقترن مصطلح "اللّسانيات" باللّغة العربيّة ليُصبح "اللّسانيات العربيّة".

فما مدى صلاحيّة هذا المصطلح لمحاور العلم المدروس ؟

وهل له مفهوم آخر غير المفهوم الذّي طُرِح آنفًا ؟

وإذا كان يحمل مفهومًا آخر، فما هو المصطلح الجدر بالتّعبير عن مفهوم اللّسانيات في العالم العربي؟

عرف مصطلح "اللّسانيات العربيّة" توتّرًا في الميدان اللّغوي، فتصدّى له بعض الباحثين بالنّقد، لأنهم رأوا أنّه أسهم في إضطراب الواقع اللّغوي.

إذ « تزخر الأدبيات اللّغويّة العربيّة الحديثة بعبارات من قبيل:

- الدّراسات اللّغويّة العربيّة الحديثة،
- اللّغويات العربيّة الحديثة،
- الدّرس اللّغوي العربي الحديث،
- الدّرس اللّساني العربي الحديث،
- الفكر اللّساني العربي،
- التّفكير العربي اللّساني،

– اللّسانيات العربيّة،

– لسانيات عربية،»[1].

وكلّ هذه التّسميات تدلّ على مفهوم واحد، وهو الدّراسة العلميّة للّغة العربيّة، وهذا يجعل اللّسانيات الخاصة باللّغة العربيّة تعاني المشكل ذاته الّذي عانت منه تسمية اللّسانيات العامة، فلا مناص إذن من التّعدد.

يعلّق "غلفان" على التّسميات، فيرى أنّه « إذا اِستثنينا دلالة الاِنتساب الزّمني التّي تحملها صفة "الحديث" أو "الحديثة"...فإنّنا لا نجد تحديدًا يساعد على ضبط المراد من اِستعمال هذه العبارة أو تلك، فنحن أمام تسميات غير متجانسة تعبّر عن مجالات متعدّدة غير محدّدة المعالم، ممتدّة في فترات زمانيّة متباينة، وتُستعمل دون مقدّمات نظريّة أو منهجيّة مضبوطة لتمييز هذه التسميّة عن تلك، أو تبيان حدود القواسم المشتركة بينها»[2].

بَسَطَ "غلفان" أزمة تعدد المصطلح الدّال على اللّسانيات الخاصّة باللّغة العربيّة، وراح يكشف الرّداء عن هاته التّسميات، ليصل إلى الأسباب التّي أسهمت في الاِضطراب، فرأى أنّ المشكلة تحوّلت إلى إشكالٍ ثقافيٍّ، فقد صنّفها ضمن مجالات مختلفة،كما أنّ اِستعمالها لا يخضع إلى معايير مضبوطةٍ من النّاحيتين؛ النّظريّة، والمنهجيّة.

فمن المُفترض تحديد المصطلح بدقّة كي لا ينتقل الخلط إلى مستوى المفهومات، ولتجنّب ذلك وجب إقامة « الفرق بين مختلف هذه التّسميات لاسيما بين مصطلحي"لغة" و "لسان"»[3].

[1] - مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة : أسئلة المنهج، المرجع السّابق، ص:41.

[2] –المرجع نفسه، ص:41.

[3] المرجع نفسه، ص:42.

لأنّه قد يُفهم «من عبارة "البحث اللّغوي" مثلاً، كلّ ما يتعلّق بالبحث في اللّغة بمعناها العام، ومن ثمّة يجري اِستعمالها للدّلالة على الدّراسات اللّغويّة بمعناها الشّمولي ولتكون بذلك حقلاً مشتركًا بين الدّراسات اللّغويّة الصرفة (صوت / صرف/تركيب/دلالة/معجم) والدّراسات المتعلّقة باللّغة من منظور نفسي واِجتماعي»[1].

وبهذا تتّسع دلالة الدّراسات اللّغويّة، وتُصبح اكثر عموميّة، أمّا عند تحديد « عبارة البحث اللّغوي زمانيًّا فيقال: "البحث اللّغوي القديم" أو "البحث اللّغوي الحديث" وهو ما لايرفع اِلتباس التّسميّة إلاّ من النّاحية الزّمنيّة»[2].

ويواصل "غلفان" التّفريق بين العبارات التّي تضّم لفظة "لسان" متسائلاً إذا كان الأمر متعلّقًا «بالإحالة على مفهوم اللّسان (بالمعنى السّويسري) أم على اللّسانيات (Linguistique) كممارسة لسانيّة حديثة بالمعنى الذّي نعرفه جميعاً أو نعتقد أنّنا نعرفه)؟»[3].

يرى "غلفان" أنّ هاته التّسميات تتضارب مفهومًا من حيث دلالتُها على محاور العلم، فهي الصّورة الّتي تكشُف بناءه، فالتّجاذب المصطلحيّ الذّي تفرِزه هذه التّسميات، يُشتّت الفكر، ويُوقع القارئ في متاهة تنحُو به إلى الحياد عن الدّراسة العلميّة.

لكن أهمّ ما ذهب إليه "النّاقد" هو التّفريق بين المصطلحين المتداولين حاليًّا، وهما:

"اللّسانيات العربيّة" و "لسانيات العربيّة".

وفي هذا الصّدد ينْقُل "غلفان" رأي "الفاسي الفهري" المتمثّل في أنّ: "لسانيّات العربيّة" «تهدف إلى الاِشتغال باللّغة العربيّة ووصفها في نسقها القديم أو نسقها الحديث أو نسقها الوسيط

[1] - مصطفى ،اللسانيات العربية: أسئلة المنهج، المرجع نفسه، ص:42.

[2] - المرجع نفسه، ص:42.

[3] – المرجع نفسه، ص:42، 43.

وكذلك العمل على الفكر المتّصل بهذه اللّغة، ولسانيات العربيّة لا تتحدّد باللّغة المكتوب بها؛ إذ يمكن أن تكون لغة غير العربيّة، بقدر ما تُحدّد باللّغة موضوع الوصف»[1].

وهذا يعني أنّ لسانيّات العربيّة موضوعها اللّغة العربيّة، إذ تصِفها في جميع أنساقها، واللّغة موضوع الوصف تُحدِّد اِنتماء اللّسانيات إليها، وبالتّالي فإنّه لا يُشترط في اللّغة الواصفة أن تكون عربيّة.

وبالنّظر إلى التّركيب "لسانيات العربيّة" وهو تركيب إضافيٌّ، يُفهَم أنّ اللّسانيات تابعة للّغة العربيّة، أي إنّها تختص بها وتتّخذها موضوعًا دون سواها.

و« يُلاحظ متتبّع الكتابة اللّسانيّة العربيّة الحديثة أنّ الأبحاث التّي تشتغل ببنيات اللّغة العربيّة في مستوياتها المختلفة، ومن ثمة تندرج في لسانيات العربيّة بالمعنى الدّقيق للكلمة، تكاد تكون محصورة في محاولات قليلة جدًّا »[2].

وعلاوة على أنّ "لسانيات العربيّة" تتّخذ من العربيّة موضوعًا لها، فهي تصفها في مستوياتها الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة...حيث تسعى إلى « تقديم وصف لبنيات اللّغة على نهج غير معروف في الثّقافة اللّغوية العربيّة وذلك وفق ما وصل إليه البحث اللّساني العام، ولكل نوع من هذه الكتابات سمات وخصائص نظريّة ومنهجيّة تتّسم بها وتميّزها عن سواها»[3].

أي إنَّ الوصف الذّي تقدّمه اللّسانيّات للّغة العربيّة، لم يكن له سابقة زمنيّة فيما مضى، بل سيكون وصفًا جديدًا يخضع لمقتضيات العلم منهجًا، ومعرفةً.

[1] - عبد القادر الفاسي الفهري، "عن نظريّة التّطور الفكري اللّغوي العربيّ(حوار)"، مجلّة الفهد، عدد43،سنة1،عمان،1984، نقلاً عن مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السابق، ص:33.

[2] - مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السّابق، ص:33.

[3] – مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة:" رؤية منهجيّة في المصادر والأسس النّظريّة"، المرجع السابق،ص:53.

«أمّا اللّسانيات العربيّة فهي ذات مجال مختلف وأوسع إذ يمكن أن تشمل ما هو مكتوب من اللّسانيات الأجنبيّة، وقد نقصد أيضًا باللّسانيات العربيّة ما هو موجود من تصوّر عربيّ للظّاهرة اللّغويّة»[1].

وعلى هذا، فهي تتحدّد باللّغة الواصفة لا بالموصوفة، فتكون الأولى عربيّة، والثّانية إمّا عربيّة، أو أجنبيّة.

ونوع التّركيب" اللّسانيات العربيّة"، هو تركيب وصفّي؛ فالعربيّة تصف اللّسانيات، وتجعلها عربيّة الأصل، ممّا يجعل مجال اِهتمامها واسعًا؛ إذ يدخل أيّ تصوّر عربيّ ضمن مجالها.

واللّسانيات العربيّة هي «كلّ مايكتب في اللّسانيات باللّغة العربيّة سواء تعلّق الأمر باللّسانيات العامّة أو لسانيات العربيّة أو لسانيات أيّة لغة من اللّغات الطّبيعيّة، ومن هذا المنظور لطبيعة العمل اللّساني، يلاحظ المتتبِّع للّسانيات العربيّة أنّ الأبحاث الّتي تشتغل ببنيات اللّغة العربيّة في مستوياتها المختلفة – وبالتّالي تندرج في لسانيات العربيّة- يمكن حصرها في محاولات محدودة جدًّا»[2].

وهذا يعني أنَّ "اللّسانيات العربيّة" لاتكون إلاَّ باللّغة العربيّة، فهي تبحث في جميع الأصناف اللّسانيّة، سواءً أكانت عامّة، أو عربيّة، أو اِنجليزيّة...وتهتمّ باللّغة في صورتها العامّة، من دون تخصيصٍ للبحث في بنياتها.

فما « يندرج تحت عبارة اللّسانيات العربيّة غالبًا كتابات لغويّة عامة مبهمة وغامضة نظريًّا ومنهجيًّا – إلاّ في حالات نادرة جدًّا – كتابات تأخذ من كلّ حدب وصوب، وتجمع ماهو لغوي

[1] - عبد القادر الفاسي الفهري،" عن نظريّة لتطوّر الفكر اللّغوي العربي(حوار)"، المرجع السّابق، نقلا عن مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السّابق، ص: 33، 34.

[2] – مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السّابق، ص:34.

تراثي قديم بماهو لساني حديث دو أدنى حرج نظريّ أو منهجي، ودون تساؤل حول أبعاد التّسمية وحدود مجالها وموضوعها»[1].

يحاول "غلفان" رسم الحدود بين مصطلحين لهما الرّيادة في المجال اللّساني العربي، حيث يرى أن أحدهما يخرج عن الحيز المدروس، فتركيب "اللّسانيات العربيّة" وُضع اِعتباطًا من دون مراعاةٍ للمنهج العلمي، والأسس النّظريّة ، والابستمولوجيّة، وما يُثير الغرابة هنا، هو أنَّ هذا المصطلح يضمّ تحت بنائه جميع الدّراسات اللّغويّة من قديمها إلى حديثها، وهذا يُسهم في تحويل النّظريّة العلميّة إلى معرفة عامّة.

فرّق "النّاقد" بين أهم مصطلحين متداولين في الثّقافة العربيّة المعاصرة، وهذا التّفريق ينمّ عن الرؤية المنهجيّة السّديدة، الّتي تحتكم إلى الموضوعيّة، والدّقّة، فالمصطلحين يفترقان في الموضوع

والغاية، والهدف، لأن "لسانيات العربيّة" هي لسانيات خاصة تنتمي إلى اللّسانيات العامّة، حيث تُعنى هذه الأخيرة بـــ« الدّراسة العلميّة للألسن البشريّة وحقولها التّقليديّة كالصّوتيات وعلم الصّرف، وعلم التّركيب والدّلاليات ونظرياتها الجديدة كالأسلوبيات ولسانيات النّص و السيميائيات»[2]، لكن "اللّسانيات العربيّة" هي تسمية عامّة لا تخضع لمقتضيات العلم، ولا تطبقّ ما جاءت به النّظريّة الحديثة، فهي تجمع كلّ الدّراسات الّتي تخصّ اللّغة من قريب، أو بعيد، ولا تفرّق بين مراتبها الزّمانية، ممّا يجعل النّظريّة اللّسانيّة تضمحلُّ، وتزول وسط كمٍّ معرفيٍّ هائلٍ لا يُحدُّ.

ومن هنا تتّسع الهُوّة بين اللّسانيات في الدّول الغربيّة، ونظيرتها عند العرب.

[1] - مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية: أسئلة المنهج، المرجع السابق، ص: 45,44.

[2] - رابح بوحوش، المناهج النّقديّة وخصائص الخطاب اللّساني، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،(د ط)،(د ت)، ص:13، 14.

يُعدّ التّفريق بين المصطلحات المتداولة في السّاحة العربيّة للدّلالة على العلم الحديث "اللّسانيات"، عملاً منهجيًّا تؤول نتائجه إلى تنظيمٍ نظريٍّ ينأى عن العشوائيّة، ويُكسِب اللّغة العربيّة الدّقّة العلميّة.

ويُعدّ المصطلح اللّبنة الأساسة الّتي تقوم عليها العلوم، لذلك لا يجب أن يتّسم بالطابع العفوي، لأنّ ذلك ينعكس على العلم سلبًا؛ ويتسبّب في مشكلة التعدّد المصطلحي، والتّضارب المفهومي، اللّذان من شأنهما أن يضعَا القارئ المبتدئ، وأحيانًا المتخصّص، في موقف مُربِك؛ ذلك إنّ القارئ الذي له باع في التّخصّص قد تصدّى لتلك المشكلات، وأدرك أبعاد التّسميات التّي أصبح بينها سِجال مفهوميّ أحيانًا، لأنّه قد سرى اِستعمالها على أقلامها الباحثين من مختلف أقطار العرب، وعجّت مؤلّفاتهم بها، فلامناصَّ إذن من التّعدّديّة، لكن تبقى أمام الباحثين المتخصّصين عوائق منهجيّة، ونظريّة، إن لم يُدركوا الفروق الدّقيقة بين تلك المصطلحات، ويحاولوا تحرِّي تلك الدّقّة في كلّ بحث جديد، للسّير نحو توحيدٍ شاملٍ، وعمل جماعيٍّ يروم النّجاعة مصطلحيًّا وعلميًّا.

ثالثًا: غلفان وقضيّة التّعامل مع التّراث:

بعد اِنفتاح الثّقافة العربيّة على الثّقافات الغربيّة، لاسيما بعد المرحلة النّهضويّة، وَلَجَت العلوم بشتّى أنواعها إلى السّاحة العربيّة، ومنها "اللّسانيات" الإنجاز العلمي الجبّار في المجال اللّغوي، الشّيء الذّي أرّق جفون الدّارسين، وأدخلهم دائرة البحث، الّتي اِنقسمت ثلاثة اِتجاهات، كان أحدُها بمثابة المثلّث قائم الزّاوية، أمّا الباقي، فقد تقاسم المساحة المتبقيّة عشوائيًّا، فتارة يبرز هذا، وتارة ذاك، فنشأ صراع فكريّ يجذِبه التّراث، فيبقى حبيس الدّراسات القديمة، ثمّ تُرجِعه الحداثة، فينبهر أصحابها بكلّ جديد، ثائرين على القديم، وتبقى وسط هذا التّجاذب فئة تروم التّوفيق بين هذا ذاك.

هذه الإتجاهات نبعت من تياراتٍ فكريّة مختلفة، منها ما تأسس على أرضية صلبة، ومنها ماتغذّى على ثقافات الحضارة العربيّة القديمة، فكانت جلّ الدّراسات تهدف لأن تَبرُز وسط مجال حديث، وتحاول بلوغ قدرة لسانيّة متقدّمة، لكن الأهداف الثانويّة الثّاوية وراء كلّ اِتجاه لم تكن متطابقة البتّة.

فما مدى قدرة هذه الإتجاهات على تحقيق الهدف المنشود في إطار الدّرس اللّساني الحديث؟.

1: إشكاليّة حضور التّراث في البحث اللّساني العربي:

بعد التّأخر الذّي أصاب التّلقّي العربي للّسانيات، فطن العرب إلى أهميّة هذا العلم، ووُجوب اِستلهام ما جاء به لخدمة اللّغة العربيّة، فراحوا يحاولون اِغتنام الفُرص الضّائعة، محاولين اِستنطاق النّظريات اللّسانيّة لرصد حركة لسانيّة عربيّة، لكن اِختلاف المرجعيات الفكريّة لدى الباحثين، كان له الأثر العميق في سير البحث اللّساني، فكان التّعامل مع التّراث إشكالاً في حدّ ذاته.

دَرج اللّغويون العرب على دراسة العلوم العربيّة التّي باتت لصيقة بالقرآن الكريم، لذلك لم يتقبّلوا فكرة التجديد في البداية، لكن سرعان ما اِنطفأ تعصُّبهم، فنهلوا من النّظريات اللّسانيّة ما

يخدم لغتهم، وقد صاحب ذلك تعدّد الرُّؤى إلى التّراث العربي، والمناهج اللّسانيّة الغربيّة، فقد اِتخذ التّراثيّ من «التّراث اللّغوي العربي القديم في شموليّته موضوعًا لدراساته المتنوّعة، أمّا المنهج الذّي يصدر عن أصحاب هذه الكتابة فهو ما يُعرف عادةً بمنهِج القراءة، أو إعادة القراءة، ومن غايات لسانيات التّراث وأهدافها قراءة التّصوّرات اللّغويّة العربيّة القديمة وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللّساني الحديث والتّوفيق بين نتائج الفكر اللّغوي القديم والنّظريات اللّسانيّة الحديثة، وبالتّالي إخراجها في حلّة جديدة تُبيّن قيمتها التّاريخيّة والحضاريّة»[1].

يرى "غلفان" أنّ أصحاب الكتابة التّراثيّة، لا يدرسون التّراث دراسة علميّة تُطبِّق النَّظريّة اللّسانية، وإنّما يجعلونه موضوعًا للدّراسة بدلاً من اللّغة، ومن هنا فإنّهم اِتفقوا موضوعًا، واِختلفوا منهجًا فانقسموا إلى فئتين، فئة تقرأ التّراث، وأخرى تُعيد قراءته من أجل بيان قيمته في ضوء ما جاءت به اللّسانيات، وذلك من طريق التّأويل تارةً، ومن طريق المقارنة تارةً أخرى.

يكشف غلفان الرّداء الذّي تختبئ وراءه الدّراسات اللّغويّة العربيّة المهتمّة بالتراث، ويُفرّق بين العلم، وتاريخه من طريق ضبط الحدود المعرفيّة، والمنهجيّة، فقد أخرج التّراثيون اللّسانيّات إلى دراسةٍ أقرب ما تكون « إلى العمل الفيلولوجي من حيث إنّها تضع الشروح المساعدة على فهم النّصوص»[2]، كما أنّهم راموا مقارنة التّراث العربي باللّسانيّات، وأرادوا اِستنباط النّظريات من أقوال القدامى من طريق التّأويل.

يستخرج "غلفان" في إحدى مقالاته بعض الأقوال الّتي اِستنطقها أحد الباحثين وأراد تأويلها، ثمّ يُثبت الفرق بين الاِستنتاجات المُتوصَّل إليها، وبين المبادئ اللّسانيّة، بل إنّه يوضّح أنّ النّظريات لا تأتي هكذا، لأن « الرّجوع إلى آراء متفرّقة هنا وهناك – دونما ربط بينها في غالب الأحيان يجعل من الصّعب جدّا صياغة هذه الآراء في نسق فكري موحد يستحق تسمية نظريّة لأنّها تفقد

[1] – مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السابق، ص:92.

[2] - حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستمولوجيا في اللّسانيات، المرجع السّابق، ص:281.

عنصر التّكامل نتيجة اِختلافها من حيث المنطق، ومعنى هذا أنّه من العسير أن نؤول هذه النّصوص بطريقة موحّدة أو نُعطيها بعدًا نظريًّا شاملاً يصدق علينا كبنية فكريّة عامّة نظرًا لتعدّد مشاربها واِختلاف منطلقاتها وتشعّب أهدافها وغاياتها»[1].

يتّجه "غلفان" إلى أنّ النّظريّة هي فكرة متناسقة، وموحّدة، تضّم أفكارًا متكاملة، وتستند إلى منطقٍ بعينه، وهذا ما يفتقر إليه منهج جمع الأقوال، ثم اِستنباطها، وتأويلها وفق مقتضيات العلم الحديث، ومن ثمّ الإقرار بوجودها، وأسبقيتها في الفكر العربي القديم.

والحقيقة أنّ اللّسانيات نشأت في بيئة مختلفة عن البيئة العربيّة، من حيث الثقافةُ، والتّاريخ...، كما لم تتّفق معها زمانًّا.

ولعلّ السّبق الزّماني للفكر اللّغوي العربي جعل الدّارسين العرب يظنّون أنّ اللّسانيات مستنبطة من الفكر العربي القديم، لكن هذا التّوجه سوف يكون تعسّفيًّا إن أجزموا على ذلك، فالأفكار قد تتطابق صدفة، لأنّ « العقل البشريّ هو العقل البشريّ في أيّ بقعة من أنحاء العالم، وما يهتدي إليه المرء في بلد قد يهتدي إليه آخر في بلد آخر دون أن يطّلع على ما اِنتهى إليه غيره، وقد يتشابه العمَلان أو يتطابقان ويظلّ كلّ منهما أصلا في ذاته»[2].

فالتّشابه بين التّراث العربي، واللّسانيات، ليس مسوِّغًا كافيًّا لإصدار الحكم بأسبقيّة أحدهما على الآخر اِنطلاقًا من السّبق الزمانيّ.

كما أنّ النّظريّة العلميّة، وإن وُجدت لها تطبيقات داخل التّراث العربي، فإن صَرْحَهَا لم يُقم، وبالتّالي لا يمكن الإقرار بوجودها البتّة.

---

[1] – مصطفى غلفان، "التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة لعبد السلام المسدي" ، مجلّة الثّقافة الجديدة المغربيّة، العدد:28، مؤسسة بنشرة للطباعة والنّشر، المحمدية، المغرب، السنة السادسة، أفريل 1983، ص:78.

[2] أ– حمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب؛ مع دراسة لقضيّة التأثير والتّأثر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1988م، ص:341.

وهنا قد يتساءل الدّارس: أيُعقل أن تكون النّظريّة مختبئة في قول، أو بعض الأقوال؟ وهل يتطابق فكر باحث، مع فكرِ آخرٍ فيكوِّنان نظريّة؟

فعادةً ما تُؤخذ الأقوال المتناثرة، وتُجمع، ليُقِرّ الدّارس وجود التّطابق بينها، وبين النّظريات الغربيّة، بل قد تؤخذ تلك الأقوال من كتب مؤلفين يتفاوتون زمانًا، ويختلفون مكانًا، هل من المنطق أن يكوِّنوا نظريّة؟

في هاته القضيّة تفصيلٌ بعد حين.

بالعودة إلى ما سبق، يذهب أحد الدّارسين إلى القول أنّه: «إذا جاز لنا أن نبسط مصادرة في البحث أمكننا أن نفرز اِفتراضًا أنّ أهل الغرب لو اِنتبهوا إلى نظريّة العرب في اللّغويات العامّة عند نقلهم لعلومهم في فجر النّهضة لكانت اللّسانيات المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم، بل لعلّها كانت قد تكون أدركت ما قد لا تُدْرِكه إلاّ بعد أمد»[1]

لعلّ صاحب القول يريد الوصول إلى أنّ النّظريّات الغربيّة تستوطن بطون المؤلّفات العربيّة القديمة تطبيقاً لا تنظيراً، وهو يفترض أنّ الغرب قد استفادوا من تفكير العرب كثيرا، حتّى إنّهم لو انتبهوا إليه سابقاً لكوّنوا نظريّات متطوّرة جدّاً.

لكن الحقيقة أنّه لا يمكن الجزم بذلك ما لم تكن هناك أدلّة علميّة، إذ يبقى ذلك مجرّد اِفتراض .

صحيح أنّ العرب قد بحثوا في مستويات اللّغة العربيّة تطبيقاّ، وهذا ما لم ينكره أحد، لكن الجانب التّطبيقي الّذي بلغ أوجه في مراحل سابقة، لا يمكن تسميته بالنّظرية، إذن لا وُجود لتنظير لسانيٍّ سابقٍ للّسانيات العامّة في الأبحاث اللّغويّة العربيّة القديمة، واِحتواء التّطبيقات على فكرٍ

[1] – عبد السلام المسّدي، التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، ط2، 1986م، ص:23.

لسانٍّي، لا يقود إلى الجزم بأنّه ناجم عن تفكير نظريٍّ متناسقٍ يسمّى نظريّة، لأنّ الإنسان حين يسترسل في تجربته الإجرائيّة، قد يصل إلى نتائج لم يسبق له أن خطط لها.

في توجّه آخر لم يطرحه "غلفان"، لأنّه يرفض التّعامل مع التّراث على أنّه معرفة قد تحتوي على تفكيرٍ لسانيّ، يُطرح السؤال الآتي: لماذا ينبهر العرب بالغرب في جميع ما توصّلوا إليه، ويحاولون إيجاد نظير له في دراساتهم؟ فالدّراسات اللّغويّة القديمة ثريّة جدًّا، وأهميّة التّراث تبقى محفوظة، وإثبات الذّات لا يأتي هكذا، ولا يمكن إنكار ذلك بِاسم العلم، فلا بدّ للمعطى الحضاري من الإستمرار في الفكر العربي، لكن على هامش اللّسانيات، إذ يمكن عقد المقارنات خارج إطار اللّسانيات، وحبّذا لو يكون ذلك في حلقات معرفيّة ثقافيّة لِاستقراء التّراث، فلعلّ أحداً من الباحثين يتوصّل إلى نظريّة تُضاهي نظريات الغرب، تدخل ضمن المجال اللّسّاني.

ولا يُقصد هنا بالإستقراء، إعادة قراءة التّراث، وإنّما إجراء عمليّة المسح عليه، لفهمه، وسبر أغواره.

وفي سياق رفضِ العلاقة بين اللّسانيات والتّراث بالطّريقة الّتي عُرضت سابقًا، يحاول "غلفان" تصويب المنهج المتّبع لذلك بإعطاء أفكارٍ مؤسّسة، تستند إلى مبادئ علميّة، فقد «حان الوقت لتحويل مسار البحث في صلة التّراث اللّغوي العربي باللّسانيات بإدراجها في سياق التّحليل الموضوعي ضمن ما يُسمّى بتاريخ الأفكار عامّة وتاريخ الفكر اللّغوي خاصّة بِاعتماد أسس إبستمولوجيّة محدّدة، بدلاً من إنتاج ثقافة الإطراء والتّنويه بكلّ ما هو معرفة محليّة كلّما أُثيرت مسألة العلاقة بين اللّسانيّات والتّراث اللّغويّ العربيّ عامّة والنّحو العربيّ خاصّة»[1]

[1] - مصطفى "غلفان" جدليّة العلم وتاريخه: اللّسانيات والتّراث اللّغوي العربي نموذجًا"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانيّة، العدد:08، المجلد:28، 2020، ص:242.

يدعو "الناقد" إلى اِستغلال التّراث اللّغويّ العربيّ في التّحليل اللّسانيّ المحض، القائم على أسس علميّة، وينهى عن الخوض في مسائلَ حضاريّةٍ لا أهميّة لها في إطار اللّسانيات.

فلا فائدة من البكاء على الأطلال، كلّما ظهر علم حديث في الغرب، ولا فائدة من مقارنة هذا الأخير بالتّراث بغية تأصيل النّظريات، والإقرار بوجودها عند العرب، لأنّ ذلك لا يَسْمُو باللّغة العربيّة علميًّا.

فالتّحسّر على ما مضى لن يخدم العربيّة في شيء، فهل يحتاج التّراث إلى أن « نسلّط عليه أضواء البحث العلمي الحديث ليخرج من ظلمة الكتب الصّفراء التّي ينظر منها شبابنا»[1]، أليست له قيمة في ذاته مادام « ما خَطَّهُ أجدادنا لايزال حيًّا محمّلا بنبضات العصر وروح المعاصرة»[2] ؟

إزالة الغبار عن التّراث لا يجب أن تنتظر ظهور تنظيرٍ غربيّ، ومن ثّمة الإقرار بأنّ «ماهذه النّظريات التّي جاء بها المحدثون في أوروبا وأمريكا إلاَّ بضاعتنا قد رُدّت إلينا في أثوابٍ أعجميّة تُسعدنا حينًا وتُشقينا أحيانًا»[3].

بطرح هذه الآراء، يمكن القول أنّ الدّراسات اللّغويّة العربيّة تسير في غَياهِب لم تخرج منها، ويعود السّبب في ذلك إلى اِفتقار المنهج أوّلاً، ثم تأتي بعده باقي الأسباب.

وفي طرحٍ آخرَ، يوضّح "غلفان" أنّه من المستحيل إنكار « القطيعة النّظريّة والمنهجيّة التّي أحدثتها اللّسانيات مع الفكر اللّغوي القديم، لقد تمّ التّخلّي عن كثيرٍ من الأفكار الفلسفيّة المتعلّقة بأصل اللّغات ونشأتها وما شابه ذلك وعن المفاضلة بين الألسنة، وربط دراسة اللّغة بالمجالات

[1] - زكي كريم حسام الدّين، أصول تراثية في علم اللّغة الحيث، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، ط2، 1985م، ص: 07.

[2] - المرجع نفسه، ص:07.

[3] – المرجع نفسه، ص:246.

الأدبيّة والفنيّة والفلسفيّة، إضافة إلى ما وضعته اللّسانيّات من مقوّمات نظريّة ومنهجيّة محدّدة ودقيقة وإقتراح ترسانة من أدوات التّحليل وتقنياته»[1].

ذهب "غلفان" إلى طرحٍ منهجيٍّ من شأنه أن يفصل الدّراسة اللّسانيّة عن غيرها من الدّراسات، وبيّن أنّهما لا تشتركان إلاّ في اللّغة؛ حيث تُخرج اللّسانيات جميع الدّراسات المُحيطة باللّغة، ولاتهتمّ سوى بعلميّتها إنطلاقًا من مقوّمات نظريّة ومنهجيّة، إضافة إلى « المتطلّبات الّتي سنّتها اللّسانيات في ما يتعلّق بتحديد مجالها وطبيعة موضوعها، وضبط المفاهيم و الأدوات الإجرائية الأساسة لمقاربة هذا الموضوع »[2]، الشّيء الذّي يجعلها تَنْضَمّ إلى العلوم، وترسم لنفسها مسارًا جديدًا وسط السّاحة اللّغويّة.

ينادي "غلفان" بالقطيعة النّظريّة والمنهجيّة بين اللّسانيّات، والتّراث اللّغويّ العربيّ، لكنّه لا يُنكر قطيعة الإنسان بالتّراث، والمعرفة بالتّاريخ الحضاري، بل كان توجّهه من باب التّفريق بين الدّراستين، ووضع القارئ أمام مسألة موضوعيّة تحتاج الفصل، والرّأي الحاسم لتُعطيَ كلّ ذي حقّ حقّه من دون تعسُّفٍ.

لكن هذه القطيعة التّي يُقرّ بها "غلفان" تنبع من فهم علميّ لما جاءت به اللّسانيّات، والحقيقة أنّ الباحثين يُدركون جيّدًا موضوعها، لكن الفكر الحضاري الذّي نشأوا فيه جرى في عروقهم مجرى الدّم، ودراستهم للّغة بلاغيًّا، وعروضيًّا، ونحويًّا...طغت على أفكارهم، فلم يستطيعوا التّفريق بين منهجٍ علميٍّ، ومعرفة لغويّة، لذلك وَجدت «التّصوّرات التّراثية العربيّة القديمة في ضوء اللّسانيّات مكانًا مريحًا لها ضمن اللّسانيات بجميع نظريّاتها ما ظهر منها وما سيظهر دون أن يشعر مؤوّلو التّراث بالحرج التصوّريّ و المنهجيّ وهم يؤكّدون أنّ التّراث العربيّ يمكنه أن يجمع الأصول

[1] - مصطفى غلفان، جدلية العلم وتاريخه، المرجع السّابق، ص: 246.

[2] - المرجع نفسه، ص: 246، 247.

البنوية والوظيفيّة والسّلوكية والتّوليدية والعرفانية دون أن يوقعنا ذلك في مفارقة منهجيّة أو مغالطة موضوعيّة ».

وهذا يدلّ على أنّ أصحاب هذا الإتجاه إمّا أنهم لم يفهموا مبادىء اللّسانيات بالطّريقة الصّحيحة، أو أنّهم قد فهموها جيّدًا، لكن الحنين إلى الأصل قد جذبهم، فقرّروا قراءة الأبعاد اللّسانيّة بين الأحرف و الكلمات العربيّة.

لا يمكن لتخصّص علميّ أن يكون واسع النّطاق، لدرجة أنْ لا حدود له زمانيًّا، ولا مكانيًّا، ولا معرفيًّا، وكذلك لا يمكنه الإفتقار إلى منهج يضبطه « فقارئ اللّغة العربيّة في الوقت الحاضر يجد نفسه أمام أمشاج من الأفكار غير المتناسبة يأتي بعضها من المنطق، وبعضها الآخر من الميتافيزيقا، وبعض ثالث من الأساطير، ورابع من الدّين وهلُمّ جرّا، حتّى يُسلّم لقارئ اللّغة نصّ في اللّغة واللّغة فحسب، غير معتمد على أسس من خارجها»[1].

وهذا شأن العربيّة في اللّسانيات، لذلك كان يجب إجراء عمليّة فرزٍ شاملة لتصنيف الأبحاث العربيّة، وتوجيهها نحو الصّواب العلمي، من أجل وصفٍ جديد للّغة العربيّة.

ومهما يكن فإنّ عمليّة الفرز سوف تكون متشعبّة للغاية؛ ذلك إنّ الدّراسات في هذا المجال بلغت كمًّا لا يمكن تحديده، فلم يكتفِ أصحاب هذا الإتّجاه بالمقارنة من أجل تأصيل النّظريات، أو تأويل النّصوص، بل إنهم قارنوا المبادئ، والمفهومات التّي تندرج في إطار اللّسانيّات.

[1] - تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، (د ط)، 1990، ص:06,05.

2- التّبني المطلق للنّظريات اللّسانيّة و أثره على الدّرس اللّسانيّ العربيّ:

ما إن وفدت اللّسانيات إلى العالم العربي على أيدي الوصفيين، حتّى تلقّاها العرب على أنّها حقيقة علميّة يجب التّسليم بها، فتبنّوا الوصفيّة سيرًا على طريق الغربيّين، لكن توجّههم الحداثيّ لم يبعدهم عن الرّجوع إلى التّراث.

وبما أن الوصفيّة كانت أوّل منهج يصل إلى البلاد العربيّة، فإنّ بوادر تلقّيها كانت مبهمة منهجيًّا، وتطبيقيًّا، فـــ« الكتابات اللّسانيّة العربيّة الوصفيّة لم تُحدِّد بكيفية واضحة الإطار النّظري الّذي تندرج فيه ولعلّ أبرز مثال على ما نقول عمل تمام حسّان "العربيّة معناها ومبناها" الذي يمكن اِعتباره من عدّة أوجه عملاً لسانيا رائدًا»[1].

و إضافة إلى ذلك فإن الوصفية تعاملت «مع المبادئ البنويّة بكثيرٍ من البساطة حيث لا يتم عرضها بالشكل الذي يقتضيه البحث العلمي من عمق وضبط ودقّة، فالكتابة اللّسانيّة العربيّة الوصفيّة تتحاشى الدّخول في التفاصيل والجزئيات وكل ماله علاقة بالأمور الضروريّة المتعلقة بالمفاهيم والمبادئ المستعملة في التحليل اللّساني»[2].

يرى "غلفان" أنّ تحديد المنهج، والإطار النظري، أمران مهمّان لكلّ دراسة لسانيّة، وهذا ما اِفتقرت إليه الدّراسات الوصفيّة في بادئ أمرها، كما أن أصحابها تعاملوا مع المبادئ البنويّة بطريقة سطحيّة من دون الولوج إلى داخلها، لإظهار الأدوات التّي تعتمد عليها في التّحليل اللّسانيّ.

وبما أنّ "غلفان" قد عرَض للوصفيّة العربيّة في بداياتها، فإنّه يمكن التّبرير للتّعامل السّطحي مع اللّغة، بعدم الفهم الواسع، والعميق لما قدّمته تلك النّظريّة.

---

[1] – مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السّابق، ص:178.

[2] ا– لمرجع نفسه، ص:184.

من المعلوم أنّ التّطبيق يحتاج الفهم العميق، والرؤيّة السّديدة الّتي تربطه بالجانب النّظري، لذلك فإنّه من الصّعب التّصدّي لهاته المهمّة ، لاسيما في بداياتها.

وعلى الرّغم من كثرة المصادر التّي تُعرّف باللّسانيّات نظريًّا، سواءً أكانت من طريق التّأليف، أو التّرجمة، إلاّ أنّ الكتابة اللّسانيّة العربيّة لم تقدّم « أيّ تحليلٍ شامل لبنية اللّغة العربيّة في مستوياتها المختلفة، فليس بين أيدينا سوى أشتات و متفرّقات من التّحليل التّي لا تتعدّى دراسة بعض الجوانب المتعلّقة ببعض القضايا الجزئيّة صوتًا وصرفًا وتركيبًا ومعجمًا ودلالة»[1].

يتّضح ممّا سبق، أنّ الكتابة اللّسانيّة العربيّة في الإتّجاه البنويّ، لم تعرف طريقًا إلى الإستقرار المنهجيّ، والنّظريّ، لذلك إتّسمت بالإنتقائيّة في التّعامل مع بنيات اللّغة العربيّة و لم تقدّم أبحاثًا شاملة.

وإضافةً إلى ما سبق، فإن الوصفيّين لم يتخلّصوا من قضيّة التّراث، فبات « وصف اللّغة العربيّة بدون المفاهيم والمصطلحات القديمة عمليّة مستحيلة، غير أنّ ذات الكتابة سرعان ما تُغرِق هذا التّراث بِوَابِل من النّقد العنيف لاسيما ماتعلّق بأسس النّحو ومفاهيمه الإجرائيّة المتداولة مثل:

العامل والتّقدير والحذف والقياس والتّعليل...الخ، على نحو ما نجد عند إبراهيم أنيس وتمام حسّان وأيوب وأنيس فريحة وطحّان وغيرهم»[2].

فقد إتّخذ البنويّون من المصطلحات النّحويّة أداةً لوصف اللّغة العربيّة، لكنّهم قبل ذلك لم يتردّدوا في نقد النّحو؛ إذ ثاروا على مختلف القضايا، ورأوا أنّها معقّدة تستلزم التّيسير.

والحقيقة أنّ نقد النّحو ليس يندرج ضمن الدّراسة البنويّة، لكنْ يبدو أنّ ذلك كان «إسقاطًا للنّقد الذّي وجّهه اللّسانيون الغربيون من أوروبيّين وأمريكيّين للنّحو التّقليدي الغربي»[1].

[1] - مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السّابق، ص: 186.

[2] - المرجع نفسه، ص:197.

يبدو جليًّا أنّ الوصفيّين العرب قد اِنبهروا كلّ الاِنبهار بالمنهج البنويّ، فلم يتوانوا لحظةً عن أخذه بما يتضمّنّه من إيجابيات وسلبيّات، فقد تبعوه بكلّ حذافيره، إذ بدأوا بنقد نحوهم سيرًا على خُطى سابقيهم، ثمّ وصفوا لغتهم، وأرادوا تطويع اللّغة العربيّة لتتلاءم مع منهجهم.

فهِم الحداثيّون أنّ المناهج الحديثة تتطلّب « قطيعة كاملة كشرطٍ لتحقيق التّحديث والحداثة»[2]، فلم يكتفوا بنقد النّحو، بل تعدّوا ذلك لينقدوا « منهجيّة المعجميّين العرب القدماء»[3].

وفي سياق نقد النّحو يقول احدهم: «لقد اِتجهت نفسي إلى دراسة المعياريّة والوصفيّة حين رأيت النّاس في معظمهم يشكون داء في النّحو العربي لا يستطيعون تشخيصه، فإذا أرادوا تشخيص هذا الدّاء اِنصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه؛ فتكلّموا في جزئيّات النّحو، لا في صلب المنهج ، وشتّان بين من ينفذ أجزاء المادّة وبين من يريد علاج الفلسفة التّي انبنت عليها دراستها»[4]، وهذا يُبيّن أنّ الباحث قد طرح مشكلة صعوبة النّحو لدى عامّة النّاس، ثمّ أعطى رأيه المؤيِّد للفكر الغربي، والمتمثّل في أنّ النّحو تأثر بالفلسفة.

خلّف النّقد النّحوي سلبيات متعدّدة، منها:« ظهور نمط جديد من الدّراسات اللّغوية التّي أصبح هدفها الدّفاع عن نظريّة النّحو العربي القديم على نحو ما مرّ بنا في لسانيّات التّراث التّي نعتبرها من عدّة أوجه ردّ فعل إزاء النّقد الوصفيّ الموجّه للفكر اللّغويّ العربيّ عامّة و النّجو العربيّ خاصّة»[5].

---

[1] - مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السّابق، ص:187.

[2] - عبد العزيز حمّودة، المرايا المقعّرة: نحو نظريّة نقديّة عربيّة، عالم المعرفة، الكويت، (د ط)، 2001، ص:51.

[3] - مصطفى غلفان، المرجع السّابق، ص: 195.

[4] – تمام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2001م،ص:11.

[5] - مصطفى غلفان، المرجع السّابق، ص:199.

يرى "غلفان" أنّ الدّراسات الوصفيّة حين سلكت منهجًا خاطئًا لدراسة اللّغة، نتج عنها ردّ فعل مضادّ، يدافع عن التّراث اللّغوي، الأمر الّذي غيّر مسار الدّرس اللّساني، وأبعده عن موضوعه الحقيقي.

وسبق أن بيّن "النّاقد" أنّ الإنحراف عن مسار الدّرس اللّساني نظريًّا، ومنهجيًّا لا ينفع اللّغة في شيء، بل إنّه يُولّد جدالاً عقيمًا، فالنّحو قانون يضبط اللّغة العربيّة، وبما أنّ هاته الأخيرة تمتاز بالثّراء، وكثرة الظّواهر البلاغيّة، فإن مسائل النّحو فيها قد تشعبّت، وهذا قد سهّل على الوصفيّين العرب إسقاط النّقد العربيّ على النّحو، فأقرّوا بأن قواعده «عسيرة الفهم ونادوا بإسم التّسهيل والرّفق بالطّلاب بأن يُستغنى عن الإعراب...ونادوا بحذف أكثر أبواب النّحو بحجّة أنّها لا تُناسب الطّلاب في العصر الحاضر»[1].

ومهما تكن من محاولاتٍ للتّيسير، فإنّها لم تصل إلى حلٍّ مقبول؛ ذلك إنّها لم تقتصر على الشّكل فقط، بل تعدّت ذلك لتمسّ المضامين، كما أنّها لم تَرْقَ إلى مصاف الدّراسة اللّسانيّة، و«لامجال لإنكار الفرق بين أسس الممارسة اللّسانيّة و الممارسة النّحويّة، فلكلّ منها مرجعيّته الفكريّة الخاصّة به التّي ترسم حدوده وتُبيّن إمكاناته وحدوده في الزّمان والمكان»[2].

ومجمل القول، هو أن "غلفان" يرفض أيّة دراسة تخرج عن اللّغة، لتهتمّ بالتّراث، لكنّه يُحيز تطبيق النّظريات عليه، لأنّه إنطلاقًا من الإهتمام الأوّل « باتت قضايا اللّسانيّات جزءًا من معضلة فكريّه أكبر هي إشكاليّة الأصالة و المعاصرة»[3].

---

[1] – أحمد عبد اللّه الباتلي، أهميّة اللّغة العربيّة ومناقشة دعوى صعوبة النّحو، دار الوطن للنّشر، الرّياض، السّعوديّة، ط1، 1412هـ ، ص: 25.

[2] – مصطفى غلفان، "التراث اللّغوي العربي واللّسانيات: الممكن والمستحيل"، بحوث محكّمة في المؤتمر الدّولي الثّالث(التّراث اللّغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)، قراءات معاصرة لقضايا التراث اللّغوي والأدبي والبلاغي، كلية اللّغة العربيّة و الدّراسات الإجتماعية، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة القصيم، السعودية، 2019م، ص: 161م.

[3] – مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة، أسئلة المنهج، المرجع السّابق، ص:16.

يتبع "غلفان" الباحثين العرب في مصطلح "الأصالة"، ويقابله بالمعاصرة، فهل يمكن للتّراث أن يكون أصيلاً، وما جاء بعده لا يكون كذلك إذا أُرجِع اللّفظ إلى أصله؟

الأصالة تعني أصل الشّيء، ومنبعه الأوّل، لكن لا يمكن تحديدها بزمن، وهذا ما ذهب إليه

"الحاج صالح"، حيث يرى أنّ « الأصالة تقابل في الحقيقة التّقليد أيًّا كان المقلّد المحتذى به سواء كان العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيّين إذ الأصيل هو الّذي لا يكون نسخة لغيره...

فالأصيل في الواقع هو المبدع الّذي يأتي بشيء جديد لم يُسبق إليه مهما كان الزّمن الذّي يعيش فيه»[1]، فلا يحتاج البحث الأصيل إلى أن يكون قديمًا، لأنّ العقل البشري لا يتطوّر، ولا يتراجع، بل إنّه قد تظهر عقولٌ عبقريّة في أيّ زمن.

وبالعودة إلى القديم، والحديث، فإنّ "غلفان" لاينفي «وجود أبحاث لسانيّة عربيّة في المستوى المنشود، لكنّها أبحاث نادرة تعد على أصابع اليد الواحدة»[2] ، أو في السّياق نفسه يذكر أنّه «هناك العديد من الأسماء المعروفة مثل الفاسي الفهري، وأحمد المتوكّل»[3]، لكنّه يُصنّف "الحاج صالح"

ضمن التّراثيّين، إذ يرى أنّه «ظهر في الثّقافة العربيّة الحديثة منذ ثمانينيّات القرن الماضي، جملة من المشاريع العلميّة البارزة التّي رصدت بعمق ودقّة مظاهر الإئتلاف و الإختلاف بين تراثنا اللّغوي واللّسانيات على نحو ما نجد عبد الرّحمان حاج صالح وعبده الرّاجحي ونهاد الموسى وعبد السلام المسدّي...، ماذا بعد مشروع(ات) قراءة التّراث (اللّغوي العربي) في ضوء اللسانيات[4].

يبدوا أنّ "غلفان" يهدف إلى إقامة درسٍ لسانيٍّ عربيٍّ يُطبِّق فقط مبادئ اللّسانيات،

---

[1] – عبد الرّحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، موفم للنشر، الجزائر، (د ط)، 2012،ص: 11.

[2] – مصطفى غلفان، "اللّسانيات العربيّة: رؤية منهجيّة في المصادر والأسس النّظريّة"، المرجع السّابق، ص: 53.

[3] – حافظ إسماعيل علوي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، (حوار مع غلفان)، المرجع السّابق، ص: 265.

[4] - مصطفى غلفان، "جدليّة العلم وتاريخه"، المرجع السّابق، ص: 241.

ولا يُنَظِّر لأيّ عملٍ يمكنه أن يسير على غرارها.

ويتابع في الفكرة نفسها ليصل إلى أنّه « إذا كان مشروع الدّارسين العرب الذّين سبقت الإشارة إليهم لم يخلص إلى نتائج ذات مردوديّة بالنّسبة للدّرس اللّغوي العربي- قديمه وحديثه - فلأنّ رؤيتهم ظلّت مجرّد تعبير عن تأويلات و أحاسيس تقوم على نخوة تاريخيّة تتغنّى بمنجزات الماضي»[1].

في رؤية نقدّية عامّة يرمي من خلالها "النّاقد" إلى تطبيق النّظريات الغربيّة تطبيقًا علميًّا يعود بالمنفعة على اللّغة العربيّة، ويُحسِّن المردوديّة، وقع "غلفان" في فخّ مقولة؛ ما ترك السّابق للاّحق شيئًا، فأصبح يؤمن بأنّ النّظريات نشأت عند الغرب، ولا يمكن أن ينشأ مثيلها عند العرب، لذلك ألقى السِّتار على أبحاث بعض الباحثين في المجال اللّساني، ووصفها بالأحاسيس.

والحقيقة أنّ "الحاج صالح" لا يخرج من الدّائرة اللّسانيّة إلى هامشها، لأنه لا يمكن إنكار أهميّة مشاريعه اللّسانيّة، وأوّل ما يمكن تبيانه، هو قوله:« إنّ ما أسميناه بمشروع الذّخيرة اللّغويّة يرمي إلى ضبط بنك آلي (حاسوبي) من النّصوص القديمة والحديثة بالعربيّة الفصحى»[2].

ناهيك عن تحقيق المخطوطات، والنّظريّة الخليليّة الحديثة...

فقد أسهم "الحاج صالح" في اِرتقاء اللّغة الغربيّة بطريقة فعّالّة لا يمكن إنكارها، والقول بأنّ: "الفهري" «اِنطلق من وعي إبستمولوجيّ يحرّك البحث ويدفعه إلى تقدّم الدّرس اللّساني»[3].ينطبق عليه أيضًا، لأنّ مشروعاته نبعت من تفكير علميّ منطقيّ، و لم يكن ذلك عَرَضًا، بل إنّه يُدرك

[1] – مصطفى غلفان، "جدليّة العلم وتاريخه"، المرجع السابق، ص: 241.

[2] – عبد الرّحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، المرجع السابق، ج1، ص: 142.

[3] - حافظ إسماعيل علوي، "من قضايا اللّغة العربيّة... في اللّسانيات التّوليديّة"، مجلّة عالم الفكر، العدد: 01، المجلد: 37، دوريّة محكّمة تصدر عن المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، سبتمبر، 2008، ص: 159.

تمامًا معنى العلميّة، ويطبّقها نظريًّا، ومنهجيًّا، وهذا يتّضح من خلال قوله أنّه: «هناك أصول علميّة مجمع عليها في زماننا بين جميع العلوم لا في علوم اللّسان فقط فهي الّتي يجب أن تكون كالمحك في اِختيار الصّفة العلميّة لأيّ فكرة ولأيّ مذهب و لأيّ منهج تحليل لعمومها وانطباقها على جميع المعارف ولعدم الخلاف فيها»[1] .

وهذا يُوضّح الوعي بالعمليّة ومفهومها، وليس ضروريًّا إيراد أقوال "الحاج صالح" لإثبات ذلك، بل إنّ أعماله تدلّ عليه، كما أنّ تصنيفه في إطار التّراثيّين، كان تصنيفًا اِعتباطيًّا، لأنّ المقصود – من قراءة التّراث – ليس هو إسقاط المذاهب والنّظريات الحديثة على المذاهب العربيّة القديمة، إذ لا نريد النّظر فيما أخرجه القدامى وفي أعيننا نظّارات خاصّة بالعصر الذّي نعيش فيه فنطمس الرّؤية القديمة بالرؤية الجديدة ولو من بعض الجوانب»[2].

وعمومًا، فإنّ مسألة التّراث تبقى مثل الكرة التّي يتقاذفها الباحثون، تنتقل من ذاتٍ إلى أخرى، وقليلاً ما يُتقن أحدهم تسديدها في شبكة العلميّة، على نحو ما فعل "الحاج صالح".

وخلاصة القول، أنّه على الباحثين في اللّسانيّات العربيّة مُساءلة الأسس النّظرية والمنهجيّة للّسانيات، فلماذا يخرج الخطاب اللّساني العربي عن اللّغة عيّنة الدّراسة، ليبحث في قراءة التّراث من منظورٍ معرفي.

ويجب عليهم كذلك، الاِلتفات إلى جوهر اللّسانيات، وتطبيق مبادئها بالطّريقة الصّحيحة، ولا يقتصر الأمر على التّطبيق فقط، بل لو اِستطاع الباحثون اِكتشاف نظريّة عربيّة ، سوف يكون ذلك إنجازًا جبّارًا، لأنّ « أكثر من أرّخ للعلوم من الغربيّين منذ القرن التّاسع عشر إلى اليوم قد

[1] – عبد الرّحمان الحاج صالح، السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر،(د ط)، 2012، ص: 08.

[2] – المرجع نفسه، ص:08.

أجمعوا على أنّ ما ظهر من دراسات عند العرب– وفي الحضارات غير الإغريقيّة – هي كلّها لغرض اِنتفاعيّ وعلميّ غير نظري، والعلم يتّصف عند هؤلاء المؤرّخين بأنّه نظريّ في حدّ ذاته لا يُريد أصحابه من وراء أبحاثهم إلاّ اِكتشاف الحقائق والمزيد من العلم»[1].

في الحقيقة، إنّ اِكتشاف نظريّة برِمّتها أمرٌ صعب، لكنّه ليس بالمستحيل، إذ إنّه – في مجال العلوم– يظهر أشخاص يكونون طفرةً في مجال دراساتهم فيُبدعون، لكن بالاِنتقال إلى التّطبيق، يكون الأمر أسهل، لذلك على الباحثين الوعي بمبادئ اللّسانيات، وفهمها بكلّ مشاربها، من أجل اِتّخاذ خطوة منهجيّة، تكُون اللّبنة الأساس التّي ترسم لهم طريقًا واضحًا نحو العلميّة، لأنّ خدمة اللّغة تنطلق من الاِستناد إلى أسسٍ واضحة المعالم.

[1] -عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر، (د ط)، 2012م، ص: 10.

رابعًا: اللّسانيّات العربيّة وتعليميّة اللّغة:

يرتبط البحث العلمي بالتّدريس الجامعيّ في جميع مراحله، إذ يُؤثّر فيه، ويتأثّر به، لذلك فإنّ قضيّة التّدريس لا تقلّ أهميّة عن باقي القضايا اللّسانيّة؛ حيث إنّ طرائق تدريس اللّسانيّات تختلف عن باقي طرائق تدريس باقي المقاييس، ذلك إنّ اِستثمار منجزات الدّرس اللّساني تتطلّب رؤية منهجيّة تعمل على توجيه العمليّة التّدريسيّة بطريقة فعّالة، اِستنادًا إلى المبادئ اللّسانيّة.

ولا تقتصر هذه العمليّة على التّقديم فحسب، بل يجب على المتلقيّ اِمتلاك المفاتيح اللّسانيّة من أجل خلق جوٍّ تدريسيٍّ تفاعليٍّ، تعمل شفراته اللّغوية عملَ شاحن الهاتف، فيُصبح المتلقّي قادرًا على اِستيعاب الرّسالة تلقائيًّا، ليتمكّن فيما بعد من التحكّم في مصطلحات العلم.

ولتحقيق ذلك يجب فهم القضايا العامة للّسانيات، وتحديد الهدف المنشود من وراء تدريسها، من طريق التّخطيط المُسبق، من أجل اِكتسابٍ مُثمرٍ يُسفر عن الكفاءة المنهجيّة، والنظريّة، المؤسّسة على منطق العلم.

فماهي علاقة تدريس اللّسانيّات بالبحث العلميّ؟

1 – منهجيّة التعامل مع اللّسانيّات العربيّة:

يُعدّ التّعليم الجامعي أهمّ المراحل التيّ يمّر بها الشّخص الذّي يطمح إلى دراساتٍ أعلى، وتحقيق نجاحات في مجال البحث العلميّ، لذلك كان لزامًا تكوينه اِنطلاقًا من أسسٍ سليمة تسري به نحو أبحاثٍ لا تذهب الجهود المبذولة لها سُدًى.

وأوّل خطوة باتّجاه الأبحاث النّاجحة، هي اِستقامة الخطاب اللّساني، حيث « يقتضي مسار اللّسانيات العربيّة إعادة النّظر في الوضع التّعليمي لهذا المجال المعرفي الهام؛ ولاسيما في المراحل

الجامعيّة (إجازة، ماستر، دكتوراه) بالنّظر إلى العلاقة الوثيقة بين البحث العلمي في اللّسانيّات وتدريسها»[1].

وهذه العلاقة تبدأ من مرحلة تلقّي العلم، شأنها في ذلك شأن تلقّي اللّسانيّات في العالم العربيّ، وقد سبق توضيح أنّ هذه المرحلة تُلقي ظلالها على مرحلة النّمو و التّطور.

أصبحت « جميع جامعات العالم الحديث منابر مشروعة لنشر الأفكار العلميّة و الدّفاع عنها في اللّسانيات وفي غيرها من مجالات المعرفة العلميّة والإنسانيّة، وما يهمنا في المقام الأوّل هو الأبعاد المنهجيّة والنّظريّة الثاويّة في الكيفية التّي تُدرّس بها اللّسانيات في رحاب الجامعة»[2].

فالمدرّس في الجامعة غير مقيّد بإلقاء أفكارٍ بعينها، لذلك- وإن كان يتقيّد بمفردات البرنامج- فإنّه ينطلق عادة من أفكارٍ كان قد بناها منذ بداية تكوينيّة في المجال، ثمّ نَمَتْ مع كثرة الأبحاث، لتُصبح منبعًا يعتمد عليه الطّالب في توجُّهه العلمي، فسوَّغ ذلك للجامعات أن تكون منابر لنشر العلم.

يطرح "غلفان" قضيّة لا تقلّ أهميّة عن سابقيها، وهي التّدريس الّذي يعمل على تغذية الدّرس اللّساني، فيطرح أسئلة تهمّ وضع المادّة الدّراسية اِنطلاقًا من الجامعة المغربيّة، متصورًا

«أنّ الوضع لا يختلف عن باقي المعاهد و المؤسّسات الجامعيّة في العالم العربي»[3] ، وبذلك يتوجّه إلى القول أنّه «لا تخرج برامج موادّ اللّسانيات الّتي تُعطى للطّالب في شُعب اللّغة الغربيّة وآدابها عن المحاور التّاليّة:

* مفاهيم لسانيّة.

[1] – مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السّابق، ص:251.

[2] - المرجع نفسه، ص: 251.

[3] - مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السّابق، ص: 252.

* تاريخ اللّسانيات.

* نصوص لسانيّة»[1].

فلا يعدو التّعليم الجامعي – في أغلب الأحيان- أن يكون مداخل لمقاييس مختلفة في اللّسانيات، وإن كان هناك تعمّق، فيكون في نقل الدّرس اللّغوي القديم، وما إن تبدأ الدّراسة الفعليّة للّسانيات حتّى يجد الأستاذ الوقت قد اِنتهى لتقديم صلب الموضوع.

و« يُلاحظ أنّ المواد المدروسة لا تُعطى وفق تصوّر نظريٍّ محدّد للّسانيات و لِنَظَرِيّاتها المختلفة أو البحث اللّساني المتعلّق باللّغة العربيّة، وإنّما بحسب تكوين الأساتذة الموجودين في الشّعب واِهتماماتهم، ولا تحيد البرامج الدّراسيّة عن المحاور الثّلاثة، ممّا يدفعنا إلى طرح جملة من الأسئلة المنهجيّة»[2].

ينظر "غلفان" مرّة أخرى إلى الأسس النّظريّة والمنهجيّة للّسانيات، وهذا في سياق آخر غير السّابق، فيرى أنّ المواد المدروسة في الجامعات، لا تخضع لمنهجيّة تضمن لها النّتائج العلمي، وهذا لعدم مراعاة مقتضيات اللّسانيات في طريقة تدريسها، فهي تمتـــثل للتّكوين الخاص بكلّ أستاذ، ومجاله البحثي، كما أنّ البرامج لا تخرج عن المحاور المقدّمة سابقًا، الأمر الذّي جعله يطرح بعض الأسئلة المنهجيّة عن أهميّة المفهومات، وكيفيّة تدريس تّاريخها، وكيفيّة اِختيار النّصوص.

وتدريس اللّسانيّات لا يشمل جميع التّيارات اللّسانيّة الحديثة التّي يجب على الطّالب الإلمام بها نظريًّا، ومنهجيًّا كمحطّاتٍ حاسمة في تاريخ اللّسانيّات، والمتمثلة في تصوّرات كبار العلماء أمثال إدوارد سابيـــر، وليونارد بلومفيلد، وزليج هاريس، ولويس هيلمسليـــف، وأندريـــه مارتينيـــه،

[1] – مصطفى غلفان، اللّسانيّات العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السابق، ص: 255.

[2] – المرجع نفسه، ص: 255.

وغيرهم[1].

يتوجّه "غلفان" إلى نقد منهجيّة اِختيار الموضوعات أولاً، ثمّ نقد طرائق التّدريس؛ وذلك اِنطلاقًا من أنّه لا يمكن للطّالب فهم اللّسانيات، مالم يدرس مبادئها، ويفهم أهمّ المناهج التّي عملت على تحوّل الدّرس اللّغويّ إلى العلميّة.

وفي الوقت الّذي تنأى فيه البرامج الجامعيّة عن المبادئ النّظريّـــة و المنهجيّة، يتلقىّ الطّلبـــة « نماذج لسانيّة أو نظريّات متطوّرة في إطار النّحو الوظيفي أو النحو التّوليدي و يدرسون مجالات لسانيّة جديدة مثل: الحجاج والتّداول وتحليل الخطاب واللّسانيات الاِجتماعية و اللّسانيات النّفسية... ومعلوم أنّ هذه الفروع من اللّسانيات النّظرية تحتاج إلى معرفة أوليّة بالتّطوّرات التّي حصلت في اللّسانيات نفسها» [2]

يُسلّط "النّاقد" الضّوء على محتوى البرامج الجامعيّة، ويرى أن التّوسع في المضامين، والنّظريات المتقدّمة قبل الإمساك بالمبادئ العامّة للّسانيات، خطأ منهجيٌّ ينعكس على اللّسانيات نفسها.

وبالنّظر إلى رأي "النّاقد"، فإنّه يمكن الاِستنتاج أنّه يُدرج مجالات اللّسانيات التّطبيقيّة ضمن اللّسانيات العامّة، ولا يرى أيّ فرقٍ بينهما، بل يُفهم من توجُّهه أنّه يجعل من اللّسانيّات التّطبيقيّة تطبيقيًا للّسانيات العامّة (النّظريّة)، ولم يُشِرْ إلى تعدّد الآراء في هذا الجانب؛ إذ إنّه هناك من يرى أنّ « علم اللّغة التّطبيقي ليس تطبيقًا لعلم اللّغة، وليست له نظريّة في ذاته، وإنّما هو ميدان تلتقي

[1] - ينظر، مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السّابق، ص: 255، 256.

[2] - المرجع نفسه، ص: 256 .

فيه علوم مختلفة حين تتصدّى لمعالجة اللّغة الإنسانيّة، أو هو علم ذو أنظمة علميّة متعدّدة يستثمر نتائجها في تحديد المشكلات اللّغويّة، وفي وضع الحلول لها»[1].

وتوجُّه "غلفان" جعله يرى أنّ تدريس اللّسانيات يبدأ من المبادئ الأساسة، والحقيقة أنّ تدريسها له مجالين؛ الأول يختصّ باللّسانيات العامّة، والثّاني باللّسانيات التّطبيقيّة، و بالنّظر إلى التّخصّص، فإنه من غير الممكن أن يبقى دارس اللّسانيات التّطبيقيّة منحصرًا في دراسة اللّسانيات العامّة، لأنّه يجب عليه الاِطّلاع على مجالات اللّسانيات التّطبيقيّة، وبالنّظر إلى التّخصّص، فإنّه من غير الممكن أن يبقى دارس اللّسانيات التّطبيقيّة منحصرًا في دراسة اللّسانيات العامّة، لأنه يجب عليه الاِطلاع على مجالات اللّسانيات التّطبيقيّة، وعلاقتها بالعلوم الأخرى.

لكن من وجهة أخرى، فإنّ توجّه "النّاقد" يخدِم الدّرس اللّساني العربي، لأنّ المتخصّص في اللّسانيات التّطبيقيّة، لابدّ له أن يكون قد درس اللّسانيات العامّة بكل اِتّجاهاتها، وفهم مبادئها النّظريّة، والمنهجيّة، وإلاّ كيف سيستثمر ما جاءت به في حلّ المشكلات المتعلّقة بتعليميّة اللّغة العربيّة.

أمّا في مجال النّصوص فتُدرّس « نصوص لسويسر، وإميل بنفينيست ونوام تشومسكي، وغيرهم.[2]

ويضيف مدرّسو النّصوص لمقرّراتهم نصوصًا قديـــمة من الكتاب لسيبـــويه أو دلائـــل الإعجاز

للجرجاني أو الخصائص لابن جني وغيرهم، لا مانع من تدريس النّصوص اللّغويّة العربيّة القديمة لكن على أساس أن يتمّ ذلك في إطارٍ لغويٍّ خاصٍّ بالفكر اللّغويّ العربيّ القديم أو حتّى في إطار

[1] – عبده الرّاجحي، علم اللّغة التّطبيقي وتعليم العربيّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، مصر، (د ط)، 1995م، ص: 12، 13.

[2] – يُنظر، مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السّابق، ص: 256.

مقارنة واضحة المعالم بين نصوصٍ قديمة وأخرى حديثة، لكنّنا لا نجد سببًا منهجيًّا محدّدًا لإقحام نصوصٍ لغويّة عربيّة قديمة ضمن نصوصٍ لسانيّة حديثة».[1]

يُصنّف "النّاقد" النّصوص التّي تُدرَّس في الجامعات إلى صنفين؛ منها ما ينتمي إلى الدّرس اللّغوي القديم، ومنها ما ينتمي إلى اللّسانيات، ويرى أنّه من غير المنهجيّ الخلط بينهما، ووضعهما في إطارٍ لسانيٍّ واحد، إذ لا يجوز ذلك منهجيًّا، لأنّه يُخرج الدّرس اللّسانيّ إلى معرفة لغويّة عامّة.

فإذا كان لزامًا تدريس النّصوص اللّغويّة القديمة، فإنّه يجب فصلها عن اللّسانيات، أو إجراء مقارنة تستند إلى منهج واضح، يفرّق بين القديم و الحديث.

وهاته النّظرة العميقة في هذا المجال، من شأنها الإرتقاء بمستوى التّعليم الجامعي، لأنّ ضبط المنهج في البداية يُصوِّب المعارف، ويسمح بتنظيمها.

أمّا إذا كان صاحب التّخصص متعصبًا للتّراث، فسوف تُعطيه دراسة النصوص القديمة «فرصة لربط اللّسانيّات بالتّراث اللّغوي العربي ليتحوّل تحليل النّص المدروس إلى قراءة الفكر اللّغوي القديم في ضوء مضامين النّص اللّساني الحديث، ويعزّز هذا الضّرب من التّلقين مكانة لسانيّات التّراث في نفوس المتلقين».[2]

وعندما تتعزّز هذه المكانة، سيتوجّه الطّلبة نحو البحث في التّراث، ويتركون صلب الدّرس اللّسانيّ، كما أنّه قد يتبادر إلى أذهانهم أنّ دراسة التّراث جزء من اللّسانيّات.

وهذا لا يعني إهمال التّراث، وإقصائه من الدّراسات الجامعيّة، بل يجب أن يُدرَس وفق منهجيّة مناسبة له، لأنّه لا يمكن فهم العلاقات اللّغويّة في عُزلة عن دراسته.

---

[1] – يُنظر، مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السّابق، ص: 257 ،256.

[2] – المرجع نفسه، ص: 157.

ودراسة التّراث، قد تكون تاريخًا للّسانيّات، فعندما « تُدرّس اللّسانيات أو مفاهيمها الكبرى بنويّة كانت أو توليديّة أو وظيفيّة بِاعتبارها تاريخًا اِستمراريًّا يصبح تاريخ الفكر اللّغوي سردًا نظريًّا يعتبر نمّو الفكر العلمي تطوّرًا طبيعيًّا».[1]

لذلك يجب تحرّي الدّقة العلميّة في تقديم التّاريخ اللّساني، كي لا يفهم الطّالب أنّ اللّسانيات هي اِمتداد الدّراسات اللّغوية القديمة في الهند، وعند العرب...وبالتّالي تصبح دراسة اللّسانيات مجرّد ثقافة، تنقل النظريات، وتُلغي الاِكتشاف العلمي.

أمّا عن المفهومات، فإنها قد تُقدَّم مع النّماذج اللّسانيّة «بشكلٍ مضبوط، ودقيق، بحيث يتوفّر التّدريس على كلّ مواصفات العرض التّربوي الجيّد من تبسيط في الشّرح وتسلسل في عرض الأفكار وتركيز على ما هو أساسيّ، لكن هذا المجهود التّربوي والعلمي في تقديم المفاهيم اللّسانيّة يظل غير مفيد بالنسبة إلى الطّالب العربي المتلقي ما لم يرتبط التّقديم بمثال أو أمثلة محدّدة ومضبوطة من اللّغة العربيّة».[2]

إنّ تقديم النماذج، والمفهومات ببراعة مفيد نظريًّا، لكنه يبقى قاصرًا على مستوى التّطبيق، لأنّ الإفهام يتعزّز بتطبيق المفهومات ، لكن في اللّغة العربيّة تُقدّم الأمثلة كما هي في لغتها الأصليّة (الإنجليزيّة أو الفرنسيّة)، التّي يرجع إليها المدرّسون في الكثير من مصادرهم و مراجعهم».[3]

يرى "غلفان" أنّ تقديم النّماذج، والمفهومات بالطّريقة العلميّة الصّحيحة، لا يكفي، لأنّه يقتصر على الجانب النّظري الذّي يجب دعمه بالأمثلة، لكن هاته الأخيرة صعبة المنال، إذ تُقدّم باللّغات الأجنبيّة في أكثر الحالات ، وبالتّالي يصعب فهمها، وقد يتبادر إلى ذهن الطّالب أنّ

[1] – مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السّابق، ص: 258.

[2] - المرجع نفسه، ص: 260.

[3] ا– لمرجع نفسه، ص: 261.

اللّسانيات لا تصلح للتّطبيق على اللّغة العربيّة.

تنبع طرائق تدريس اللّسانيات، وإختيار برنامجها من فكر اللّسانيّين العرب، وتصوّراتهم عن هذا العلم، ومن المعلوم أنّهم إنقسموا إلى ثلاث إتجاهات سبق ذكرها، وهذا ما أثّر على أبحاثهم اللّسانيّة، ومن ثمّة في طرائق التّدريس لديهم، الأمر الّذي يُسهم، بطريقة عفويّة، في تكوين توجّهات الطلبة بحسب درجة التّأثير؛ إذ إنّه إنطلاقًا من أفكارٍ مبدئيّة، سوف يكوّنون فكرًا يتّجهون من خلاله إلى البحث العلمي، ليتعمّقوا في مسائله.

والواضح أنّ منهجيّة تقديم اللّسانيات في علاقتها بالتّراث، تستلزم الدّقة العلميّة، والتّفريق الصّائب بين القديم، والحديث، كما أنّ تدريس النّصوص، يجب أن يكون مختارًا وفق أسس، ومبادئ منهجيّة، لتُثمر بعد ذلك الجهود المبذولة لها.

لكن بالعودة إلى المفهومات، والنّماذج اللّسانيّة، يمكن القول أنّ الأستاذ الباحث، ليس عليه ترجمة الأمثلة، ومن ثمّة تقديمها للطّالب، لأنّ التّرجمة تختلف من باحثٍ إلى آخر، وبالتّالي كان يجب أن تُوكَل هذه المهمّة إلى هيئة تُنظّم مسار التّعليم الجامعي، وتُرشده منهجيًّا، ونظريًّا.

وعن مسألة التّأريخ للّسانيات، يمكن القول أنّ الأمر هنا أصبح إشكالاً ثقافيًّا يسلك مسلك اللّسانيات والتّراث العربي، لأنّ طالب اللّسانيات العامة، يجب عليه أن يمر بمراحل الدّرس اللّغوي، ثمّ ينتقل إلى الدّرس اللّساني، فيتبادر إلى ذهنه أنّ جميع ما درسه لسانيات، وأنّ لهذا العلم جذور ضاربة في القدم.

2- أثر التّكوين الجامعي على الأبحاث العربيّة:

يبدأ تكوين الطّالب في مجال اللّسانيات من تلقّيه لهذا العلم لبضع سنوات، ويكون التّلقّي مقسّمًا على عدّة مقاييس، والتّي بدورها يجب أن تتلائم مع السّداسيّ المخصّص لذلك، ومن هنا تبدأ رحلة التّعلم بين الطّالب، والأستاذ.

وبما أنّ للأستاذ دور الباث، فإنّه يشترط أن « يكون متخصّصًا في اللّسانيات بتلقّيه دروسًا فيها في تعليمهِ الجامعي الأوّلي والمتقدّم؛ أي في مستوى الدّراسات العليا على يد أساتذة متخصّصين عرب أو أجانب أوهما معًا، وقام فيها بإنجاز دراسات وبحوث أكاديميّة».[1]

فالأستاذ المتخصص يكون متمكّنًا من تدريس اللّسانيات منهجًا، ومعرفةً، لاسيما إذا كانت له أبحاث كثيرة في ذلك المجال، إذ يعمل ذلك على تعزيز المنهج العلمي، والتّمكّن من فهم النّظريات، والقدرة على تقديمها في شقّيها؛ النّظري، والتّطبيقيّ، بحكم الخبرة المكتسبة في المجال، لأنّ الشّهادة العليا لا تكفي لوحدها من أجل الإضطلاع بمهمّة التّدريس.

وأحيانًا «يكون مدرّس اللّسانيات متخصّصًا في علوم اللّغة العربيّة (نحوها ومعجمها وبلاغتها وفقهها) وليس له إلمام دقيق باللّسانيات، وإنّما قرأ عنها بلغة أجنبيّة أو ما ترجم منها إلى اللّغة العربيّة في إطار ثقافته، اللّغويّة العامّة، وقد وجد هذا المدرّس نفسه لأسباب مهنيّة مضطرًا لإكمال حصّته الأسبوعيّة (ساعات التّدريس)، فكُلف بتدريس اللّسانيات على الرّغم من أنّه ليس من ذوي الإختصاص فيها أحيانًا كثيرة».[2]

يرى غلفان أنّ مدرّسي اللّسانيات صنفان، صنف متخصّص في المجال، وآخر غير متخصّص، لكن له إطّلاع ذاتيّ على المجال، لذلك قد تُوكل إليه مهمّة التّدريس في تخصّصٍ غير تخصُّصه، لسدّ نقص ساعاته، ولم يذكر "النّاقد" أنّه أحيانًا، تفتقر الجامعة إلى العدد المطلوب للتّدريس في التّخصّص، لذلك يُستعان بهؤلاء المكوَّنين في المجالات الأخرى.

[1]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة، أسئلة المنهج، المرجع السّابق، ص:252.

[2] – المرجع نفسه، ص:252.

وبرغم الجهد الجبّار الذّي بذله الصّنفان، والّذي «كان له تأثير إيجابي كبير، لا يمكن إنكاره على أجيال عديدة من الطلبة، بملء الفراغ الذّي كانت تُعاني منه كليّاتنا في بداية الثّمانينيّات من القرن العشرين».[1]

إلاّ لأنّ تدريس هذا التّخصّص لم يتّجه نحو المسار القويم، لأنّ إلقاء الدّروس لا يستند إلى « تخطيط نظريّ مسبق، لقد كان الهدف الأوّل هو توصيل هذه المعرفة للمتلقّي».[2]

يتّضح أنّ التّدريس باللّغة العربيّة في مجال التّخصص، لا تنقصه المعرفة، ولا كيفيّة نقلها بعدّها ثقافة لغويّة، لكن المشكلة تكمن في كيفيّة إيصالها على أنّها علم، له منهجه الخاص، وله أُطُرٌ نظريّة تختلف عن باقي المعارف.

من المعروف أنّ الأسباب تختلف بِاختلاف القضايا، لكن القضايا الّتي طرحها "غلفان"، تتشابك مع بعضها، لأنّها تشترك في المبادئ العامّة، فالمشكلة الّتي يعاني منها التّدريس، هي مشكلة اِنطلاقة؛ إذ إنّ الدّراسات اللّسانيّة في بداياتها «لم تثبّت أقدامها بالقدر الكافي، ولا تزال تفصل بينها وبين المستوى الذّي بلغته في جامعات الغرب مسافات كبيرة، اللّهم ومضات تلمع بين الحين والحين ترتفع إلى المستوى، ولكنّها في الأغلب نتاج جهيدٍ فرديٍّ خالص».[3]

وهذا التّذبذب في مرحلة التّلقّي سرى مع التّدريس، فبقي، في معظم الأحيان، محتاجًا إلى فرزٍ نظريّ، وضبطٍ منهجيّ، يصّوب التّوجّهات الواقعة على هامش اللّسانيات.

[1] – مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السابق، ص:252.

[2] - المرجع نفسه، ص:253.

[3] – عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النّحو العربي: دراسة نقديّة، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م، ص: 173.

ولا تبقى المهمّة هنا مقصورة على المدرّس، بل إنّ «متلقّي اللّسانيات في كليّاتنا طالب ليس له إلمام نظريّ كبير بالعلوم الإنسانيّة اللّهم إلاّ ما كان من أفكار عامة، لا تُغني ولا تسمن من جوع عن اللّغة وعن اللّسانيات».[1]

فالإلمام بالمفهومات الأساسة، وفهم مبادئ اللّسانيات أمر مهمّ جدًّا للطالب، لأنّ ذلك يجعله عنصرًا فاعلاً في عمليّة التّعلّم، ويُمكّنه من تعزيز الأفكار الإيجابيّة من طريق المناقشة، والحوار، لكن المشكلة التّي سيواجهها، هي المنهجيّة التّي سيعتمدها للقراءة؛ إذ إنّه سيتخبّط وسط الكم المعرفي الهائل، الذّي لا يستند، في معظم الأحيان، إلى أسس.

وللطّالب «حمولته الثّقافيّة ورؤيته الخاصة لقضايا اللّغة العربيّة، وهو الذّي عانى من أجل تعلّمها في مرحلة التّعليم الإبتدائي والثّانوي ما عاناه الجميع من صعوبات جمّة تتمثّل أساسًا في التّفاصيل المملّة والأسلوب المتجاور في التّلقين والأمثلة التّي لا علاقة لها بالواقع اللّغوي اليومي، ومع ذلك فإنّ الطّالب يملك جملة من الأحكام القيميّة حول اللّغة العربيّة».[2]

فبحكم دراسة الطّالب للّغة العربيّة في سياقاتها القديمة، وتعوّده عليها منذ بداية دراسته، يتكوّن لديه توجّه حضري ينبع من الأفكار التّي تلقّاها عن لغته، فتتولّد عنده مواقف من اللّسانيات فتصبح « اللّسانيات عنده في مقابل النّحو».[3]

وهذا ينبع من الجهل بما تقدّمه اللّسانيات، وبالعلم نفسه، والخوف من دخول عالمه الجديد، ممّا يجعله في صراع فكريّ، يتساءل من خلاله عن أهميّة دراستها، بل إنّه يصطدم بواقع لغويٍّ غير

واقعه، فيجد في الجامعة ما لم يسبق له التّعرف عليه من قبل.

[1] - مصطفى غلفان، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة: أسئلة المنهج، المرجع السابق، ص:253.

[2] – المرجع نفسه، ص: 254.

[3] – المرجع نفسه، ص:254.

لكن الحقيقة أنّ الطّالب الجامعي أصبح واعيًا، لذلك بإمكانه البحث، وإستشارة الأساتذة لتوجيهه، وبهذا يمكنه تمييز النّحو عن اللّسانيّات.

قام "غلفان" بإستبيان في المغرب، وتوصّل إلى أنّ:

اللّسانيات تحتاج دراسة اللّغات الأجنبيّة، وهي مادّة صعبة لكنه لا يتّفق معهم لأنّه «ليست هناك معارف أصعب من أخرى والإستعداد الفكري الّذي يحتاج إليه المتلقّي في تخصص الأدب ليس أقل من الإستعداد الذّي يحتاج إليه زميله في اللّسانيات»

وبهذا يذهب "غلفان" إلى أنّ الإستعداد الفكري من شأنه أن يُسهم في تبسيط المعارف، لأنّه إذا لم يكن هناك إستعداد، سوف يكون كلّ تخصّص صعبًا.

يتوجّه "غلفان" إلى معالجة المشكلات المنهجيّة الّتي تواجه الطّالب الجامعي الدّارس للّسانيات، فيرى أنّ البرامج التّعليميّة في السّنوات الأولى، تُسهم في توجيه الفكر، ممّا قد يجعله ينفر من اللّسانيات، وهنا تنعدم الرّغبة.

إضافة إلى أنّ الطّالب لا يبذل جهدًا في التّعرف على هذا العلم، و لم يذكر "غلفان" أسباب ذلك، والّتي قد تكون قد رافقته في مسيرة دراسته، فقد تعوّد على تلقّي المعارف من دون أن يبذل جهدًا، فاستمرّ معه هذا الأمر، واختلط بعدم زغبته في البحث، أو إنّه لا يفهم اللّسانيات، لأنها حين تُطبّق تتعالق مع النّحو، والرّياضيات، اللّذان يتعارضان مع توجّه أغلب الطّلبة.

وهناك مسألة أخرى لم يتطرّف إليها "غلفان"، ولعلّها غائبة عن الجامعة المغربيّة، وهي مشكلة إلغاء الجانب التّطبيقي، الذّي يُعزّز العمليّة التّعلمية.

خامسًا: اللّسانيات العربيّة : من الأزمة إلى الحل:

شهدت اللّسانيات العربيّة، منذ دخولها إلى العالم العربيّ، توتّرًا على المستويين؛ النّظري، والمنهجي، حيث كانت هناك ضبّابيّة على الأبحاث اللّسانيّة، فهناك من تقرّب من العلم كفايةً، ليفهم الأسس، والمنطلقات، فكانت له الرّؤية الواضحة، وهناك من لم يرَ تلك الأسس، فكانت له الرّؤية المشوّشة التّي عملت على قلب الأوراق البحثيّة في اِتّجاهٍ خاطئ، الأمر الّذي ولّد أزمةً بمعناها الحقيقي.

هاته الأزمة، اِستدرجت "مصطفى غلفان" إلى البحث عن بدائل من شأنها الإسهام في ترقية البحث العلمي في المجال اللّساني.

- فما مدى نجاعة هذه البدائل؟

1- أزمة اللّسانيات العربيّة:

أصبحت أزمة اللّسانيات العربيّة إشكالاً لم يجد له الدّارسون حلولاً، فما إن يعملوا على معالجة مشكلة، حتّي تظهر الأخرى، وهذا لكثرة الأبحاث التّي طغت على السّاحة اللّغويّة من جهة، والوفْد العلمي السّريع الّذي يتزايد بتزايد الأيّام.

وأوّل ما يُذكر عن الأزمة، هو أنّها «أزمة أسس، أي أزمة في المنطلقات الفكريّة والنّظريّة التّي تؤسس مجالاً معيّنًا تحدد معالمه، أمّا لعدم وضوحها بالشّكل الكافي، وإما لكون التّراكم المعرفي المتوفّر في هذا المجال قد وصل إلى الطّريق المسدود في مستويي التّحليل أو النّتائج أو هما معًا ممّا يتطلّب إعادة النّظر في الأسس و المبادئ العامة ».[1]

[1] - مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السّابق، ص:20.

يرى "غلفان" أنّ أزمة اللّسانيات العربيّة، تتمثّل في المنطلقات التّي يتّخذها الباحثون كتصوّرٍ لأبحاثهم، والتّي قد تكون عليها ضبابيّة، فلا تنطلق من منهج علميّ واضح، أو إنّ كميّتها قد تكون كبيرة، فتعذّر التّحكم فيها، فأصبحت تعرف مشكلات على مستويات التّحليل، وأخرى على الأهداف.

ومن هنا كان لابدّ من إعادة النّظر في منطلقات جميع القضايا المدروسة سابقًا، والّتي يجب أن تخضع للموضوعيّة عند طرحها، أو البحث فيها، وهنا يجب أن تكون المسألة «مسألة إحلال الماضي محل الحاضر، أو القَديم محل الجديد، بل هي أوّلا وأخيرًا إعادة بنية الوعي بالماضي والحاضر و العلاقة بينهما».[1]

وهذا يوضّح أنّه يجب فهم أسس العلم، وتفريقها عمّا يتشابك معها، ثمّ مبادرة البحث بضبط أسس المعرفة النّظريّة، اِنطلاقًا من المنطلق، لأنّ «الصّراع و التّنافس المنهجي و الفكري عندنا هو صراع بين الذّات و الموضوع بكيفيّة غير واضحة، أو غير منهجيّة بحيث يختفي عندنا كلّ نقاش جادّ و هادف و موضوعيّ».[2]

فقد أصبحت الأبحاث مُفتقرة إلى رؤية علميّة محدّدة لمختلف القضايا اللّسانيّة، وكيفيّة تحليلها بما يقتضيه العلم، من دون الخروج إلى أهدافٍ ذاتيّة لإثبات الذّات الحضاريّة، فتتحولت « اللّسانيات إلى مختبر لتحليل التّراث وتشريحه».[3]

[1] محمد عابد الجابري، إشكاليّة الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحيث والعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي؟ مؤتمر موسوم ب: التّراث وتحدّيات العصر في الوطن(الأصالة و المعاصرة)، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، 1987م، ص:50.

[2] – حافظ إسماعيل علوي، امحمد الملاّخ، قضايا إبستيمولوجيّة في اللّسانيّات العربيّة، المرجع السّابق: ص: 256.

[3] - المرجع نفسه، ص: 257.

لذلك فقد حادت عن دراسة اللّغة في ذاتها، فنتج عن ذلك تضاربٌ في الآراء، والمنهج، والموضوع، والهدف ، لتخرج الأبحاث إلى فضاء المعرفة العامّة.

فقضيتّه اللّسانيات أصبحت «تعيش تحت هيمنة مزدوجة، هيمنة التّراث اللّغوي العربي وهيمنة الفكر اللّساني الغربي الحديث».[1]

فأصبح شبه المستحيل السيطرة عليها، لا سيما بعد التّراكم ، والزحم الكبير للمؤلّفات، والأبحاث، والنّدوات، والذّي يُعدّ« تراكمًا سلبيًّا لا يختلف في شيء عن الفقر المعرفي».[2]

وليت هذا التّراكم كان لصالح الدّرس اللّساني العربي، ليتغيّر مساره.

إضافة إلى ما سبق، فهناك مشكلات فرعيّة لها من الأهميّة ما يُقارب المشكلات الكبرى، ويتمثل ذلك في "عدم قدرة الثّقافة اللّغويّة العربيّة السائدة على استيعاب الأسس النّظريّة و المنهجيّة للنّماذج اللّسانيّة المتطوّرة عن النّحو التّوليدي».[3]

وهذه المشكلة ناجمة عن صعوبة الفهم، لأنّ "العلم اللّساني يقتضي اليوم ضرورة التّسلّح بالمعرفة العلميّة الدّقيقة في علوم ومعارف مجاورة للّسانيات من رياضيات و منطق...».[4]

يرى "غلفان" أنّ اِبتعاد الدّرس اللّساني العربي عن مساره الصّحيح، ناتج عن عدم اِستيعاب النّماذج المتطورة، لاسيما في النّحو التّوليدي، والتّي ترتبط أشدّ الإرتباط بالرّياضيات.

---

[1] - مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: رؤية منهجيّة في المصادر والأسس النظريّة، المرجع السّابق، ص: 53.

[2] – حافظ إسماعيل علوي، "نحن و اللّسانيات"، مقاربة لبعض إشكالات التّلقي في الثّقافة العربيّة، مجلة الكلمة، العدد:59، المجلد:15، منتدى الكلمة للدّراسات و الأبحاث، لبنان، 2008، ص:17.

[3] - مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، المرجع السّابق، ص: 39.

[4] - المرجع نفسه، ص: 39.

ومن المعلوم أنّ معظم دارسي اللّغة العربيّة، ينتمون إلى الشّعب الأدبيّة، فلم يتسنّ لهم فهم الرّياضيات.

2- البدائل المقترحة لحل الأزمة:

بعدما بلغت الأبحاث اللّسانيّة أشواطًا، ظهرت الأزمة التّي تعاني منها، اللسانيّات، الشّيء الذّي وضعها في ميزان النّقد، ومن ثمّة كان لزامًا، رصد المقترحات التّي تعمل على تحسين مردوديّة الأبحاث، فرأى "غلفان" أنّه « يتعيّن القيام بنوعٍ من النّقد المزدوج، نقد الموروث والمستورد وتمحيصهما على حدّ سواء، أي أن ننظر بفكرٍ ناقدٍ وواعٍ للتّراث العربي و الغربي، والتّعامل مع أيّ نموذج قديم أو حديث لا يعني التّبنّي أو الرّفض، هكذا بدون مقدّمات نظريّة ونتائج منهجيّة».[1]

يحاول "غلفان" إعطاء حلّ بديل، لتجاوز الأزمة، فيرى أنّ الباحث في اللّسانيات العربيّة، لا يجب عليه تبنّي اِتّجاهًا معيّنًا، بل يجب نقد التّراث، وتمحيصه، ومثله المستورد، والتّعامل معهما بكلّ موضوعيّة، ومنهجيّة علميّة، وبالتالي تجاوز « إعادة اِجترار الثقافة اللّغوية العربيّة القديمة شرحًا واِختصارًا.

- السّقوط في التطبيق الحرفي والأعمى للنّظريات اللّسانيّة الحديثة.

- الاِقتصار على رؤية الفكر اللّغوي العربي القديم من خلال نموذج لسانيٍّ حديث».[2]

ومن شأن نقد الأسس والمصادر أنّ توجّه البحث اللّساني، اِنطلاقًا من تساؤلات أوليّة، تبدأ أولاً بفهم المبادئ العامّة، ثم السّعي إلى البحث اللّساني الخالص.

[1] – مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: رؤية منهجيّة في المصادر والأسس النّظرية، المرجع السّابق، ص: 54.

[2] - المرجع نفسه، ص: 54.

ويذهب الحاج صالح إلى الإتّجاه نفسه في نقد الموروث، والحديث، فيدعو إلى أن لا « يترل الرّأي والتّصوّر و المفهوم مترلة الحقيقة العلميّة المجمع عليها».[1]

لأنّ نتائج التصوّر غير مُسَلَّم بها، بل تبقى نسبيّة قابلة للنّقد، فـــ« النّظريات و المذاهب ليست هي الحقائق العلميّة التّي يَجمع على صحّتها كلّ العلماء...ومثال التّعسّف المشار إليه إتخاذ مفهوم المقطع الصّوتي حقيقة علميّة لا خلاف فيها».[2]

فالنّظريات اللّسانيّة هي فرضيات، وتصوّرات، لم تكتمل، لأنّه لا يمكن ضبط الجانب الدّلالي ضبطًا دقيقًا يحقّق نتائج علميّة محضة، لتكون قانونًا عامًّا مثلما يحدث في العلوم الدّقيقة، فنظريّة "فيتاغورس" في الرّياضيات، تختصّ بالمثلث القائم، وهي تُطبّق على جميع المثلثات القائمة من دون الإهتمام بأطوال الأضلاع، وتُعطي نتائج محقّقة بنسبة كاملة.

وخلاصة القول أنّ هذه البدائل قابلة للتّطبيق على أرض الواقع وفق شروط، وذلك بإنجاز حلقات علميّة تُشرف على مراقبة الأبحاث قبل نشرها، والعمل على توجيهها قبل البدء في البحث.

أمّا إذا لم تخضع هذه البدائل لشروط، فإنّه لا يمكن تطبيقها، لأنّ قراءة التّراث، والمستورد، كلٌّ في سياقه، لا تكفي من أجل تفكيرٍ علميّ، لأنّه قد تسير الأبحاث في البداية بطريقة صحيحة، ثمّ تنأى عن العلميّة.

[1] – عبد الرّحمان الحاج صالح، بحوث و دراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، المرجع السّابق، ص:13.

[2] – عبد الرّحمان الحاج صالح، السّماع اللّغوي ومفهوم الفصاحة عند العرب، المرجع السّابق، ص:08.

خلاصة:

تعدّ اللّغة العربيّة ظاهرة إنسانيّة يمكن دراستها دراسة علميّة، ما لم يتعارض ذلك مع العقيدة، وفي الحين الذّي أقبل فيه الباحثون على دراستها علميًّا، واجتهم مشكلة المصطلحات اِبتداءً من تسميّة العلم، وبعد ذلك بلغت المشكلة أوجها، لتُصبح إشكالاً ثقافيًّا يتصارع فيه الموروث مع المستورد، الأمر الذّي دفع الباحثين لنقد الكتابات اللّسانيّة، ورصد الحلول التّي شأنها التّقليل حدّة الأزمة.

خاتمـــــة

بعد هاته الدّراسة التّي طرَقت قضايا لسانية نقديّة ،كان لزامًا تسجيل جملة من النّتائج، من أهمّها ما يأتي:

نتائج عامّة:

1-يسعى" غلفان" إلى توحيد الفكر العربيّ تجاه اللسانيّات، والتّراث العربيّ انطلاقاً من مبدأ علميّ ينأى عن الذّاتيّة، فيحاول تخليص العقل الباحث من تأثير الحضارة أوّلاً، ثمّ دفعه إلى التّعامل مع اللسانسّات ، والتّراث بطريقة موضوعيّة.

2-يعالج "غلفان" قضايا أساسة في اللسانيّات العربيّة انطلاقا من مبدأ منهجيّ مشترك، تمثّل في: الضبط الأوّليّ والدّقيق لطريقة البحث اللسانيّ من بدايته إلى نهايته، ومعرفة حدود العلاقة الموضوعيّة بين اللّسانيّات والتّراث العربيّ، ثمّ تحديد المبادئ النّظريّة المستندة إلى مبادئ اللّسانيّات.

3-يمكن اِستنباط منهجيّة (طريقة) "غلفان" من فكره النّقديّ العامّ المسترسل في جلّ مؤلّفاته، حيث إنّه يعالج قضايا متعدّدة تحت منطلقات نظريّة، ومنهجيّة مشتركة، تهدف إلى ضبط التّفكير العربيّ، لتمكينه من فهم التّراث في موضعه وملابساته، والأمر نفسه مع اللّسانيّات.

نتائج خاصّة:

1-النّقد الابستمولوجي نقد يستند إلى المنطق العلمي، مهمّته مراقبة العلم في مستويَيه؛ النّظري و المنهجيّ.

2- اِستمدّ "غلفان" مرجعيّته النّقديّة من أسسٍ لسانيّة مستمدّة من مبادئ اللّسانيّات، وأخرى ابستمولوجية، فكان نقده مؤسّسًا على قواعدَ علميّةٍ محضة.

3-صنّف "غلفان" الكتابات اللّسانيّة العربيّة تصنيفاتٍ مختلفة،كان منها ما يندرج في إطار الدّلالة المصطلحيّة، وهذا التّصنيف له غاية منهجيّة، و معرفيّة، تسعى إلى تمييز الدّراسات اللّسانيّة من غيرها.

4- اللّغة العربيّة ظاهرة إنسانيّة تتشابه مع باقي اللّغات، وهي لغة قابلة لِاستقبال التّطوّرات العلميّة، فالعلاقة بينها وبين اللّسانيّات علاقة طبيعيّة، حيث إنه من شأن كلٍّ منهما الإفادة، والاِستفادة.

5- إنّ رؤية "غلفان" الموضوعيّة للغة العربيّة تُقرّ بأن وضع هاته الأخيرة يحتاج إلى المقاربة اللّسانيّة التّي تضع أمامها تحدّيات العصر، لذلك وجب مواكبته للنّهوض بالمستوى اللّغوي، والاِرتقاء به عالميًّا.

6- واجهت الكتابة اللّغوية العربيّة مشكلة المصطلحات من مختلف الجوانب، كان أهمها مشكلة تسميات العلم، ويُعدّ ضبط هاته الأخيرة عملاً منهجيًّا يسعى إلى تقريب الكتابات العربيّة إلى جوهر الدّرس اللّساني.

7- إنّ النّظرة الذّاتيّة إلى التّراث العربي، واللّسانيات خلّفت صراعًا فكريًّا تحكمه الحضارة، خرج بالدّارسين عن وصف اللّغة العربيّة، فمنعهم من بلوغ مرتبة علميّة متقدّمة، فالصّراع بين القديم والحديث لا يخدم اللّغة العربيّة، لذلك يجب تأسيس لسانيات عربيّة على أرضيّة علميّة صلبة.

8- اللّسانيات علم مستقلٌّ عن التّراث العربي، له ملابساته الخاصة، وإن كان يشترك معه في كثيرٍ من الأفكار.

9- الأصالة لا تعني القدم، بل تعني التّفرّد، والإبداع، ومن شأن العرب التّنظير لعلومهم اللّغويّة اِنطلاقًا من التّحلّي بالعلميّة، ومن ثمة الإبداع، فاِستقراء التّراث لا يعني القراءة، وإنّما يعني إجراء عمليّة مسح، من أجل اِستنباط الفكر العلمي.

10- يعاني تدريس اللّسانيّات في الجامعات العربيّة مشكلات منهجيّة، وأخرى نظريّة، تتعلّق جلّها بالتّوجّهات الفكريّة ، وتتعالق أشدّ التّعالق بالحضارة.

11- لم ينتبه دارسو اللّسانيّات إلى الأزمة، إلاّ بعد أن قطعت دراستاهم أشواطًا، وأصبح هناك تراكم سلبيّ يتخبطّ فيه الباحثون.

12- توصّل "غلفان "بعد طرحه لأسئلة موضوعيّة، وربطه النّتائج بالأسباب والأهداف، إلى أنّ اللّسانيّات في العالم العربيّ تحتاج إلى طرح التّساؤلات، وإعادة النّظر في الأبحاث.

13- عالج "غلفان" قضايا من واقع اللّغة، فوضّح الإشكاليّة اللّسانيّة العربيّة التّي تبدأ من المنطلقات ،مقترحًا بدائل قابلة للتّطبيق، وهذا ينطلق من تحديد الأولويات(المنهج، والمبادئ).

أمّا الإقتراحات التّي يمكن أن تُسجل، فتتمثّل في الآتي:

1- إنشاء لجنة متخصّصة لتوجيه البحث اللّساني العربي، من طريق برامج تهدف إلى تحديد الأوّليّات ، وضبط شروط من شأنها أن تجعل المرء يميّز المعالجة اللّغويّة التّي تندرج ضمن الدّراسات اللغويّة القديمة من المعالجة التّي تنتمي إلى اللّسانيّات، وهاته البرامج تكون على مستوى الجامعات، وفي مقرّ كلّ مجلّة، ومؤتمر.

2- تغيير الذّهنيّة العربيّة؛ وذلك بتغيير الفكر، ونقله من حيز الذّاتيّة إلى الموضوعيّة العلميّة، ولا يتأتّى ذلك إلاّ من طريق تغيير طرائق التعامل بين الباحثين، وتظافر الجهود البحثيّة، ليكون هناك تكامل بينها ، وليس تنافس.

قائمة المصادر والمراجع

المعاجم:

- **الجوهري (إسماعيل بن حماد ت 393 هـ):**

01- تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح: محمد محمد تامر، وآخرون.

- **شوقي ضيف وآخرون:**

02- المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدّولية القاهرة، مصر، ط4، 2003م.

المصادر:

- **مصطفى غلفا ن :**

03- اللّغة واللّسان والعلامة عند سوسير في ضوء المصادر والأصول ، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان،ط1، 2017م.

04- مصطفى غلفان، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة، حفريات النّشأة والتكوين، شركة النّشر والتّوزيع المدارس، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، .2006

05- مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة، تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان، (د ط)، 2010م.

06- مصطفى غلفان، اللّسانيّات البنويّة: منهجيّات و اِتّجاهات، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، لبنان ،ط1، 2013م .

07- مصطفى غلفان، اللّسانيّات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظريّة والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم:04.

08- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج، دار ورد الأردنيّة للنّشر والتّوزيع، الأردن، ط1، 2013م.

09- مصطفى غلفان، "التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة لعبد السلام المسدي"، مجلة الثقافة الجديدة المغربيّة، العدد:28، مؤسسة بنشرة للطباعة والنّشر، المحمديّة، المغرب، السنة السادسة، أفريل.1983

10- مصطفى غلفان، "اللّسانيات العربيّة رؤية ومنهجيّة في المصادر والأسس النّظريّة، "مؤتمر موسوم ب: أعمال النّدوة الدّولية حول اللّغة العربيّة، والنّظريات اللّسانيّة: الحصيلة والآفاق، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة سايس، فاس، المغرب،2007م.

11- مصطفى غلفان، "طبيعة المفهوم اللّساني وتحديده في معجم اللّسانيات الحديثة"، مجلّة المعجميّة العربيّة: قضايا وآفاق، سلسلة المعرفة اللّسانيّة، دار كنوز المعرفة الجزء الأول، عمّان، الأردن، ط1، .2014

12- مصطفى غلفان، جدليّة العلم وتاريخه: اللّسانيات والتراث اللّغوي العربي نموذجًا، العدد:08، المجلد:28، .2020

13- مصطفى غلفان،" التّراث اللّغوي العربي واللّسانيات: الممكن و المستحيل"، بحوث محكّمة في المؤتمر الدّولي الثّالث(التّراث اللّغوي و الأدبي في ضوء المناهج الحديثة" مركز قراءات معاصرة لقضايا التّراث اللّغوي والأدبي و البلاغي، كليّة اللّغة العربيّة و الدّراسات الإجتماعيّة، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة القصيم، السعودية، 2019م.

المراجع:

●أحمد مختار عمر:

14- البحث اللّغوي عند العرب: مع دراسة لقضيّة التّأثير والتّأثر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1988م.

●بدوي محمد:

15- المنهجيّة في البحوث والدّراسات الأدبيّة، دار الطّباعة للمعارف والنّشر،سوسة، تونس، ط1، 1998.

● تمّام حسّان:

16- اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2001م.

17- الأصول: دراسة إبستمولوجيّة في الفكراللّغوي عند العرب، النّحو-فقه اللّغة- البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، (دط)، 2000م.

18- مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر،(دط)، 1990م.

●حافظ إسماعيلي علوي:

19- اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة: دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقّي و إشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

20- وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات: حصيلة نصف قرن من اللّسانيات في الثّقافة العربيّة، الدّار العربيّة للعلوم، ناشرون، منشورات الإختلاف، دار الأمان، الرّباط، المغرب، ط1، 2009م.

21- امحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيّات، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.

●**رابح بوحوش:**

22- المناهج النقديّة وخصائص الخطاب اللّساني، دار العلوم للنّشر والتّوزيع، عنابة، الجزائر،(دط)،(دت).

●**رشاد الحمزاوي:**

23- العربيّة و الحداثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص: 90.

●**زكي كريم حسام الدّين:**

24- أصول تراثيّة في علم اللّغة الحديث، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، ط2، 1985م.

●**شفيقة العلوي:**

25- محاضرات في المدارس اللّسانيّة المعاصرة، أبحاث للتّرجمة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.

●**عامر إبراهيم قندلجي:**

26- منهجيّة البحث العلمي، دار اليازوري العلميّة، عُمان، (دط)، (دت).

●**عبده الرّاجحي:**

27- فقه اللّغة في الكتب العربيّة، دار النّهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1972م.

28- علم اللغة التّطبيقي وتعليم العربيّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، مصر ، (د ط)،1995م.

●**عبد الرّحمان الحاج صالح:**

29- السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر، (د ط)، 2012م.

30- منطق العرب في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر،(د ط)،2012م.

31- بحوث و دراسات في اللّسانيات العربيّة، موفم للنّشر، الجزائر، (دط)،2012 .

32- بحوث و دراسات في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر، (دط)، 2012م.

●**عبد السّلام المسّدي:**

33- التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، ط2، 1986م.

34- اللّسانيات و أسسها المعرفيّة، الدّار التّونيسيّة للنّشر، تونس،(دط)، 1986.

35- قاموس اللّسانيات: عربي، فرنسي، فرنسي، عربي، مع مقدّمة في علم المصطلح، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، (دط)،1989م.

● **عبد العزيز حمودة:**

36- المرايا المقعّرة: نحو نظريّة نقديّة عربيّة، عالم المعرفة، الكويت،(دط)، 2001.

●**عبد القادر الفاسي الفهري:**

37- اللّسانيات و اللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة و دلاليّة، الكتاب الأوّل، دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة اللّسانيّة، أبحاث ونماذج، الدّار البيضاء، المغرب، ط3، 1993،ج1.

● **عبد الوارث مبروك سعيد:**

38- في إصلاح النّحو العربي: دراسة نقديّة، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م.

● **عز الدّين مجذوب:**

39- المنوال النّحوي العربي، قراءة لسانيّة جديدة، دار محمد علي الحامي للنّشر والتّوزيع، كليّة الآداب و العلوم الإنسانيّة، سوسة، تونس، ط1، 1998م.

●**عيسى علي العاكوب:**

40- التفكير النّقدي عند العرب، دار الفكر، دمشق ، سوريا،ط5 ،2005م

●**محمّد الأنطاكي:**

41- دراسات في فقه اللّغة، دار الشّرق العربي، بيروت، لبنان، ط4، 1969م.

●**محمد صالح سمك:**

42- في التّدريس للتّربية اللّغوية وإنطباعاتها المسلكيّة العلميّة، دار الفكر العربي ، (دط) ، 1997م.

●**محمد عابد الجابري:-**

43- مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانيّة المعاصرة وتطوّر الفكر العلمي، مركز دراسات للوحدة العربيّة، بيروت، لبنان،ط2، 2002م.

● **محمد وقيدي:**

44- ماهي الإبستمولوجيا، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرّباط، المغرب،ط2، (د ت).

● **محمد عبد اللّه الباتلي:**

45- أهمية اللّغة العربيّة ومناقشة دعوى صعوبة النحو، دار الوطن للنشر، الرّياض، السعودية، ط1، 1412ه.

● **محمود السّعران:**

46- علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربي، دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت).

● **محمود فهمي حجازي:**

47- علم اللّغة العربية :مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللّغات السّامية ، وكالة المطبوعات، الكويت، (د ط)، 1973م.

● **نعمان عبد الحميد بوقرة:**

48- الدّراسة اللّسانيّة في المملكة العربيّة السّعوديّة، دراسة وصفيّة تأصيليّة في ضوء التّلقّي العربي للمناهج اللّسانيّة الحديثة، عالم الكتب الحديثة، إربد، لبنان،ط1، 2011.

● **يحي عبابنة، آمنة الزّغبي:**

49- علم اللّغة المعاصرة: مقدّمات وتطبيقات، دار الكتب الثقافي، الأردن،ط1، 2005م.

المراجع المترجمة:

● **نوام تشوسكي:**

50- البنى النّحويّة، تر: يوسف، يوئيل، مراجعة: مجيد الماشطة، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثّقافيّة العامة، بغداد، العراق، ط1، 1978.

المجلاّت و الدّوريّات :

●**أحلام سعيدي :**

51- مصطفى غلفان وجهوده في تقديم اللّسانيّات للقارئ العربي: قراءة في بعض كتاباته، مجلة المقري للدّراسات اللّغويّة والتّطبيقية ، العدد:05، المجلد: 03،جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، 2019م.

●**جيلي محمد الزين، حنيش السعيد:**

52- الكتابة اللّسانيّة التّمهيديّة ونقل المفهوميّة، مجلّة الآداب واللّغات و العلوم الإنسانيّة، العدد:07. جانفي، 2021، جامعة عبد الرّحمان ميرة، بجاية.

●**حافظ إسماعيل علوي:**

53- "من قضايا اللّغة العربيّة...في اللّسانيات التّوليديّة"، مجلّة عالم الفكر، العدد: 01، المجلد: 37، دوريّة محكّمة تصدر عن المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، سبتمبر، 20

54- "نحن و اللّسانيّات"، مقاربات لبعض إشكالات التّلقي في الثقافة العربيّة، مجلة الكلمة، العدد: 59، المجلد:15، منتدى الكلمة للدّراسات والأبحاث، لبنان، 2008م.

●**خالد محمود جمعة:**

55- اللّسانيات و جديد سوسير، مجلة علامات في النقد، الجزء 19، المجلد: 05، النّادي الأدبي الثقافي، جدّة، مارس، 1996.

●**زكموط بوبكر، حسبن بوبكر:**

56- النّقد اللّساني في الثّقافة العربيّةالمعاصرة: مفهومه ، صوره، بعض نماذجه، مجلة إشكالات في اللّغة والأدب، العدد:05 ، المجلد:09 ، 2020م ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

●**عبد الرحمان الحاج صالح:**

57- "مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه"، مجلة اللّسانيات، مجلة أكاديميّة متخصّصة في علوم اللّسان وتكنولوجياته، العدد:01، المجلد:27، جوان:2021، مركز البحث العلمي والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة، الجزائر.

58- "البحث اللّغوي وأصالة الفكر العربي"، مجلة الثّقافة، العدد: 26، ربيع الأول-ربيع الثاني، 1395ه، أفريل-ماي،1975م، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر.

●**عبد القادر الفاسي الفهري:**

59- "عن نظريّة الفكري، اللّغوي العربي(حوار)"، مجلّة الفهد، عدد3-4، سنة1، عمان،1984.

●**مازن الوعر:**

60- مشكلات التّرجمة في المصطلح العربي"، مجلة علامات، ج:48، مجلد:12، ربيع الآخر1424 د هـــ ،يونيو 2003 م، كليّة اللّغة العربيّة، جامعة أم القرى، مكة.

●**محمد عابد الجابري:**

61- إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحيث والمعاصر، صراع طبقي أم مشكل ثقافي؟ مؤتمر موسوم ب:التّراث وتحدّيات العصر في الوطن (الأصالة والمعاصرة)، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، 1987،

المراجع الأجنبيّة:

62- Ferdinand Desaussure, Cours de linguistique générale, Paris, Payot,1974, 1916.

63- Noem ChomSky,Aspects of the theory of syntax, the M.I.T. P, Press, MassachuseHs. Institute of Technology Cambridge. Massachus Hs.1965.

فهـــرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدّمة..	أ- و
تمهيـــد..	8
فصلٌ أولٌ : أسس النّقد ومرجعياته عند "مصطفى غلفان..............................	26-9
أولاً: مفهوم المنهجية..	10-9
1-المنهجية لغة..	9
2-المنهجية اِصطلاحًا..	10-9
ثانيًا: مفهوم النّقد..	12-11
1-النّقد لغة..	11
2-النقد اِصطلاحًا..	12
ثالثًا: مصطفى غلفان في سطور..	15-13
1- نشأته و دراسته..	13
2- مؤلفاته..	15-14
رابعًا: النقد اللساني الإبستمولوجي..	19-16
1- النقد اللساني..	18-16
2-الإبستمولوجي..	19-18
خامسًا: المراجعة الفكريّة للنّقد وعلاقتها بالكتابة اللسانية............................	26-20
1-المرجعيّة الفكرية للنّقد اللّساني عند "مصطفى غلفان"............................	23-20
2-تصنيف الكتابات اللسانية من منظور غلفان............................	26-23
خلاصة..	26
فصلٌ ثانٍ: مقاربة نقدية لواقع اللّسانيات العربيّة من منظور "مصطفى غلفان".........	92-27
تمهيد..	28
أولاً: العلاقة بين اللّسانيات واللّغة العربيّة..	40-29
1-اللّسانيات علم دخيل على اللّغة العربيّة..	32-30
2-مكانة اللّغة العربيّة بين سائر اللّغات..	40-32
ثانيًا: المصطلح اللّساني في الثّقافة العربيّة..	58-41
1-المصطلح اللّساني بين التعدّد المفهوميّ والتّرجمة............................	51-41
2-اللّسانيات العربيّة: من دلالة المصطلح إلى اِستقرار المفهوم............................	58-52

ثالثًا: غلفان وقضيّة التّعامل مع التّراث..... 74-59
1-إشكاليّة حضور التّراث في البحث اللّساني العربي..... 66-59
2-التبني المطلق للنظريات اللّسانيّة وأثره على الدّرس اللّساني العربي..... 74-67
رابعًا: اللّسانيات العربيّة وتعليميّة اللّغة..... 86-75
1-منهجيّة التّعامل مع اللّسانيّات العربية 82-75
2-أثر التكوين الجامعي على الأبحاث العربية..... 86-82
خامسا: اللّسانيات العربيّة من الأزمة إلى اِقتراح البدائل..... 92-87
1-أزمة اللّسانيّات العربية..... 90-87
2- البدائل المقترحة لتخطّي أزمة اللّسانيات العربيّة:..... 91-90
خلاصة. 92
- خاتمة..... 96-93
قائمة المراجع 105-97
-فهرس المحتويات..... 108-106